



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وبلغات

الادارة والتحرير الكتساب العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	سنة		سنة	6 اشهر	
	80 د ج	30 د ج	30 د ج		
	150 د ج	100 د ج	70 د ج		
7 و 9 : شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 18-66 الى 17 ج ب 50 - 3200	بما فيها نفقات الارسال				
لن النسخة الاصلية : 0.60 د ج ولن النسخة الاصلية وترجمتها 1.30 د ج - لن العدد للسنتين السابقة : 1.00 د ج وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركين . المطلوب منهم ارسال لقايف الورق الاخيرة عند تحديد اشتراكاتهم والاعلاء بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 1.00 د ج - لن النشر على اساس 15 د ج للسطر .					

الميثاق الوطني

فهرس

— معضر اعلان نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطنى • ص 888

قوانين وأوامر

— أمر رقم 76 — 57 مؤرخ فى 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976
يتضمن نشر الميثاق الوطنى • ص 890

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الميثاق الوطني

محضر اعلان نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني

وقد أودعت الظروف المختومة المحتوية لمحاضر تركيز نتائج الاستفتاء مع ملاحظتها بالمكتب قصد اعلان النتائج. وقد تم بعد ذلك احصاؤها. وقد سجلت نتائج العملية في الجدول الآتي بعده .

وقد درست اللجنة بعد ذلك الملاحظات والشكايات المسجلة في محاضر تركيز النتائج المعدة من قبل اللجنة الانتخابية للولاية أو للسفارة أو للقنصلية .

ثم أعلنت بعد ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني :

عدد الناخبين المسجلين = 7٠940٠978

عدد الناخبين = 7٠290٠671

عدد الاصوات المعتبرة = 7٠248٠603

في سنة الف وتسعمائة وستة وسبعين وفي يوم التاسع والعشرين من شهر جوان على الساعة الثامنة مساء اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية في مقر المجلس الاعلى بمحضر :

السيد ابن با أحمد مصطفى ، رئيسا ،

والسادة : بكوش يحيى ،

عويسي المشرى ،

تاقية محمد ،

فار الذهب بومدين ،

تجاني عبد القادر ،

العمرى تامر .

الاعضاء المعينون

وقد قامت اللجنة باحصاء الاصوات كما هي مبينة في محاضر جمع وتركيز النتائج على مستوى الولايات والسفارات والقنصليات الجزائرية .

جدول وصفى عن نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني

الولايات	نعم	لا	الولايات	نعم	لا
أدرار	547٠55 صوتا	4٠187 صوتا	الجلفة	538٠150 صوتا	293 صوتا
الاصنام	442٠344 صوتا	4٠140 صوتا	جيجل	209٠222 صوتا	2٠030 صوتا
الاغواط	148٠123 صوتا	4٠698 صوتا	سطيف	101٠416 صوتا	2٠173 صوتا
أم البواقي	469٠176 صوتا	2١9 صوتا	سعيدة	615٠161 صوتا	1٠896 صوتا
باتنة	581٠256 صوتا	518 صوتا	سكيكدة	361٠179 صوتا	3٠285 صوتا
بجاية	172٠199 صوتا	6٠377 صوتا	سيدي بلعباس	592٠202 صوتا	2٠405 صوتا
بسكرة	556٠219 صوتا	820 صوتا	غابة	735٠187 صوتا	900 صوتا
بشار	858٠81 صوتا	830 صوتا	قالمة	615٠250 صوتا	1٠302 صوتا
البليدة	610٠328 صوتا	9٠262 صوتا	قسنطينة	368٠273 صوتا	1٠089 صوتا
البويرة	745٠155 صوتا	1٠327 صوتا	المدية	507٠189 صوتا	3٠138 صوتا
تامنراست	663٠16 صوتا	430 صوتا	مستغانم	810٠296 صوتا	953 صوتا
تبسة	818٠168 صوتا	41 صوتا	المسيلة	242٠186 صوتا	284 صوتا
تلمسان	862٠227 صوتا	5٠547 صوتا	معسكر	348٠176 صوتا	1٠517 صوتا
قيارت	258٠248 صوتا	1٠667 صوتا	ورقلة	675٠80 صوتا	2٠284 صوتا
تيزي وزو	773٠390 صوتا	1٠134 صوتا	وهران	561٠364 صوتا	1٠113 صوتا
الجزائر	916٠508 صوتا	37٠870 صوتا			

«لا»	«نعم»
103٠729 صوتا	6٠840٠095 صوتا

ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع التراب الوطني هي كمايلي

السفارات	نعم	لا	القنصليات	نعم	لا
سفارة الجزائر بـ			قنصلية الجزائر بـ		
كونغو - برازفيل ٠٠	9 أصوات	0 صوتا	ايران ٠٠٠٠٠٠٠٠	18 صوتا	1 صوتا
غانة ٠٠٠٠٠٠٠٠	19 صوتا	1 صوتا	السويد ٠٠٠٠٠٠٠٠	252 صوتا	4 أصوات
العربية السعودية	409 صوتا	5 أصوات	بلجيكا ٠٠٠٠٠٠٠٠	1٠873 صوتا	202 صوتا
سوريا ٠٠٠٠٠٠٠٠	228 صوتا	8 أصوات	بلغاريا ٠٠٠٠٠٠٠٠	76 صوتا	25 صوتا
مصر ٠٠٠٠٠٠٠٠	115 صوتا	5 أصوات	ألمانيا الاتحادية ٠٠	1٠055 صوتا	47 صوتا
ليبيا ٠٠٠٠٠٠٠٠	307 صوتا	22 صوتا	انجلترا ٠٠٠٠٠٠٠٠	417 صوتا	20 صوتا
تونس ٠٠٠٠٠٠٠٠	3٠651 صوتا	72 صوتا	إيطاليا ٠٠٠٠٠٠٠٠	159 صوتا	7 أصوات
اليمن الشمالية ٠٠	11 صوتا	0 صوتا	اسبانيا ٠٠٠٠٠٠٠٠	49 صوتا	2 صوتا
العراق ٠٠٠٠٠٠٠٠	52 صوتا	2 صوتا	ألمانيا الديمقراطية	2٠333 صوتا	89 صوتا
الأردن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	15 صوتا	0 صوتا	تشكوسلفاكيا ٠٠٠	129 صوتا	0 صوتا
الكويت ٠٠٠٠٠٠٠٠	22 صوتا	1 صوتا	يوغسلافيا ٠٠٠٠٠٠٠٠	43 صوتا	0 صوتا
ساحل العاج ٠٠٠	23 صوتا	0 صوتا	بولونيا ٠٠٠٠٠٠٠٠	224 صوتا	2 صوتا
السودان ٠٠٠٠٠٠٠٠	7 أصوات	0 صوتا	روسيا ٠٠٠٠٠٠٠٠	611 صوتا	8 أصوات
مالي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	10 أصوات	0 صوتا	سويسرا ٠٠٠٠٠٠٠٠	611 صوتا	8 أصوات
غينيا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	17 صوتا	0 صوتا	الولايات المتحدة ٠٠	150 صوتا	6 أصوات
الزير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	9 أصوات	0 صوتا	كندا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	51 صوتا	9 أصوات
اليابان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	17 صوتا	2 صوتا	مكسيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	13 صوتا	0 صوتا
باكستان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	5 أصوات	0 صوتا	الأرجنتين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	10 أصوات	0 صوتا
الصين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	15 صوتا	2 صوتا	كوبا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	19 صوتا	0 صوتا
كوريا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	3 أصوات	0 صوتا	فرنسا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	276٠894 صوتا	14٠219 صوتا
أندونيسيا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	8 أصوات	0 صوتا			

ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع السفارات والقنصليات الجزائرية هي كما يلي :

« لا »	« نعم »
14٠779 صوتا	289٠938 صوتا

الاستفتاء : ان النتائج المحصل عليها في التراب الوطني وفي الخارج هي كما يلي :

نعم - 7٠130٠033 - صوتا	لا - 118٠508 - صوتا
------------------------	---------------------

ملاحظات

لا شيء

أعد هذا المحضر في عشر نسخ، يحتفظ بواحدة منها بمقر المجلس الأعلى ويبحث بالآخرى الى كل من السيد وزير الداخلية (خمس نسخ) ووزير العدل حامل الاختتام (أربع نسخ) .

وحرر بالجزائر في 29 جوان 1976 .

رئيس اللجنة الانتخابية
الوطنية
(الاسم والتوقيع)

- أعضاء اللجنة الانتخابية
الوطنية
(الاسماء والتوقيعات)
- (1) السيد يحيى بكوش
 - (2) السيد عويسى المشري
 - (3) السيد محمد تافية
 - (4) السيد فار الذهب بومدين
 - (5) السيد عبد القادر تجاني
 - (6) السيد ثامر العمري

السيد بن با أحمد مصطفى

قوانين وأوامر

- وبناء على الموافقة على مشروع الميثاق من قبل الندوة الوطنية يوم 19 يونيو سنة 1976 ،

- وبناء على موافقة الشعب على الميثاق الوطني المقترح من طرف جبهة التحرير الوطني والاعلان الرسمي للتنازل النهائية لاستفتاء يوم 27 يونيو سنة 1976 ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يسرى مفعول الميثاق الوطني، الآتي نصه، ابتداء من تاريخ نشره ، وهو المصدر الاسمي لسياسة الامة وقوانين الدولة .

المادة 2 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 .

رئيس مجلس الثورة
هواري بومدين

امر رقم 76 - 57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

باسم الشعب

ان مجلس الثورة ،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في II ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبناء على الخطاب الرئاسي ليوم 19 يونيو سنة 1975،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 69 المؤرخ في 27 شوال عام 1395 الموافق اول نوفمبر سنة 1975 والمتضمن احداث اللجنة السامية للميثاق الوطني ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،

الميثاق الوطني المقدمة

فالامة التي تمكنت من تحقيق صورة من أروع صور الانبعث التي سجلها التاريخ المعاصر، يجب عليها أن تطور قاعدتها النضالية، وتثريها، حتى تتأكد من ضمان الاستمرارية الثورية . ان الميثاق الوطني هو استمرار لعملية التوضيح السياسي، والبلورة الايدولوجية التي ما فتئت تتطور منذ أكثر من عشرين سنة، من نداء أول نوفمبر 1954 ، ووثيقة الصومام في 1956، وبرنامج طرابلس في 1962، وميثاق الجزائر في 1964، الى بيان 19 يونيو 1965، وهو يمثل، بدون شك مساهمة جديدة في التحرر الكامل للشعب الجزائري، ويعبر في آن واحد عن تطلعاته العميقة وارادته الجبارة .

*
* *

لقد أصبحت بلدان العالم الثالث تتصف بحيوية جديدة تولدت عن رغبتها العارمة في التغيير والانفتاح . وانها لتجد نفسها اليوم في منعطف هام من تاريخها، ولا مناص للمجموعة الدولية بأسرها من أن تتأثر بهذا الواقع الجديد تأثرا بالغاء، ذلك أن تطلعات شعوب العالم الثالث هي تطلعاتنا، ومحنتها المستمرة هي محنتنا . وان الارادة المشتركة في تحقيق التغيير الذي تطلب كثيرا من التضحيات يجب أن تكون متماشية مع الواقع الذي نعيشه، ومنسجمة مع القيم الايجابية التي برزت

كثيرة هي الاحداث التي تميز جزائر اليوم عن جزائر يوليو 1962، غير أن الفرق الاساسي بين العهدين يكمن قبل كل شيء، في التقدم الفعلي والانجازات الكبرى التي تم تحقيقها خلال تلك البرهة الخاطفة من عمر الزمان. ذلك ان المهم بالنسبة لحكم التاريخ هو، على حد تعبير بيان 19 يونيو، «ما يخلد بعد الاحداث وزوال الرجال» . وفي هذا الاطار بالذات، تدرج تماما كل التغيرات الجذرية التي عرفت الجزائر خلال العقد الاخير ، وتكتسب بالتالي، بعدها التاريخي الحقيقي .

ولقد آن الاوان للتوقف عند هذه المكاسب، التي تم تحقيقها بفضل التضحيات الجسام، لادراك المنطق الذي يتضمنها، وادماجها في اطار نظرة شاملة وجعلها نقطة انطلاق للمزيد من الانجازات .

وبهذا الصدد، فان هذا الميثاق الوطني يعبر عن تجربة، ويعرض استراتيجية. والارتباط واضح بين هذه وتلك. فالمبادئ التي تقود خطانا ليست مجردة، وانما هي نتيجة للممارسة العملية لشعب بأكمله، يخوض بكل حزم معركة بناء مستقبله. ولهذا اتسمت تلك المبادئ بالدقة والقوة والجرأة التي كانت دائما الطابع المميز لثورتنا .

ومن هنا ندرك الحاجة الملحة التي لا بد أن يستجيب لها هذا الميثاق .

أما البورجوازية الوطنية، بحكم ضعفها النسبي الذي تزايد بسبب نزوح الكثير من أفرادها إلى الخارج إبان الغزو الفرنسي، فقد تركت مكانها، في آخر الأمر، لطائفة جديدة من «الاعيان» الموالين للمستعمرين .

وكان من نتيجة هذا كله تأخير، بل استبعاد امكانية نشوء حركة سياسية وطنية بورجوازية تتخذ مواقف الرفض وتحفظ بنوع من الكرامة. وهكذا انهارت الحواجز، وأصبح المجال في الوقت المناسب مقتصرًا على القوى الوطنية المناهضة للاستعمار، المنبثقة من الطبقات الوسطى، ومن صغار الحرفيين، في المدن، والعمال والفلاحين. وبعبارة أخرى فإن ما بدأ نقطة ضعف كان في الواقع عكس ذلك، لأنه فتح الطريق لنشوء وطنية شعبية تحريرية، كما أنه فتح الطريق عند الاستقلال لبناء مجتمع كان قد تخلص من هيمنة ووصاية القوى الرجعية المسيطرة .

لقد كان الكفاح الوطني الذي استغرق نحو مائة وثلاثين عاما ضد الاحتلال الاجنبي، يتجلى من خلال كل الصيغ الممكنة للعمل، وكان يركز على عماد أساسي تتفاوت درجات نوعيته من حيث الانتماء الاجتماعي والوعي الوطني ذو الطابع التحرري ويتصف بالاصرار على الاهداف المتمثلة في صيانة المجتمع، والمحافظة على تراثه العقاري، ومكاسبه التاريخية، وكيانه الجماعي . فأول حرب منظمة للتحرير في اطار دولة قد انطلقت بقيادة الامير عبد القادر ضد الغزاة الفرنسيين من 1832 الى سنة 1847، ثم أعقبتها الى غاية 1882 انتفاضات وثورات واسعة النطاق في مناطق عديدة من البلاد. وأخرى جرت على نطاق أضيق دامت الى مطلع القرن العشرين، وتمثلت في مقاومة مصادرة الاراضي وابتزازها على نطاق واسع لفائدة المستعمرين، كما تمثلت في بذل جهود جبارة حالفها التوفيق أحيانا، استهدفت استعادة الاراضي الزراعية التي كانت من قبل ملكا لمجموعات واسعة من الفلاحين تعرضت للسلب والتشريد. أما النضال السياسي الوطني المنظم الذي ظهر في العشرينيات، والذي ما فتئت أبعاده الشعبية تتأكد، فانه ظل يقاوم بأصرار من أجل الاعتراف بالشخصية الجزائرية والاستقلال الوطني، والرفض القاطع لكل محاولات الادماج العضوي في الامة الفرنسية التي دبست بالتواطؤ مع البورجوازية الليبرالية . أما حوادث 8 مايو 1945 التي ارتكب فيها المستعمرون مجازرهم البشعة المعروفة، فقد أدت فيما بعد بالوطنيين الى اعتماد الكفاح المسلح باعتباره أنجع الوسائل . وهكذا انطلقت حرب التحرير التي جندت ابتداء من أول نوفمبر 1954، وبصورة تصاعدية، القوى المناضلة الطلائعية والفلاحين والامة بأسرها لغرض ثورة حقيقية. كل هذه الاحداث الجسم تفضح عن ارادة الشعب الجزائري في القضاء على عهد اتسم باحتقار الكائن البشري والاستهانة بحقوق الناس، وتجهيلهم واذلالهم واخضاعهم لطغيان المحتل الاجنبي . وهذه الارادة في تحقيق المصير الوطني وبتر كل صلة بالنظام الاستعماري ما فتئت تدفع الثورة، التي أدت امتداداتها غير المتوقعة وقوتها المتزايدة مع تفاقم حرب الابادة والتخريب، الى احداث تغيير عميق في المجتمع الجزائري وعقليات الجماهير الشعبية ونوعية محتوى مكاسبها. لقد أنقذت ثورة

من ماض عريق يزخر بالكفاح التحريري، ومستجيبة لمتطلبات مجتمع عصري ديمقراطي يركز على العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، مجتمع يلتزم بوقاية أعضائه من محاذر تنمية شاقة، وحمايتهم من امكانية عودة الاقطاعات المستغلة ومن جميع المخاطر الداخلية والخارجية التي تحاول مخلفات الاستعمار، وانظمة السيطرة الاجنبية، جعلها سيفًا مسلطًا على أعناقنا الى الابد .

غير أن الهدف المشترك في التحرير والتغيير، الذي يسعى العالم الثالث لبُلوغه، لا يحول بيننا وبين ادراك الفروق التي تتميز بها عملية التحول التاريخية، بل لا يعفينا من التحليل المناسب لوضعية كل بلد، حتى يمكن علاج الامراض التي يعانيتها، ونقترب، بسرعة أكثر، من تحقيق التضامن الفعلي .

ومن الضروري بالنسبة للجزائر بالذات، ونحن نستهدف تجديد آفاق رؤيتنا، أن نرسم الخطوط العريضة للمسار الذي يمكن الشعب الجزائري من تحديد موقفه، وابرار العوامل التي آلت به الى ما أصبح عليه اليوم، وضبط السبل والوسائل التي تضمن له تجاوز الحاضر نحو مستقبل أفضل، بحيث يبدو الترابط الوثيق بين المقاومة المتواصلة ضد الاستعمار، والمعركة المسلحة لاسترجاع الاستقلال، والاختيار الاشتراكي الحال الذي هو نتيجة طبيعية لكل ذلك الكفاح. وهكذا يتجلى الوجه المشرق لبلد يسير واثق الحطى نحو المستقبل. ولكي نكتسب نظرة جديدة للامور، ونتحلى بمزيد من العزم، فإن علينا أن نقوم بجرد شامل للمنجزات، وتقييم يكفل بروز المبادئ التي ارتكز عليها بناؤنا التاريخي بشكل أكثر وضوحا ودقة وحرما .

ان الطابع الشعبي للحركة التي جعلت الجزائر تقطع، دوما، مراحل تاريخها، كان، في حد ذاته، القاعدة السليمة التي لا يمكن بدونها أن يفهم، فهما موضوعيا، أي انجاز ضخم، أو أية انتفاضة تحررية دائمة، أو أي تقدم جماعي. ذلك أن أهم ما يلفت الانتباه منذ بداية الغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر هو ذلك الالتزام الجماهيري الذي عبر عنه الشعب بمحتلف فئاته ولا سيما في البوادي، في نطاق حركة المقاومة التي توالى عشرات السنين، وأثبتت، بغض النظر عن تباين نتائجها، استمرارية تاريخية رائعة .

وإذا كانت الصدمة الاولى قد قوضت أركان أجهزة الدولة التي كانت قائمة في سنة 1830، فإن الجماهير الشعبية هي التي هبت لاختد زمام المبادرة، ورفعت لواء الجهاد عاليا، والتفت حول الامير عبد القادر. وهنا تمت، منذ الوهلة الاولى، عملية فرز بين الفئات المحافظة والاقطاعية المرتبطة بالحقن، والعناصر الانتهازية من البورجوازية الكبرى في المدن، التي ربطت مصيرها بالمستعمر وطابت نفوسها بالعيش في كنفه، من جهة، وبين كل الفئات الاجتماعية الاخرى من صغار الفلاحين المستغلين، والمتعلمين، والحرفيين الصغار، من جهة ثانية. فمن هؤلاء تكونت الكتلة الكبرى لحركة المقاومة التي تحملت، خلال أربعين عاما، كل اعباء حرب الابادة، والنهب والتخريب .

وهكذا انصهر المحتوى الشعبي للحركة الوطنية الجزائرية، وازداد عمقا ورسوخا مع تصاعد ظلم الاستعمار واستبداده .

في تيارها نزعات محافظة، واغراءات بورجوازية، ورواسب اقطاعية ورغبات أنانية. وهنا يتفجر من أعماقها ما يعيدها الى طريقها الصحيح، ويرد اليها صفاءها الايديولوجي، ويزودها بالفعالية التصحيحية. ولقد كان التاسع عشر من يونيو 1965 لحظة من تلك اللحظات الخالدة التي تنبعت فيها الثورة من جديد. أما اليوم فقد حان الوقت لانطلاقة جديدة تحقق استمرارية الانطلاقة الاولى، وتنتقل بها الى مرحلة جديدة، مرحلة تعزيز الديمقراطية بالمؤسسات التكميلية، وتنشيط التطور الشامل، وضمان التلبية المستديرة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتأمين حقوق المواطن على الدوام، وضمانها بدقة كاملة، وفاء لجهادنا التحرري، وضمانا لنجاح البناء الاشتراكي.

وهناك اعتبارات موضوعية تساعدنا على القيام بتمهيد تدريجي للطريق التي نسلوها. ذلك أن التنمية في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث لا تمس بصفة عامة، الا عددا محدودا من القطاعات التي كثيرا ما تكون خاضعة لسيطرة رأس المال الاجنبي، وموجهة نحو غايات تحمل طابع الاستعمار الجديد. فتراكم رأس المال الذي يبتدىء غالبا في ظروف غير ملائمة، ومتسمة بالقصور، يستلزم تخفيض الاستهلاك بالنسبة للجماهير المحرومة في الغالب من الحد الأدنى الضروري، في الوقت الذي تحاول فيه الفئات الاجتماعية الثرية، والقوية سياسيا، ان تشيد لنفسها، رغم قلة عددها، نموذجا استهلاكيا رأسماليا تحاول فرضه كنظام ايديولوجي. ولهذا كان على بلدان العالم الثالث أن تجد لنفسها وبجهد ذاتي، أنماط التنمية والبنيات السياسية الملائمة أكثر من غيرها، لظروفها الموضوعية. وعليها، لكي تتخلص من حالة الركود، أن تكتشف طريقها الخاص بها، وترسي قواعد تنظيماتها طبقا لما يتطلبه بلوغ الاهداف المنشودة، وتحسين البنيات الاجتماعية، ورفع المستوى الثقافي، وتعميق الوعي السياسي للجماهير الشعبية بغية تحقيق المزيد من التقدم. ان التنمية تتطلب في آن واحد اقامة بنيات اجتماعية واقتصادية جديدة وعادلة، واسترجاع الثروات الطبيعية واستثمارها، ورفع المستوى الفكري والسياسي للجماهير، والادخار الجماعي المكثف، والتخطيط المحكم لضبط الاولويات، والتوزيع المنصف للارباح. كل هذا يتطلب جهدا وتضحيات لا يمكن أن تتوفر الا بوجود أنظمة ملائمة تمثل الجماهير الشعبية وتستمد قوتها من تأييدها ومساهمتها.

والجزائر، وهي بلد من بلدان العالم الثالث، لا يمكن أن تشذ عن هذه القاعدة العامة. فمنذ اندلاع الحرب التحريرية كانت فكرة بناء مجتمع جديد لفائدة الجماهير الشعبية تتوسع وتعمق مع كل التجارب المكتسبة. ولقد ساهم في تعميق المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية المقبلة تأصيل الكفاح المسلح، والتضحيات الجسام التي بذلت من أجل انتصار القضية الوطنية، والالتحام الكامل في المعركة، طيلة سبع سنوات ونصف، بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وصغار الاجراء والحرفيين وفقراء الفلاحين، كما ساهم كل ذلك في تقوية العزم وبذل الجهود وتسخيرها فيما بعد لكي لا يستفيد من التطور الذي تشهده البلاد اقلية من النفعيين

أول نوفمبر، بالعمل المباشر والاعتماد على الجماهير المضطهدة، تيارا كان أكثر التيارات حيوية في الوطنية الشعبية الجزائرية ومكنت بصفة خاصة، الوطنية الطلائعية من تجاوز تناقضاتها وتجديد البعض من مفاهيمها الجوهرية، والاهتداء الى أضمن طريق للاشتراكية، بفضل القدوة الحسنة وتلاحم القوى الاجتماعية الجديدة المنبثقة عن الكفاح التحرري. ان مختلف مراحل الوعي المتصل بمجرى حرب التحرير بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني فيما بين 1954 و 1962، قد كانت مصدرا ونتيجة للآثار الثورية الحاسمة التي دفعت بالجزائر المناضلة الى الاعراض نهائيا عن الاحزاب التي استكانت للانتظار وأصبحت بدون جدوى في العقد الاخير من العهد الاستعماري، كما دفعت بالجزائر الى الاعراض عن طوبائيات الليبرالية البورجوازية والديماغوجية المتعصبة والميل الى تبني الحلول الجزئية، والتذبذب، والاوهام، والتردد في اختيار الطرق والوسائل الكفيلة بضمان تشييد البلاد واستقلالها الوطني على أسس تستجيب لمقتضيات العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والثقافي والسيادة الكاملة للدولة الجزائرية المقبلة. وبالإضافة الى هذه الآثار العقائدية الداخلية، تجدر الإشارة الى تلك التي كان لها، اثناء الكفاح المسلح، صدى كبير في العالم كله، وهكذا ساهمت الثورة الجزائرية بطريقة غير مباشرة في التعجيل باستقلال بلاد المغرب، وبقية افريقيا، ودعم التيار المعادي للامبريالية لدى الشعوب العربية، واتاحت، في سائر العمورة، فهما أسلم لقضايا الاضطهاد الاستعماري ومسألة تصفية الاستعمار.

وهكذا كانت الوطنية الشعبية الجزائرية من الحركات التحريرية النادرة التي استطاعت أن تصل بكفاحها الى غايتها حيث لم ينبثق عنه مجرد استقلال تستولي عليه البورجوازية لمصلحتها وحدها، بل انبثقت عنه سلطة ثورية حقيقية.

لكن هذا المحتوى الشعبي للحركة الوطنية الجزائرية، التي ساهمت في تحرير البلاد، لا يكفي في حد ذاته، بل انه يتطلب تعميقا ايديولوجيا، وتجنبنا للانغماس في الرضى عن النفس. فالحركة التاريخية للتحرير التي جابهت المحتل الاجنبي وقوى الرجعية الداخلية معا، قد بلورت تدريجيا وعيها في الكفاح انطلاقا من تطلعات الشعب الى الاستقلال، والى استعادة اراضيه المغتصبة، واسترجاع قيمه الثقافية المداسة، وانقاذ هويته القومية المهددة. ثم اتسع مفهوم الحركة الوطنية، من ناحية التنظيم السياسي اولا، ثم التنظيم الثوري المسلح، ثانيا، ليتبلور بعد ذلك، في مفهوم تقدمي بمحتواه الاقتصادي والاجتماعي يهدف الى اقامة الاشتراكية. وكان تسلسل تلك الوقائع الهامة عبر كفاح مسلح مرير، بوتقة ايديولوجية وجدت فيها الانطلاقة الوطنية الشعبية المناضلة امتدادها الطبيعي الى تشييد الاشتراكية.

ومن الطبيعي أن تبذل ثورة تحريرية بعظمة الثورة التي تشهدها الجزائر، جهودا هائلة لانعاش وتعبئة الطاقات البشرية التي ظلت حييسة بعض العادات المناهضة للرقى الاجتماعي وما خلفه الاستعمار من آثار مدمرة. بيد ان الثورة رغم وجهتها التقدمية تنطوي في نفس الوقت على نقاط ضعف، وتحمل

الانسان، أو بمجال العمل، والصحة، والسكن، والمعرفة، والترفيه، والتكوين التقني والمهني، أو فيما يتعلق بالعدالة، والامن الذي يضمن حماية المواطنين من كل المظالم .

تلك هي الاستمرارية الثورية من حيث هي حركة تحويلية شاملة، وتلك هي الاستمرارية الوطنية من حيث هي وفاء للذات، بعيدا عن كل لبس. ذلك أن بلادنا ما فتئت تتطور فعلا منذ ماضيها البعيد الحافل بالفخر، وبالإسهام العملي في الحضارة العالمية. غير أن هذا يجب أن لا يؤدي بنا الى الخلط بين التقاليد الجامدة المناهضة للرقى الاجتماعي، وبين التقاليد الصارمة التي تتمثل فيها قيم النضال والتقدم. ان فضائل الشعب الجزائري الكبرى، وتراثه عبر آلاف السنين لا يجب أن تكون أوثانا تقديس، بل لا بد أن نجعل منها القاعدة الحقيقية لتقدم مستمر بفضل العمل المنتج، والابداع الثقافي، والتحلي بروح العدالة، والحس المدني، والاخلاص، والتشبث بالاستقلال والديمقراطية. ان مجتمعنا الذي تخلص من الكارثة، يجب أن لا يقع من جديد في مآهات الماضي بالتأويل الخاطئ للتقاليد، لانه يمتلك رصيذا ايجابيا هائلا يتيح له أن يفرض نفسه في عالم اليوم. ويجب أن لاننسى أن الاقطاعات عندما تزول كقوة سياسية، تترك وراءها «اخلاقيات» على شاكلتها، قد تؤثر بشكل خطير على طرق التفكير والعمل لدى كثير من الجزائريين، وتطبع أسلوب حياتهم. ويتمثل ذلك في سلوكهم الاجتماعي بخصوص وضع المرأة، وفي العصبية العشائرية، والطفيلية عائليا وجماعيا، والتناصر الجائر، وعبادة الدينار والدرهم، وأخلاقيات المادة، وتقبل حقائق الدنيا كقدر محتوم يظل فيه تسلسل الدرجات بالنسبة للفئات الاجتماعية واقعا لا مفر منه، كأن هناك اسيدا وخداما ومستغنيين ومستغولين، واغنياء وفقراء، ومهيمنين وخاضعين. واذا كانت حرب التحرير قد ساهمت في القضاء على تلك القوى الرجعية، فان على الثورة الثقافية، والاخلاقيات الاشتراكية التي تنبثق منها اجتنابا بقايا الفكر الاقطاعي، والقضاء على بذور الايديولوجية البورجوازية الجديدة.

ثم انه يجب على الثورة أيضا أن تخلق الظروف الدائمة الكفيلة بحماية المجتمع من الامراض التي عاناها. ومن هنا تبدو ضرورة تنظيم المكاسب والقوى القادرة على مواصلة الثورة وتطبيق الاشتراكية وحمايتها.

ومن البديهي أن هذا التنظيم لا يمكن أن يأتي ثمرة للتلقائية ولا أن يعتمد على قوالب جامدة تجعل الانسان يعتبر نفسه حليفا للثورة لمجرد انتمائه الى طائفة اجتماعية معينة دون أن يهيئه لذلك وعي مسبق، واعداد ملائم يشدان من أزره ويحثانه على بذل الجهد للقيام بدوره على أكمل وجه. ومن المؤكد أن الفلاحين الفقراء عانوا أكثر من غيرهم ويلات الغزو الاستعماري، والاقطاعية المرتزقة، وحرب الإبادة التي تميزت بها السنوات الاخيرة من عمر الاحتلال الاجنبي. ولكن، اذا كان عمال المدن، والفلاحون الفقراء، والشبيبة العاملة والمتقنة، أي مجموع القوى المرتبطة موضوعيا بالاشتراكية نفسها معنية بمستقبل الثورة، فان ذلك لا يمنع من التفاني في العمل، والتحلي بالحزم في

والمحوظين، بل يكون على العكس من ذلك لفائدة الجماهير الشعبية. وقد كان المجاهدون والمناضلون الواعون يعتبرون أن التفكير في تأسيس دولة بورجوازية مرادف لمناهضة الثورة، مما يؤكد الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده. ولقد استجاب برنامج طرابلس في مجمله، لتلك الاهتمامات بتحديد المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية الشعبية. غير أن الخط السياسي الذي رسمه ذلك البرنامج لم يجد أثناء السنوات الثلاث الاولى للاستقلال، مجالا للتطبيق، فضلا عن الاثراء والتعميق. واذا كانت أهداف برنامج طرابلس وميثاق الجزائر مادة للتصريحات المدوية، فان ما ترمى اليه، وما يمكن أن يجعل منها حقيقة ملموسة قد تعرض للتجميد والعرقلة، الى أن جاء تصحيح 19 يونيو 1965 فوضع الثورة في طريقها الصحيح. فقد أعلن بيان 19 يونيو على الملأ «ان الاستقرار استتب، وان الثقة عادت، وأن مجلس الثورة سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها. وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء، والبعد عن الارتجال، وباختيار الوسائل والسبل الواضحة التي يفهمها الجميع».

ولقد بات من المسلم به أن القيادة الثورية قد وفّت بما وعدت، وأن التقدم العظيم الذي حققته الجزائر في جميع الميادين يعتبر، بصفة عامة، تحديا للتخلف.

*

* *

على أن القيادة الثورية لم تكتف بتحقيق الدفع الاقتصادي وخلق الشروط التي تضمن اقترابنا من تحقيق الانطلاقة الاقتصادية فحسب، وانما أرسّت قواعد بناء المجتمع الاشتراكي، بفضل ما اتخذته من اجراءات جذرية حاسمة. ولم تكن الهياكل التي أقيمت، والتغييرات العميقة التي أدخلت على بنية المجتمع، صادرة عن قوالب مذهبية جامدة، ولا ناتجة عن ممارسات ظرفية. بل انها منبثقة كلها من الرؤية الواضحة للأهداف المنشودة، والتقدير السليم لظروف البلاد الموضوعية، والارادة السياسية الحازمة. وهي حصيلة للتجربة السياسية الخصبة التي تجمعت طيلة حرب التحرير الوطني، أو أثناء الكفاح العاتي من أجل التنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية.

ان كل هذه المكاسب التي تحققت في عقد واحد من السنين، نتيجة للجهود المتواصلة، تمثل قاعدة التطور السياسي للدولة، والاسس المادية اللازمة لتقدم المجتمع. فليس المطلب اذن تجميع نظريات منقطعة عن الواقع، بل الانطلاق من المكتسبات، ومن الحقائق الملموسة، والتجربة الحية لاستخلاص العبر منها. ونحن منذ الآن نستطيع تعميق تصورنا لبنياتنا واستكمال نموذج المجتمع الذي نريد تشييده، مع تحديد الطرائق الكفيلة بتحقيق ذلك، ورسم الآفاق لعملنا الشامل في المستقبل. وكل هذا يتطلب التوضيح الدقيق لازالة كل لبس، والقضاء على الشكوك، ودعم التنظيمات الهادفة الى تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، وتطويرها، سواء فيما يتعلق بالحفاظ على كرامة

الاجتماعية التي تعمل في الميادين الثلاثة الاساسية المتكاملة للثورة، فيجب أن تستفيد من الوسائل الفعالة للتكوين والتوعية، وأن تحدد حقوقها وواجباتها المعنوية والتزاماتها المهنية والانسانية والمواطنة. وهذا ما يساعد على جعل الفلاحين والعمال والشبان منتجين تحدد لهم عزيمة العمل، ومناضلين مستنيرين بفضل ما اكتسبوه بارادتهم من تفكير منطقي، وحس سياسي مرهف، لا مواطنين جامدين فاقدين كل رغبة في العمل الصادق، همهم السعي وراء الامتيازات والرضى السهل عن النفس، ميالين الى التطفل والاعتراف بغير حق من أموال الشعب التي أسندت لهم رعايتها .

*
* *

ان الاتجاه نحو اختيار اشتراكي قد ظهر في أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير الوطني طوال المدة التي استغرقتها الكفاح الشعبي التحريري، وتجلي ذلك بصفة خاصة قبيل الاستقلال . وهذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والاخلاقي ، الذي أخذ بناؤه يرتفع ، شيئا فشيئا ، فيما بعد الحرب، لا يمكن، بحكم المنطق، الا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثل النظام الاقطاعي والامبريالي، ولكل المجموعات القوية الرأسمالية الاجنبية والمتعاملين معها من الاهالي .

ان الاستقلال هو الاندماج المتبصر في المجال الانساني الذي اقصينا عنه مدة طويلة ، وهو أيضا السير بخطى ثابتة نحو الاشتراكية التي هي الطريق الوحيد الكفيل باستكمال الجهود الواعية المتواصلة لتصفية الاستعمار، واصلاح ما خلفته جهود التنهقر والانحطاط المتتالية من خراب مادي ومعنوي فادح . وبغير هذا فان الاستقلال لن يكون الا مجرد واقع اداري، أو أداة طيعة في خدمة الابهة والمظاهر، والبذخ، وشراء الذمم ، مما يؤدي في نهاية الامر الى استبقاء القوالب البالية القائمة على التصور الاقطاعي والمنفعي للوجود .

ان الجزائر، وهي على أبواب منعطف جديد تستعد لاضافة منجزات أخرى الى مكتسباتها الهامة منذ تصحيح 19 يونيو 1965، ولهذا فهي تقدم اليوم، بعيدا عن السطحية والديماغوجية وروح الانتقام الاجتماعي، جردا نزيها، وتصورا لاستراتيجية شاملة على أساس مساهمة كل الجماهير الشعبية المعبأة في نطاق المناقشات الواسعة التي تمت حول الميثاق الوطني. ان الاشتراكية في الجزائر حركة حتمية لا رجعة فيها، وكما كللت الثورة المسلحة بالنصر فان الاشتراكية ستنتج بالنجاح .

التنظيم، والوعي العميق بالحقوق والواجبات التنظيمية، لزيادة الحفز لديهم بحيث يكونون في آن واحد مواطنين مسؤولين، ومناضلين اشتراكيين مدركين تمام الادراك للاهداف المرتبطة بتشبيد عالم جديد، سيكونون أول المستفيدين منه، والمطالبين بالدفاع عنه ضد الاخطار الداخلية والخارجية. وهذا مقياس أساسي، يندرج ضمن المقاييس الجوهرية التي يتمثل فيها الالتزام بالبرنامج الاشتراكي في المستقبل . ان القضية أكبر من مجرد التزام، انها علة وجود، وعلة كفاح شعب بأكمله، تتجلى في مؤسسات ديمقراطية، وحزب نشيط ومنظمات جماهيرية محكمة التنظيم، ومن خلال اقتصاد وثقافة يعكسان في آن واحد الوفاء للثورة وللأمة .

ويتحتم على الدولة الاشتراكية وأجهزة القيادة المختلفة، حفاظا على مكتسبات الثورة وتعميقا لها، أن تسهر على انتقاء أفضل للطارات الأكثر التزاما. وستوضع خطط العمل في كل الميادين لتؤكد هذا الانتقاء بمنتهى الحزم، وتزيد من سرعة التحولات الضرورية التي انطلقت في السنوات العشر الماضية.

ان المكتسبات التي تم احرازها، والمشاريع الوطنية الضخمة التي بدأ تنفيذها أو سيشروع في انجازها، تمثل غاية الثورة الجزائرية في قطاعات الصناعة، والزراعة والثقافة، التي تؤلف، بترابطها الوثيق، جدلية التغيير الشامل للمجتمع نحو الاشتراكية. وعلينا أن ننظر الى كل هذه الاعمال في اطار يتجاوز المفهوم التقني المحض. ومن المهم أن يؤدي تحقيق الثورات الصناعية والزراعية والثقافية الى اقامة ادارة جديدة متخلصة من كل الرواسب الاستعمارية، لا مجال فيها للنفعيين والبيروقراطيين التافهين، والاعوان القاصرين، والوصوليين، وأشباه المناضلين، حتى لا يعطوا فرصة لتشويه وشل تلك الانطلاقة الكبرى، أو الاثراء على حسابها في منجى من كل عقاب، ومن هنا تبدو ضرورة التصدي، بكل قوة وحزم، لجميع التجاوزات، والعادات الاجتماعية الضارة، وأنواع التقصير والاخلال بالمعايير، والانحرافات الايدولوجية. ان الانسرف في الميدان الاجتماعي، وفي العقليات التي استيقظت أو اهتزت ، نتيجة للمد التجديدي، والشعور بواجب العمل، والجرأة، وتجاوز الوثنيات، وتفجير الطاقات البشرية الحبيسة أو غير المستثمرة : كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار للوصول الى تقييم حركي شامل، وليس الى تقييم اجرائي لكل من الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية وسياقها السياسي الدقيق. وبالإضافة الى ما تقدم، يجب أن توضع في الحسبان العراقيل التي يجب التغلب عليها، والعادات الاجتماعية الضارة التي يجب القضاء عليها، وضرورة توفير حد أدنى من اليقظة، ومن الشدة لتصحيح وجهة العمل. أما بالنسبة للقوى

الباب الاول بناء المجتمع الاشتراكي

حافظ على تقاليده التليدة وأثرها أيما اثرًا • ويمكن القول بأن هذه الفترات المختلفة من تاريخنا قد كانت البوتقة التي انصهرت فيها كل العناصر البشرية، وسلك الشعب فيها سبل الاخذ والعطاء، وتفتحت معها العبقرية الوطنية، مما أدى الى تأصيل الشخصية العربية الاسلامية لشعبنا وتوضيح وعيه بمجالاته الجغرافية •

ومنذ القرن العاشر الهجري • (السادس عشر • م) أخذ نظام الجزائر في تسيير شؤون الدولة والادارة يتعزز تدريجيا، واستطاعت الجزائر، بفضل حيوية أبنائها وتأزرهم في وقت الشدة، أن تصد الاعتداءات المتكررة التي تعرضت لها من طرف أوروبا، وأن تقاوم، منذ 1830، الغزو الاستعماري الفرنسي مقاومة طويلا •

ان الجزائر التي استطاعت أن تحافظ على شخصيتها طوال عهد السيطرة الاستعمارية، وأن تبقى صامدة رغم ممارسة سياسة الاستيطان الاجنبي الكثيف، ما كانت لتتحرر من ربة الاستعمار لو لم تكافح كفاحا مستمرا الى أن استرجعت سيادتها الوطنية. وان الثورة الجزائرية التي تواصلت بعد حرب التحرير التي اندلعت في نوفمبر 1954 لهي مكسب عظيم للامة وفترة مجيدة من تاريخها. فعلا، بدأت الامة الجزائرية بفضل الثورة، تتحكم في الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق تطور ضروري لمسايرة العصر وانتهاج الاشتراكية تتحصن نهائيا ضد عودة مخاطر الماضي وأمراضه •

ومن هنا تتضح مساهمة الجزائر التاريخية في القضية العربية المعاصرة. واذا كانت الجزائر قد استفادت بطبيعة الحال، ابان حرب التحرير، من التضامن الفعال للشعوب العربية الشقيقة، فان ذلك قد جعلها، بفضل انتصارها في كفاحها، تساهم بدورها في تعزيز الطاقات الاستراتيجية للبلدان العربية وفي تطوير كفاحها ضد الامبريالية. واليوم فان الجزائر تبني نفسها في اطار اختياراتها الاشتراكية، وهي اذ تبرهن مرة أخرى عما لشعبها من نضج وقدرة، لواعية بأنها تقدم مساهمتها الكاملة في تحرر العالم العربي وتحوله وتجده •

ثانيا - الاسلام والثورة الاشتراكية

- ان الشعب الجزائري شعب مسلم •
- وان الاسلام هو دين الدولة •

والاسلام هو أحد المقومات الاساسية لشخصيتنا التاريخية، وقد ثبت أنه هو الحصن المنيع الذي مدن الجزائر من الصمود في وجه جميع محاولات النيل من شخصيتها. فقد تحصن الشعب الجزائري بالاسلام، دين النضال والصرامة والعدل والمساواة، واحتوى به في أحلك عهود السيطرة الاستعمارية واستمد منه تلك الطاقة المعنوية والقوة الروحية التي حفظته من الاستسلام لليأس، وأتاحت له أسباب الانتصار •

اولا - الجزائر شعب وامة

ان الشعب الجزائري مرتبط بالوطن العربي، وهو جزء لا يتجزأ منه ولا ينقسم عنه •
ان الجزائر امة •
والامة ليست تجميعا لشعوب شتى أو خليطا من أعراق متنافرة •

ان الامة هي الشعب نفسه باعتباره كيانا تاريخيا يقوم في حياته اليومية وداخل اطار اقليمي محدد، بعمل واع ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة من أجل مصير متضام، ويتقاسمون سويا نفس المحن والآمال •

ان جميع محاولات الاستعمار لانكار وجود الامة الجزائرية بهدف تأييد سيطرته، قد اصطدمت بصمود ومقاومة هذه الامة التي انصهرت منذ قرون. وقد استطاعت الامة الجزائرية، بفضل تضحيات مليون ونصف مليون من الشهداء، أن تنتزع اعتراف العالم بها وتكريس وجودها •

ليست الجزائر كيانا حديث النشأة. فمنذ أيام ماسينيسا المؤسس الاول للدولة النوميديّة، ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية، أخذ الاطار الجغرافي يتحدد في معالمه الكبرى، وبدأ الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار خلال التطور الذي شهدته الجزائر في حقبة من التاريخ تزيد على عشرين قرنا. وبالإضافة الى ذلك أخذت المقومات الأخرى للامة الجزائرية تتجلى تدريجيا منذ القرن الاول الهجري/السابع م/ متمثلة في الوحدة الثقافية واللغوية والقيم الروحية، وفي ضبط الشؤون الاقتصادية ضبطا محكما يعبر عن ارادة قوية في الاستقلال، وتمسك شديد بالحرية •

وفعلا فقد حدثت في القرن الاول الهجري (النصف الاول من القرن السابع الميلادي) تحولات تاريخية جوهريّة نقلت العالم القديم الى العصر الوسيط، اذا برزت في هذا المنعرج التاريخي حضارة جديدة حملت الى البشرية رسالة دين وأخلاق وثقافة. فقد أقام الاسلام والثقافة العربية، موضوعيا، اطاراً عالمياً وقومياً في نفس الوقت، ازدهرت فيه أنماط جديدة من الحياة، وأساليب مبتكرة من التفكير، وانطلقت منه حركة ديناميكية لتحرير كل من المجتمع والاقتصاد. وفي هذا الاطار المزدوج بالذات تقرر مصير شعبنا. واتضح سبل تطوره، في مسار حضارة حية شارك الجميع في تشييدها، على صعيد المغرب العربي ومعظم حوض البحر المتوسط، وعلى النطاق الآسيوي •

وقد تعززت المكاسب التاريخية التي حصل عليها المغرب الاوسط الغيور على قيمه الاسلامية، وخصائصه الوطنية السامية، في ظل الدول التي تعاقبت على الارض الجزائرية منذ القرون الوسطى، أي من عهد الرستميين الى عهد الامير عبد القادر، مروراً بالزيريين الحماديين وبنى عبد الواد الزيانيين. وبذلك

الاستقلال الوطنى وتوفير اسباب الازدهار للانسان اذا كان كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية ، فانهما لا يتحققان كواقع ملموس الا بقيام المجتمع الاشتراكي .

وقد كان علينا بادئ ذي بدء أن ندعم الاستقلال الوطنى، وذلك بتصفية كل اشكال النفوذ الامبريالى، والاستعمار الجديد، والعمل بكل جد للنهوض بالمهمة التاريخية التي تتمثل في التنمية ، اذ لا مجال في عصرنا هذا لتقدم اقتصادى حقيقى بدونها ، بل ولا يمكن لاية امة ان تستكمل عناصر وجودها وبقيائها الا بتحقيقها .

ولكى تكون التنمية منطقية ومنسجمة لا بد ان تكون شاملة ، تقوم على تقبل الجماهير لها ، وتستهدف خدمتها ، وهذا يستلزم تصورا حقيقيا لديمقراطية تجسد الديمقراطية الاشتراكية ، وتبتعد كليا عن الاشكال التقليدية للديمقراطية البورجوازية .

الا انه اذا كانت الاشتراكية تصهر الانسان فسيظل الانسان هو صانع الاشتراكية ، بل ان الانسان الجديد الذى تدعو اليه الاشتراكية لن يبرز بصفة آلية ، وليس هذا مجرد اعلان عن اتجاه فلسفى انساني هو تحذير من مغبة تصورات ذهنية ضحلة ومن مواقف فكرية آلية ، كثيرا ما تحدث في المجتمعات المتخلفة . ان تركيز الاهتمام على الانسان ومبادراته الفردية وفكره المبدع يشكل احدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من اهم الاركان في مرحلة البناء الاشتراكي .

رابعا - الاشتراكية تقدم اجابة متناسقة لمشاكل العصر

ان الاشتراكية نتاج للتطور العصري ، ولئن ظهرت نظريات اجتماعية خلال مختلف العهود ، معبرة في اكثر الاحيان بصفة مثالية عن تطلعات الانسانية الى عصر ذهبي جديد، فان فكرة الاشتراكية لم تتبلور كاتجاه تاريخي للمصير الاجتماعى الا بعد ان توسعت القوى الانتاجية للرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر .

ان الاشتراكية تمتاز على الانظمة الاجتماعية السابقة، يجمعها بين احداث المكاسب العلمية والتقنية العصرية من جهة، ومبادئ التنظيم الاجتماعى الاكثر عقلانية وعدالة وانسانية ، من جهة ثانية .

وان الرأسمالية، مهما كانت مزاياها في مرحلة توسعها، قد ظلت مرتبطة اساسا بعملية استغلال للانسان لم يسبق لها مثيل في التاريخ . وهى بارتكازها على قانون الربح وحده، قد حولت الانسان الى مجرد بضاعة، وجعلت من الحرفيين ومن الفلاحين اجراء كادحين ، ودفعت بقارات كاملة الى الفقر والتخلف .

وقد جاءت الاشتراكية كرد فعل عن الرأسمالية وعن عجزها على حل المشاكل المتزايدة التي تسببت فيها، فقدمت

وان ما اصاب العالم الاسلامى من انحطاط، لا يمكن تفسيره بالاسباب الاخلاقية البحتة، بل هناك عوامل أخرى ذات طابع مادى واقتصادى - اجتماعى، كالغزو الاجنبى، والفتن الداخلية، وتصادد الاستبداد، وانتشار الاضطهاد الاقطاعى واضمحلال بعض الانظمة الاقتصادية العالمية. وقد كان لهذه العوامل كلها دور حاسم فيما آل اليه المسلمون، لذلك فان ظهور الخرافات والشعوذة، وانتشار العقليات التي تعيش على الماضى، ليست من اسباب تلك الوضعية وانما هي في الحقيقة من نتائجها. وهكذا يتجلى أن التركيز على محاربة هذه الانحرافات دون العناية البالغة بالبيئة الاجتماعية، هو بمثابة الوقوع في عملية وعظية لا جدوى من ورائها. والواقع أن العالم الاسلامى، لا بد له، اذا ما أراد أن ينبعث من جديد، أن يجتاز مرحلة الاصلاح ليخوض غمار الثورة الاجتماعية .

ان الثورة لتندرج تماما في المنظور التاريخى للاسلام . لانه في مفهومه الصحيح، لا يرتبط بنوع من المصالح الخاصة ولا يخضع لاي كهنوت أو اية سلطة زمنية، ولهذا فلا يحق للاقطاعية ولا للرأسمالية أن تتخذ الانتماء اليه ذريعة لخدمة مصالحها وقضاء مآربها . لقد جاء الاسلام بمفهوم رفيع للكرامة الانسانية، بدين العنصرية وينبذ النعرة العشوية واستغلال الانسان للانسان، وان المساواة المطلقة التي نادى بها الاسلام، تنسجم وتتلاءم مع كل عصر من العصور .

اذن، يتحتم على كل الشعوب الاسلامية التي أصبح مصيرها مرتبطا بمصير العالم الثالث أن تكون واعية بالمكاسب الايجابية لتراثها الثقافى والروحي، وأن تستوعبه من جديد على ضوء القيم والتحولت الجارية في الحياة المعاصرة. ومعنى هذا، أن اية محاولة جادة تهدف اليوم الى اعادة بناء الفكر الاسلامى، يجب أن تمتد حتما الى تحويل بنية المجتمع تحويرا كاملا .

ان الشعوب الاسلامية مدعوة في عصرنا هذا، عصر التحولات الاجتماعية الحاسمة الى تقويض أركان الاقطاعية البائدة، والقضاء التام على جميع أشكال الاستبداد والجهل .

وسيتزايد ادراك الشعوب الاسلامية بأنها، حين تعزز كفاحها ضد الامبريالية وتسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، ستقوم على أحسن وجه بما تفرضه العقيدة الاسلامية من واجبات .

ثالثا - أهداف تاريخية ثلاثة

ان الاشتراكية في الجزائر ترمى اساسا الى تحقيق اهداف ثلاثة :

- 1 - دعم الاستقلال الوطنى .
- 2 - اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان .
- 3 - ترقية الانسان وتوفير اسباب تفتح شخصيته وازدهارها .

وهذه الاهداف التي تندرج في حركية واحدة للتطور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة . ذلك ان دعم

حية تضرب بجذورها في اعماق الكفاح من اجل التحرير الوطنى وترتبط ارتباطا وثيقا بالامة الناهضة وبمصيرها .

ان التحرير الوطنى والتحرير الاجتماعى هما شيان متلازمان في عصرنا هذا . ذلك ان الرضى البات للاستعمار ، يفضى حتما الى رفض الرأسمالية . وعند ما تدرك الجماهير ان كلا من الاستعمار والرأسمالية مرتبطان اشد الارتباط ، وان احدهما ما هو الا انعكاس للآخر ، عندئذ ، تنشأ الظروف التى تجعل الوعى الوطنى يتحول الى وعى اشتراكى .

ان الاستعمار في الجزائر بحكم طابعه الاستيطاني قد اكتسب صورة اضطهاد مطلق كاد يؤدي الى اباداة الشعب ، وقد اسفر ذلك عن تدمير الدولة وتقويض البنيات الاجتماعية - الاقتصادية القديمة ، وتصفية الفئات الحاكمة التقليدية والعناصر المستنيرة في المجتمع ، كما ادى الى تجريد الشعب من ممتلكاته وتشريدته عن اراضيه وتشديد الخناق عليه باستمرار .

وان المجتمع الذى ينزل به الاستعمار الى الدرك الاسفل من العيش ويجعل افراده سواسية في الشقاء ، وتكون الطبقة الحاكمة فيه ليست متمثلة في البورجوازية الوطنية ، التى اضعفها الاستعمار ، بل متمثلة في بورجوازية اجنبية طاغية ، مثل هذا المجتمع لابد ان تتخذ فيه الحركة الوطنية ، بداة ، حجما اجتماعيا لا مثيل له ، وعندئذ يصبح الاستقلال لامجرد نقل للسيادة ، بل يعنى التحويل الشامل للمجتمع .

فمنذ السنوات الاولى لحرب التحرير اخذت الافكار المتعلقة بالتحرر الاجتماعى تتضح في الضمير الشعبى بالجزائر ، اذ سرعان ما ارتفعت في ميادين القتال شعارات من نوع « الارض لمن يخدمها » و « الاستقلال ليس مجرد راية » . وان الجماهير الشعبية من فلاحين وحرفيين وعمال وتجار صغار وطلبة ... قد فرضت بتحملها كافة اعباء الكفاح ، طابعها على جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى . واذا كان من المؤكد ان التغييرات السياسية والاجتماعية التى تمت اثناء سنوات الحرب لم تكن صياغتها العقائدية واضحة كل الوضوح ، فان حجمها قد بلغ حدا لم يبق معه مجال لتجاهل أثرها السياسى والايدولوجى .

ان الانهيار الكامل للبنيات الاقتصادية الاستعمارية ، وهجرة الاقلية المستعمرة بصفة جماعية قد مكنا الجماهير من فرصة التعبير عن مطالبها الاجتماعية بكيفية ملموسة . ومن هنا نشأ القطاع الاشتراكى ، وبدا يتقلص ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ان القيادة الثورية التى انبثقت عن حركة 19 يونيو 1965 بتبنيها لمطالب الجماهير الاساسية وبلورتها لها ، قد مكنت الامة من تحقيق وثبة حاسمة عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد ، وشرعت في اقامة بنيات اشتراكية متينة . وهكذا فان التاميم المنهجى للاراضى ، والمناجم ، والمحروقات ، والتجارة الخارجية ، والبنوك ، وشركات التأمين ووسائل النقل ، والاملاك العقارية الشاغرة ،

اجابة متناسقة لقضايا عصرنا الملحة . وان ما تشهده الاشتراكية اليوم من انتصار في كثير من البلدان لم يغير مصير مئات الملايين من البشر فحسب ، بل احدث وضعية دولية جديدة تتميز بتعزيز الحركة المناهضة للامبريالية وبانطلاق الكفاح من اجل التحرر الوطنى ، وانتشار الفكر الاشتراكى في العالم .

ان الاشتراكية في الجزائر لاتصدر عن اية فلسفة مادية ، ولا ترتبط باى مفهوم متحجر غريب عن عقيرتنا الوطنية ، وان بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الاسلامية التى تشكل احد العناصر الاساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائرى .

وان الاشتراكية في الجزائر تعبر عن المطامح العميقة للشعب العامل ، وتزداد ثراء بعطاء التجربة الاشتراكية في العالم ، وان تناولها لمشاكل مجتمعنا وقضايا تنميتنا يستوحى الفكر العلمى ويسهم في ترقية الانسان . والاشتراكية ، اذ تقوم على العلم وعلى رفض استغلال الانسان للانسان ، تعطى اولوية بالغة للحياة الروحية للانسان في نطاق احترام حرية التفكير ، وحرية الضمير التى يكرسها الميثاق الوطنى .

ان الاشتراكية ليست ديننا ، وانما هي سلاح نظرى واستراتيجى يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي او تزمت فكرى .

خامسا - الاشتراكية في الجزائر مد مساهمات حركة التحرير الوطنى

ان الثورة الاصلية هي تلك التى تربط الماضى بالحاضر وتوجه نحو المستقبل ، وذلك بادماج المكاسب التقدمية الرفيعة للتراث التاريخى والثقافى والروحي ضمن المثل العليا للاشتراكية ، وهذا لايعنى الاقتصار على ضم بعض المفاهيم المتباينة بل يعنى القيام بعمل حيوى مرتبط بمسيرة الثورة ، وان الكفاح الثورى وحده ، هو الكفيل باتاحة الفرصة لتجاوز تناقضات المجتمع القديم ، والسمو فوق الصراع الدائر بين كل من التفكير التقليدي والتفكير المعاصر .

وبهذا الصدد فان ثورة اول من نوفمبر 1954 تشكل شاهدا عظيم الاهمية ، فقد تحولت حرب التحرير الوطنى الى ثورة كبرى هي الثورة الديمقراطية الشعبية ، وتحولت هذه بدورها شيئا فشيئا الى حركة اشتراكية واسعة النطاق . وهذا التدرج التاريخى المتواصل قد كشف عن مدى قدرة الجماهير على العمل الخلاق . فقد كان الكفاح الذى خاضته جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى المجيد هو البوتقة التى انصهرت فيها الجزائر الجديدة ، جزائر مستقلة ، تقدمية ، تنتهج طريق الاشتراكية بكل حزم . وكل هذه العناصر التى تمثل وحدة متكاملة لم تات بكيفية مقحمة وانما جاءت نتيجة لتطور تنظيمى واحد .

ان الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسفيا ، ولا نظاما مستوردا الصق بجسم امة خامد ، وانما هي مسيرة

ان الطبقة العمالية الكادحة لا توجد على العموم، في البلدان الحديثة الاستقلال الا على شكل بدائي، زيادة على تخلف وحيثها الطبقي في اغلب الاحيان، ثم انها ليست دائما اكثر الفئات الاجتماعية حرمانا، على أن هذه الوضعية تزداد خطورة في البلدان التي عرفت الاستعمار الامتيطاني بحكم اعطاء الاولوية في التشغيل لمواطني الدولة الاستعمارية، مما يجعل أبناء البلاد في وضعية متردية .

فالتبقة العمالية الكادحة بوصفها ناتجة عن النظام الرأسمالي الاستعماري، بنوحيه القديم والجديد، أكثر مما هي ناتجة عن رأسمال وطني هزيل، أو معدوم بالمرّة، لا تحتل في بلداننا الا مكانة ثانوية. ذلك أن الاحتكارات الامبريالية لم تستخدم طاقتها في تصنيع العالم الثالث وانما استعملتها كلها في نهب موارده، والانتفاع الى أقصى الحدود من اليد العاملة المتوفرة بأبخس الانصاف .

وهكذا لم يسفر الاستغلال الرأسمالي عن تكوين طبقة عمالية معتبرة نسبيا، وانما أفضى الى الافقار السريع لجماهير الفلاحين، وتخريب اقتصادهم التقليدي دون أن يعوضهم عن ذلك بالتصنيع .

ان ما حققته الرأسمالية الحديثة قد تم على حساب العالم الثالث. واذا كان رأس المال أدى الى نشوء الطبقة العمالية في البلدان الرأسمالية فانه قد أدى الى انتشار التخلف فيما بقي من أنحاء العالم .

ان التخلف ليس حالة طبيعية تلقائية ولا مجرد انعدام للتنمية، وانما هو سمة الاستغلال الرأسمالي الطويل في اشبع صوره واكثرها انحطاطا. فالمجتمعات التي عاشت في قبضة الاحتكارات الرأسمالية، حتى مع احتفاظها بواجبها التقليدية، تفقد توازنها الداخلي وتصاب بالهزال، وتصبح ثقافتها ونظمها، وحتى ديانتها، ملوثة ومعرضة للتشويه نتيجة لما تقوم به الرأسمالية من عمل هدام، وبذلك تزداد وضعية المجتمعات المتخلفة سوءا وتدهورا. تلك هي شرعة الرأسمالية العالمية التي لا تترك في النهاية للعالم الثالث الا الاختيار بين أمرين : الثورة او الاصمحلل .

ان الاشتراكية، في البلدان النامية تستمد حركيتها العميقة من مكافحة الامبريالية بكل أشكالها. وهذا الكفاح يستمد بالضرورة الى القضاء على الرأسمالية الوطنية التي سوف تصبح ان عاجلا أو آجلا، ذنبا للرأسمالية العالمية .

والواقع أن الطبقة الكادحة ليست دائما هي التي تقود القوى الاشتراكية في البلدان النامية، لانها ما تزال قليلة العدد، وانما تقودها طليعة تتكون من مجموع الوطنيين الثوريين بما فيهم العمال الذين يقومون بدور متزايد الاهمية. ومن الواضح أن الطبقة الكادحة ليست هي المؤسسة للاشتراكية في هذه المرحلة التي يجتازها العالم الثالث، وذلك نظرا لقلّة عددها أو لانعدامها في الواقع، بل ان بروز الطبقة الكادحة هو رهبن بتشديد الاشتراكية الذي لا ينقص عن تشييد صرح الامسة وتصنيعها وتحديثها. وهكذا فان هذه الطبقة، خلافا لما يجري

وكل الشركات الاجنبية ، قد وضع بين ايدي الامة كافة المقاليد الاقتصادية. ولقد كان كل انتصار يتم على الاستعمار الجديد انتصارا يدعم الاستقلال الوطني، وانتصارا للاشتراكية في نفس الوقت . ثم جاء تطبيق الثورة الزراعية في سنة 1972، فكان تعميقا لهذا الاتجاه وتثبيتا له .

سادسا - الاشتراكية والعالم الثالث

لقد تبين أن الاشتراكية التي هي مد ملازم لمسار التحرر الوطني، ضرورة نابعة من صميم الشعب، مما اتاح لها أن تتغلغل تدريجيا في الافكار ومنحها طابع الأصالة. وهذا الانسجام الكامل بين الاشتراكية والهوية الوطنية هو سر الحيوية التي تتمتع بها في العالم الثالث .

فكل البلدان التي تكافح من أجل الاستقلال الحقيقي تملك طريق الجدلية الاشتراكية. وقد سميت هذه الظاهرة أحيانا بـ «الطريق اللارأسمالي» وهي تسمية تعبر عن نظرية عاجزة عن اعطاء صورة أمينة للتطورات الحقيقية التي شهدتها الممارسة الاجتماعية في بلداننا .

والواقع أن كل بلد يكافح من أجل الاستقلال الحقيقي، ويقرر إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ويعبر بالفعل عن عزمه على وضع حد لاستغلال الانسان للانسان، هو بلد يسير في طريق الاشتراكية. وهدم التعميم بهذه الحقيقة انما هو ضرب من التزمّت المذهبي وانكار لواقع الحركية القوية التي يتميز بها المد الثوري في عصرنا. وهذا المفهوم الجديد هو الذي يعكس بكل صدق وضعية بلدان العالم الثالث، ومستوى قواها الانتاجية، وموقعها ضمن الاقتصاد العالمي .

لقد عرفت بلداننا من الرأسمالية أبشع صورها : عرفتها في صورة الاستعمار بشكليته الجديد والقديم، كما عرفتها في شكلها الامبريالي. ومن هنا فليس للاشتراكية معنى بالنسبة لها الا اذا كانت أولا وقبل كل شيء تعبيرا عن كفاح الشعب بأكمله ضد الاحتكارات الاجنبية وركائزها داخل البلاد .

وبعبارة أخرى، فلا يمكن للاشتراكية، في البلدان الحديثة الاستقلال، أن تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها في البلدان المصنعة، حيث توجد طبقة عمالية قوية لا تعاني الا من اضطهاد طبقتها الرأسمالية .

واذا لم تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار فان ذلك سيؤدي الى حصر مجال الاشتراكية الى تجميد مسيرتها، وتقليصها في نموذج الزامي وحيد. وهذا الموقف التحكيمي سيشوه الاشتراكية ويفرغها من محتواها الوطني .

ان الاشتراكية أصبحت تراثا للانسانية جمعاء وان المسار التاريخي الآن، يرمي أكثر فأكثر الى اقامة اشتراكية حية مبدعة نضجت وتطورت داخل الواقع الوطني، وتعكس بصدق مطالب الشعوب وآمالها. وهذا لا يعني أبدا أي اخلال بصرامة المبد، ولكنه يشكل دليلا جديدا على حيوية الاشتراكية وعالميتها .

مناهضة الامبريالية ومناهضة الاقطاع وتحقيق المضمون الشعبي .

فاما البعد الخاص بمناهضة الامبريالية، فانه يتعلق بخصفية الاستعمار القديم والجديد ، والامبريالية ، كما يتعلق من ناحية اخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية .

واما المضمون الخاص بمناهضة الاقطاعية او البعد الديمقراطي فانه يتعلق بخصفية بيعات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة، والبالية، والرجعية، وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري والبنيات شبه الاقطاعية التي تعمل على ابقاء اوضاع معينة من العيش وتحافظ على العقليات المتحلفة المتسببة فيها. وان مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب ، بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالامر يتعلق اساسا بجعل الانسان الجزائري مواطنا واعيا في امة عصرية .

واما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فانه يتلخص في شعار « من الشعب وللشعب » اذ ان مفهوم كلمة « الشعب » يجب ان ينصرف الى الجماهير الشعبية وليعى الى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها .

ان الثورات الديمقراطية البورجوازية التي عرفتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر قد جعلت من سلطة البورجوازية خلفا للنظام الملكي الاقطاعي . اما في عصرنا ، وفي العالم الثالث خاصة ، فان الجماهير الشعبية هي التي تقوم بالثورات الديمقراطية اكثر مما تقوم بها البورجوازية التي تعجز في غالب الاحيان، بحكم ضيق قاعدتها الاجتماعية، وتبعيتها للامبريالية ، عن سن سياسة حقيقية للتطور والاستقلال الوطني . وهذه الظاهرة تلمس بصفة خاصة في الجزائر حيث تولت الجماهير قيادة حركة التحرير الوطني ، وتكفلت بالمهمة التاريخية لبناء الثورة الديمقراطية .

ولقد احرزت الثورة الديمقراطية الشعبية ، في الجزائر ، انتصارات حاسمة ، حيث تمت بالفعل عملية اعادة البناء الوطني التي تتمثل في قيام دولة منظمة ذات سيادة تحكم في مصيرها ، وفي تخلص التراب الوطني من كل احتلال اجنبي وفي تطوير الاقتصاد الوطني بعد تحريره من التبعية الاستعمارية ، وهكذا اصبح الشعب حرا يسير على درب الرقي .

وها قد آن الاوان لتحديد نوعية المهام الجديدة التي تفرض نفسها على الثورة ويتوقف عليها نجاح البناء الاشتراكي . وهذا يتطلب تعميق الاتجاه الشعبي ، واقامة هيكله حسب مقاييس دقيقة ، كما يستلزم تعزيز المكتسبات الاشتراكية وتنظيمها وتعميقها في اطار مبادئ ومؤسسات تجعل طابعها الاشتراكي امرا لا رجعة فيه . وباختصار ، فان الامر يتعلق باعطاء الاشتراكية في بلادنا محتواها النظري والتطبيقي الملزم ، وهو ماوضع من اجله الميثاق الوطني .

في المجتمع الرأسمالي، تكون موسومة منذ نشأتها، بطابع الحرية، ومندمجة منذ البداية، في مجتمع يفتح لها آفاقا واسعة في اداة شؤونها. وهذا لايعنى ان تظل تلك الطبقة الناشئة سلبية في مواقفها، كما لايعنى ان ترقبتها امر مفروغ منه سلفا، بل، يعنى ان دورها ومسؤولياتها ستتزايد بصفة موازية للتقدم الذي يحرزه بناء الاشتراكية، ولتعاظم معركة الانتاج، ودعم الاستقلال الوطني .

ان ضعف أو انعدام الطبقة الكادحة، بالمعنى العصري لايعول، دون بناء الاشتراكية ولا يعتبر حجة وجيهة لتأجيل تطبيقها، وكما ان البلدان التي كانت مستعمرة لم تنتظر وصول الطبقة الكادحة الى الحكم في العواصم الاستعمارية لتشن الكفاح من اجل الاستقلال، فان هذه البلدان لا يمكن لها اليوم أن تنتظر قيام الطبقة الكادحة من ابناءها للفرغ في التنمية الاشتراكية.

ان بلدان العالم الثالث تعتمد في سعيها نحو الاشتراكية على جماهير الفلاحين الفقراء، وعلى عمال المدن والاطارات الوطنية الثورية. وهذه الفئة الاخيرة المكونة من وطنيين حقيقيين برهنوا على ذلك اثناء كفاح شعبهم ضد الاستعمار والامبريالية قد نبعت من مختلف اوساط المناهضين السياسيين والناضيين والجنود والمثقفين ... فكل هؤلاء يقومون بدور طلائع في الكفاح الثوري من اجل انتصار الاستقلال الوطني والمثل العليسا للاشتراكية .

ان ظهور شعوب العالم الثالث على مسرح التاريخ قد قلب راسا على عقب بعض المفاهيم التي ظلت سائدة حتى الآن، كما أدخل تغييرا عميقا على الاشكالية الاشتراكية، غير ان هذا لا يعنى ان ننساق بالضرورة خلف بعض النظريات الهزيلة التي تدعى ان العالم الثالث مكتف بذاته، لاننا نكون بذلك قد اعرضنا عن اهم المكتسبات الثورية في عصرنا، وان أكثر ما تحتاج اليه شعوب العالم الثالث هو الفكر الثوري الذي يعيدها الى نفسها ويمنحها مزيدا من الوعي والابداع الذي يرسم الاستقلال، وليس الفكر الذي يستبدل استلابا باستلاب آخر،

واذا نظرنا الى الظروف السائدة في البلدان الحديثة الاستقلال، فاننا نجد ان الاشتراكية ليست غريبة عن الامة، بل تشاد معها وتمتزج بنموها العضوي. وان مستقبل الثورة الاشتراكية في العالم الثالث مرهون أكثر فاكتر بالفكر الوطني الخلاق الذي يتحول بصفة جدلية الى فكر اشتراكي. وهكذا فان كل ثورة لا تكون اشتراكية الا بعد ان تكون أولا وقبل كل شيء، وطنية، كما ان كل ثورة وطنية حقيقية لا بد ان تقضى بالضرورة الى الاشتراكية .

سابعا - من الثورة الديمقراطية الشعبية الى بناء الاشتراكية

ان الاشتراكية في الجزائر تعميق لثورة الاول من نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

فقد تحولت حرب التحرير الوطني ضد السطرة الاحنية الى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاثة تتمثل في

وأن تستهدف خدمة الفرد دون أن تنال من أركان المجتمع الجديد .

وان الملكية نوعان : ملكية استغلالية و ملكية غير استغلالية .
فالملكية الاستغلالية هي التي تسمح لمن يملك رأسمال في مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية أو مؤسسة خدمات باستغلال عمل الغير وكسب فائدة منه مما يجعله يشرى على حساب العامل .

والملكية الخاصة غير الاستغلالية هي التي تمكن الفرد من القيام بشؤونه وشؤون أسرته في العمل والسكن والثقافة والصحة ووسائل الترفيه .

أ - ان الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير الاستغلالية وتدمجها في التنظيم الاجتماعي الجديد .

ان مفهوم الملكية الخاصة غير المستغلة في الجزائر لا يتضمن محتوى شكليا ولكن محتوى واقعا .

فهو تشمل، زيادة على ملكية ما يتعلق بالاستعمال الفردي أو العائلي ، الوسائل الصغيرة للإنتاج والخدمات التي يمكن استغلالها بصورة فردية أو بواسطة أيد عاملة محدودة .

وبهذا التحديد، فان الملكية الخاصة غير المستغلة، وان بلغ البناء الاشتراكي مرحلة متقدمة جدا ، تسمح بالابقاء على مجموعة من الانشطة ذات الفائدة الاجتماعية مثل :

- الصناعة التقليدية سواء كانت للإنتاج أو الخدمات .
- تجارة التجزئة .
- الملكية الصغيرة للفلاح أو مربى الماشية .
- المقاولات ووحدات الإنتاج، الصغيرة ... الخ .

وان الابقاء على هذه الانشطة لا يخضع لاختيار طرفي، ولكن لاختيار ايدولوجي .

ب - ان وجود قطاع وطني خاص لا يتعارض مع المرحلة التاريخية الراهنة التي يحتل فيها القطاع الاشتراكي مكانة متميزة .

على أنه ينبغي التفرقة بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مفيدا بالنسبة لاقتصاد البلاد ولا ينال من التشييد الاشتراكي، والقطاع الخاص الطفيلي أو الذي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية، والذي يشكل خطرا لا على الاشتراكية فحسب بل على كل تنمية اقتصادية مستقلة .

1 - ان القطاع الطفيلي والقطاع المرتبط برأس المال الاجنبي تجب محاربتهما والقضاء عليهما بدون هوادة .

ان هذا القطاع الذي لا يحتل ضمن الانتاج أية مكانة معتبرة، يتحدد أساسا بعلاقته مع شركات الاستعمار الحديث والاحتكارات الرأسمالية الاجنبية التي يشتغل وسيطا لديها أو واجهة لها .

2 - يوجد قطاع خاص يمتلكه جزائريون في الصناعة والبناء والسياحة ... الخ وان مؤسسات هذا القطاع مضمونة في نطاق القانون .

انه لا يمكن تحديد تاريخ مضبوط لبداية المرحلة الاشتراكية، اذ ان المسار الاشتراكي لم يتحقق دفعة واحدة بكيفية متناسقة، بل تحدد تدريجيا عبر وثبات متعاقبة اندفعت في هذا الاتجاه أو ذاك . فاذا كانت أراضي المعمرين استردت من طرف عمال الارض غداة الاستقلال، فقد وقع الشروع في ارساء الاسس المادية للاشتراكية ابتداء من عام 1966 ، وذلك بتأميم المناجم ، وقطاع البنوك وشركات التأمين ، وقد ازدادت هذه الاسس اتساعا بفضل تأميم التجارة الخارجية وقطاع النقل، وبفضل الاسترجاع المنهجي للثروات الوطنية الاخرى الذي بلغ اوجه اثناء معركة البترول في عام 1971 ، وكذلك بفضل الشروع في انجاز برنامج واسع للتصنيع تم وضعه في اطار منظور اشتراكي .

على أن مسار التشييد الاشتراكي قد اجتاز مرحلته الحاسمة في سنة 1972، بالشروع في تطبيق الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

وقد برهنت تجربة العقد الاخير من حياة ثورتنا أن المضمون الديمقراطي الوطني، والمضمون الاشتراكي هما أمران متلازمان بحيث ان كلا منهما ليس الا تعميقا مستمرا للآخر .

وقد أصبح من المستحيل اليوم الفصل بين ما يعود للتشييد الوطني، وما يعود للتشييد الاشتراكي . وهذان المفهومان يتطابقان اليوم أكثر من أي وقت مضى، اذ لا يمكن أن تقوم مهام البناء الوطني بمعزل عن الاختيار الاشتراكي . ويمكن اعتبار المرحلة التاريخية الجارية مرحلة دعم استراتيجي للاشتراكية التي يجب أن تمهد لانتصارها النهائي .

ان المرحلة التاريخية الراهنة يمكن اعتبارها مرحلة الدعم الاستراتيجي للاشتراكية والتمهيد لانتصارها النهائي وان اعتبار هذه المرحلة مرحلة الانتصار النهائي للاشتراكية، يعني اضعاف صورة مثالية على الواقع والانسحاق في مغامرة بعيدة عن الوعي الصحيح، كما أن اعتبارها مجرد مرحلة ديمقراطية يعني التقليل من أهمية التقدم الذي احرزت عليه الاشتراكية في بلادنا، وعدم مسايرة التطور التاريخي .

ثامنا - المبادئ الاساسية لبناء الاشتراكية :

1 - القضاء على استغلال الانسان للانسان

يتم تطبيق هذا المبدأ عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج .

ان هذا المبدأ يطرح قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية .

ان الملكية الخاصة في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدرا لاية سيطرة اجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال . فالملكية الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق أي ضرر بمصالح الجماهير الكادحة، ولا تكون عائقا يعطل التطور الحتمي لمجتمعنا نحو الاشتراكية . والمهم هو أن لا تطفئ المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وأن تندمج الملكية الخاصة في مسار التنمية،

وهكذا يتأكد ان التخطيط هو الاداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وانه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكليفها .

3 - ليس العمل حقا فحسب بل هو ايضا واجب وشرف .

ان الاشتراكية تعيد لعمل الانسان كامل اعتباره، وذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال، وبتحرير القوى المنتجة. انها تعتبر العمل العنصر الاساسي للانتاج والتراكم، والمنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي والمصدر الحقيقي للثراء الاقتصادي. وبما ان المجتمع الاشتراكي قائم على اساس العمل فهو يقضى جذريا على التطفل والفراغ وعلى الكسل والاهمال وروح الاتكال لدى الانسان.

افلا اشتراكية لا تجعل من العمل حقا فحسب ، بل تجعل منه ايضا واجبا وشرفا .

ويجب أن يرتبط مفهوم العمل بمفهوم الكرامة. لان العمل هو الذي يعطى الانسان كرامته، والفراغ هو الذي يؤدي به الى الانحطاط. فبدون عمل يصبح المواطن عالة على المجتمع .

ان القضاء التام على البطالة هو احدى الغايات العاجلة للاشتراكية في الجزائر .

وانطلاقا من مبداء المساواة بين الجنسين، فان الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الاساسية التي تحتلها المرأة في الحلية العائلية بوصفها اما وزوجة ومواطنة، تشجعها على أن تشتغل، لان في ذلك مصلحة للمجتمع .

ان مبداء الاشتراكية القائل : «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله» يجب أن يكون المبدأ الاساسي لنظامنا الاجتماعي .

ان المكافأة على العمل يجب أن تأخذ في اعتبارها الكم والنوعية على السواء، لان في ذلك مجازاة للجهد المبذول، وحفزا للمبادرة، وتشجيعا للانتاج .

ذلك أن الاشتراكية ترفض المساواة الشكلية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمتاز به عامل عن آخر بفضل مواهبه وحسن استعداداته الشخصية، حتى لا تكون هناك مكافأة على العمل الرديء .

4 - اعطاء الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية .

يجب أن تلبى الاشتراكية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية وذلك بالقضاء على الظلم والاستغلال، ورفع شأن العمل .

فغايتها الرئيسية اذن هي أن تضمن على الاقل، لكل مواطن في مرحلة أولى، نمطا من الاستهلاك يتجاوز ومقاييس العيش الكريم من مسكن، وغذاء، ولباس، وصحة، وثقافة، وترفيه، وتعليم للاطفال .

وعندما تلبى الحاجات الاساسية للجماهير، سيصبح في امكان جميع الجزائريين أن يرتفعوا تدريجيا الى مستوى حياتي اسمي بفضل النمو الاقتصادي المتزايد .

وفي الميدان الصناعي، ينبغي حصر هذا القطاع الخاص في الانشطة التي تقوم بها مؤسسات صغيرة، والتي تأتي في المرحلة الاخيرة من مراحل التحويل الصناعي، ويجب أن تتناول هذه الانشطة الاشغال النهائية المتعلقة بمنتجات مصانع الدولة ، كان تصنع على نطاق ضيق بعض أدوات الاستهلاك العادي . كما يجب أن تتولى المؤسسات الوطنية تموين القطاع الخاص ولا سيما بالمواد المستوردة مما سيؤدي الى تخفيف أو ازالة مخاطر الارتباط بالدوائر الرأسمالية الاجنبية .

ثم ان النظام الجبائي يحول دون اكتناز القطاع الخاص للاموال، بينما تحافظ القوانين الاجتماعية على حقوق العمال وتنظيم مشاركتهم في تسيير المؤسسات. ومن الواضح أن خطر بروز الرأسمالية من جديد سيظل قائما طالما استمر وجود القطاع الخاص في مجالات الصناعة والبناء والسياحة الخ ... لذا فان تأمين الاختيار الاشتراكي يستلزم القضاء على أية امكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحول الى قاعدة للاستيلاء على السلطة، ومن هنا كان من اللازم تحديد أوجه نشاطه وحصرها بكيفية تمنعه من اكتساب القوة الاقتصادية والتأثير على مراكز الحل والعقد في أجهزة الدولة .

2 - من أجل تنمية شاملة ومنسجمة قائمة على اساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ .

ان الاشتراكية في الجزائر - وفي غيرها من بلدان العالم الثالث - لا تكتفي بتعديل علاقات الانتاج بما يلائم المرحلة التي وصلت اليها القوى المنتجة، بل تستلزم مجهودا ضخما يحقق تنمية قصوى لهذه القوى المنتجة من أجل ارساء القاعدة المادية للاشتراكية .

وبما أن الاشتراكية تمثل مرحلة تاريخية عليا بالنسبة للمجتمع الرأسمالي فلا يمكنها أن تشاد على التحلف .

اذن فالامر لا يتعلق فقط باستعادة الثورات الوطنية التي استلبتها الاحتكارات الاجنبية، ووضع وسائل الانتاج بين أيدي المجتمع، ولكنه يتعلق ايضا بخلق وسائل جديدة عن طريق تعبئة كل القوى المنتجة في البلاد، وذلك باستثمار الثروات الوطنية، واتباع سياسة جريئة في التصنيع، وتحديث الزراعة، وتكوين مكثف للاطارات .

ومن هنا سعت القيادة الثورية الى تجسيد هذه الاهتمامات الاساسية بدفع عجلة الثورة الصناعية، والثورة الزراعية ، والثورة الثقافية ، التي تستهدف ضمان تنمية البلاد بصفة شاملة ومنسجمة. وهكذا دخلت الجزائر في عهد التقدم العصري والتطور الحقيقي بفضل انجاز مخططات التنمية الوطنية والجبوية .

ولذا فان الاشتراكية لا تنادي بالتنمية فحسب ، بل هي روحها ومحركها، وهي اذ تضع التنمية في منظورها التاريخي الصحيح أي في اطار التحويل الشامل للمجتمع، تعمل على توفير الشروط الاولى لنجاحها .

(أ) العمل من أجل احترام الحقوق الأساسية للإنسان ، ولا سيما :

- المساواة أمام القانون بحيث لا يعلو أحد على القوانين .
- مساواة الجميع أمام العدالة .
- تأمين المواطن ضد أى مساس بحقوقه وضمان تمتعه بثمار عمله .
- ترقية المرأة وتمكينها من المساهمة الكاملة فى حياة الأمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
- حرية المعتقد .
- حرية الفكر .
- حرية الرأى والتعبير ، بشرط أن لا تستخدم للنيل من الثورة .

وهذا يتطلب استئصال جذور الروح الاقطاعية والقبلية والعشائرية والاقليمية، ورفض المحسوبية ومحاباة الاقارب والارتشاء، كما يقتضى تطوير الحس المدنى وروح النقد والوعى الديمقراطى .

(ب) القضاء التام على كل أنواع التعصب والتزمت والتسلط والبيروقراطية التى من شأنها أن تعرقل نمو المواهب الفكرية واليدوية والقدرة على الابتكار .

وان التسيير الاشتراكى للمؤسسات يرمى على الخصوص الى تحقيق مثل هذا الهدف الذى ترمى اليه أيضا كل المؤسسات الاخرى للديمقراطية الاشتراكية .

وان تحويل المعامل الى منتج مسير ومسؤول يخلق فى نفس الوقت الظروف الاكثر ملاءمة لترقية الانسان والمواطن .

ولا شك أن الانجاز اللائق لهذه المهمة يتطلب من الحزب والتنظيم النقابى والمنظمات الجماهيرية الاخرى ، مجهودا مكثفا لدعم الوعى الاشتراكى لدى العمال وتلقينهم روح الانضباط الجماعى والاخلاقيات الاشتراكية . وهكذا ، سيدوب تدريجيا التناقض الذى مازال باقيا لدى العمال فى مستوى الوعى بالعلاقات الجديدة للانتاج الاشتراكى . لقد قامت الثورة الجزائرية على أساس المبادرة الخلاقة للجماهير الشعبية ، وعلى التشييد الاشتراكى أن يستفيد من هذه التجربة ويطورها بكيفية كاملة .

وهكذا فان الاشتراكية فى الجزائر ستتوطد كنظام لا يعتبر الانسان فكرة مثالية تجريدية بعيدة المنال، ولا أداة طيعة صماء، بل يعتبره الصانع الحر الواعى للمجتمع الجديد .

تاسعا - القوى الاجتماعية للثورة

ان النجاح فى تطبيق مبادئ الاشتراكية يستلزم معرفة تامة بالقوى الاجتماعية المتفاعلة فى الميدان، وبطبيعة العلاقات القائمة بينها. وهذا يقتضى وجود استراتيجية للثورة قائمة على المعطيات الملموسة للمجتمع .

ومن جهة أخرى فان تأمين أسباب العيش لمن لم يقدر على العمل بعد، أو عجز عن العمل مؤقتا أو نهائيا، هو بالنسبة للجزائر الاشتراكية من أوكد الواجبات، لانها مسؤولة عن حياة كل مواطن وعن ظروف معيشته، لذلك يتحتم عليها أن تقضى بصفة جذرية على الآفات الاجتماعية التى تجبر الانسان على اهدار كرامته بسبب لقمة العيش .

ويجب على الدولة أن توفر كافة الشروط التى تمكن كل جزائرى من سد حاجاته الأساسية موفور الكرامة.. ولئن كانت هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعى، تشكل عبئا ثقيلا، فانها بدون شك تعد من أهم عوامل التنمية، لانها لاتساعد فحسب على ترقية عدد هام من فئات الشعب التى أجبرت فى عهد الاستعمار على أن تعيش معيشة البؤس والهوان ، بل ان هذه الاستثمارات ستصبح خير دعامة للانتاج اذا ما تم ادماجها فيه بكيفية كلية .

5 - تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطنا مسؤولا

تستفيد الاشتراكية ، فى البلدان المتقدمة ، من مكسب تاريخى ضخم، يتمثل فى المجتمع البورجوازى، وفى تقنياته ومهاراته وتقاليده الديمقراطية .

اما فى البلدان المتخلفة ، فعلى الاشتراكية ان تخلق بنفسها كل شىء بما فى ذلك المجتمع فى شكله العصرى لتجعل من الأمة جماعة حرة كل مواطنيها احرار .

وهذا يعنى ان الاشتراكية فى الجزائر، لا يمكنها بحال من الاحوال ان تهمل المهام الديمقراطية الوطنية التى تتضمنها الثورة الديمقراطية الشعبية . وهى مهام دائمة يتعين ان تكون الشغل الشاغل للاشتراكية .

وان تصفية الهياكل الموضوعية للاستغلال واستجابة الحاجات الأساسية للجماهير هما شرطان ضروريان للتنمية الاشتراكية ، الا انهما غير كافيين ، لان التشييد الاشتراكى يتطلب من العمال التزاما واعيا ومقدرة سياسية حتى يقوموا بمهمتهم التاريخية فى طليعة الأمة .

ان العمال الذين يشتغلون فى المصانع الاشتراكية والفلاحين الذين يعملون فى تعاونيات الثورة الزراعية هم مبدئيا منتجون احرار . وحتى يكونوا كذلك بالفعل لابد ان يكتسبوا وعيا سياسيا فى مستوى وضعيتهم الاجتماعية الجديدة ، وبعبارة اخرى ، فلكي يصبح العمال منتجين احرارا ، عليهم ان يكونوا مواطنين واعين ، وان يحرصوا على تعميق وعيهم الاشتراكى وحسبهم المدنى فى نفس الوقت، بحيث يعزز كل منهما الآخر .

وعلى الاشتراكية ان تخلق الطرائق الملائمة لتمكين الفرد الذى تحرر بصفة موضوعية ، او هو فى طريق التحرر ، من ان يشعر شعورا كليا بمسؤوليته ، وذلك على اساس المبدأين التاليين :

بوصفها قوة ذات نوعية هامة للثورة، وتعرب عن استمراريتها وروحها البدعة، بدور طلائع من أجل بروز فكر وطني تقدمي واشتراكي .

ان تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب، والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من أن تتقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية .

وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلائعي الذي هو القادر وحده على السير بالنضال الايديولوجي السياسي الى مده الكامل من أجل تحويل العقليات وتعزيز الوعي الاشتراكي .

وبفضل مثل هذا النضال تستطيع الثورة أن تتجاوز التناقضات الناتجة عما تشهده البلاد من تطور وتقدم في طريق الاشتراكية .

1 - العمال :

يعتبر عاملا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليسدي أو الفكري ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال أثناء ممارسة نشاطه المهني .

لقد أدخلت الثورة في ظرف عشر سنوات، تغييرا جذريا على حالة العمال وفتحت أمامهم آفاق التحسين المتواصل لمستواهم الاجتماعي والتقني والثقافي، ووسعت نطاق دورهم داخل وحدات الانتاج وعلى الصعيد الوطني، وأبعدت تدريجيا خطر التشغيل الناقص، وشبح البطالة، وأخيرا ضمنت الاستقرار في العمل الذي بدوره يستحيل التطلع الى مستوى معيشة لائق يعتمد على دخل منظم .

ثم ان الثورة من ناحية أخرى، ما فتئت تعمل على توفير مزيد من المكاسب الاجتماعية للعمال، وتمنحهم فرصة الحصول على العلم والتقانة الحديثة وذلك بفضل تنوع محالات الاقتصاد ونموه المستمر، والاعتماد الدائم على الاساليب التقنية الجديدة، ولا يخفى أن تعميم التكوين المهني بصفة خاصة يسهل التكيف مع العمل ويتيح للعامل تحسين مستواه الحياتي كما يجعله في مأمن من البطالة التقنية .

ان العمال اذ يلتزمون ببناء الاقتصاد، الذي يشكل القاعدة المادية للاشتراكية، يحتكون عن كتب بالحقائق اليومية، ويضطلعون بمهام المعركة من أجل رفع الانتاج، وتوفير مزيد من الرفاهية للشعب، وهم، اذ يسهمون في معركة التنمية على مستوى المعامل والورش والمصانع، يكتسبون تجربة اجتماعية فريدة من نوعها .

وان للعمال في مجال تطوير الثورة دورا أساسيا، اذ يسهمون بكيفية حاسمة في دعم القواعد الاقتصادية للاشتراكية، فمسؤولياتهم، والجمالة هذه، تتجاوز دائرة مصالحهم كعمال، اذ يتوقف عليهم جهد البلاد الاقتصادي سرعة وبطانا ويتوقف عليهم، تبعا لذلك، بناء الاشتراكية نفسها .

والواقع أن المجتمع الجزائري يتميز اليوم بتحولات كبيرة . فالجماهير الشعبية، من عمال وفلاحين، قد أخذ يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية وزنها السياسي، بفعل التغيرات البنوية التي أحدثتها القيادة الثورية، ومن ناحية أخرى، هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الاجنبي، وهي محاولات لا يجوز بحال من الاحوال أن يستهان بمالها من نشاط سياسي وايديولوجي . وفيما بين هاتين النزعتين المتطرفتين ما تزال الفئات الوسطى متفتحة لكل التيارات غير أن أغليبتها تساند الاختيارات الوطنية للبلاد .

وان الابقاء في اطار اختيارنا الاشتراكي، على المؤسسة الخاصة الصغيرة غير المستغلة يستلزم القيام بعمل ايديولوجي مكثف ازاء هذه الفئات المتوسطة لجعلها حليفا للثورة . وفيما يتعلق بالقطاع الخاص يجب عليه أن يساهم بدوره في تنمية البلاد بتوجيه نشاطه نحو المهام المفيدة والمكملة للمجهود الوطني . الا أن الدولة الاشتراكية سوف تميز بين الذين يعملون بنزاهة في حدود القانون والذين يخرقونه . ومن ناحية أخرى فان القطاع الطفيلي أو المرتبط بمصالح الرأسمال الاجنبي تجب محاربته والقضاء عليه، بل يجب القضاء على آثاره المضللة .

فعلى الثورة، في المرحلة الراهنة أن تحتفي من خطرين يهددانها ويخدمان مناورات الرجعية :

1 - عدم تقدير الكفاح الايديولوجي الذي قد يؤدي الى اللامبالاة والتخاذل، تترتب عنه أمراض عديدة لا تقل خطرا عن الانتهازية والاحترافية والتراخي .

2 - النزوع نحو الرعاعية واليسارية المتطرفة التي تتمثل في الديماغوجية وعدم الصرامة في المبادئ والرفض المطلق لكل سلطة وتلاشي روح المسؤولية، وهذه النزعة ذات الطبيعة البورجوازية الصغيرة تنزل بمستوى الثورة الى العفوية الصبائية وتؤدي الى جحودها .

أما القوى الأساسية للثورة فهي تتمثل في العمال، سواء كان عملهم يدويا أو فكريا، والفلاحين، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية .

ان العناصر الوطنية الثورية، النابعة من أصول اجتماعية مختلفة والمتشكلة في مناضل اللحظات الاولى والمجاهدين، والتي انصهرت في صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، قد تابعت منذ الاستقلال مهمتها في نطاق الحزب والجيش الوطني الشعبي، أو في الاجهزة الاخرى للدولة. وقد تطورت هذه العناصر على غرار الثورة نفسها من موقف مناهضة الاستعمار الى موقف مناهضة الامبريالية ثم الى الموقف الاشتراكي. وهذه النواة الوطنية الثورية هي التي شرعت في تحقيق التنمية الاشتراكية للبلاد، وتواصل بمعية القوى الاجتماعية الاخرى للثورة، توجيه مصيرها، وانها تضطلع،

ورقاتها، وبين مجتمع يقع فيه العمال تحت قبضة رأس المال الخاص دون بارقة أمل في ادخال أى تحسين جوهرى على أوضاعهم .

ولئن بدأ العمال الجزائريون يعيشون الاشتراكية فعلا ، بوصفهم منتجين ، فانهم يعملون مع ذلك كل ما بقى عليهم ان يقوموا به من اجل ان يستفيدوا من رخاء يتوقف تحقيقه على بناء الاشتراكية وعلى الاستمرار في بذل الجهود التى تتطلبها التنمية .

واذا كان نجاح الثورة يعنى الازدهار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للعمال، فان فشلها يؤدى آليا الى أن تعود اقلية محظوظة لاستغلال العمال من جديد. وعلى هذا الاساس، يصبح مستقبل العمال مرتبطا بنجاح الملكية الجماعية، وبتطوير الانتاج وبمسير الثورة نفسها . فعلى العمال اذن ان يقوموا بدورهم كمحرك لدعم المد الثورى والتجديد ببناء الاشتراكية . ولهذا يتحتم على العمال ان يضاعفوا مشاركتهم فى تسيير الشؤون العمومية . وستحرص الدولة الاشتراكية خاصة على أن يكون لهم تمثيل مناسب فى جميع المجالس الشعبية .

2 - الفلاحون :

يشكل الفلاحون أكثر فئات الشعب الجزائرى فقرا وحرمانا، وبما أنهم لا يتمتعون بأية امتيازات مادية أو اجتماعية حتى يحاولوا المحافظة عليها، فهم يعلقون على المستقبل كل آمالهم فى تحسين أوضاعهم، ومن هنا فان مصلحتهم الحيوية مرتبطة بنجاح الاشتراكية ، كما أن مصيرهم مرهون بمستقبل الثورة التى لا يبقون عنها بدिला .

ولقد شرعت الثورة الزراعية فى ادخال تغيير جذرى على وضعية الفلاحين، وهامهم اليوم بعد أن تم انتشالهم من مخالب الجهل والاستغلال، يستثمرون لصالحهم، الاراضى التى منحها اياهم الثورة . وهكذا يتأكد أن ترفيتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مرتبطة أساسا بالثورة .

وان انضمام الفلاحين الى النظام التعاونى يكسبهم تجربة فى ممارسة الاشتراكية تضعهم فى الصفوف الاولى لجبهة الثورة .

وان الاهمية العددية للفلاحين فى الجزائر وتجاربهم عبر السنين الطويلة فى النضال من أجل التحرير الوطنى تحمل على التفاؤل بدورهم الايجابى فى تعزيز المد الثورى ، ولذلك فان دعم تعبئة الفلاحين حول مكاسبهم الجديدة لهو من المهام الاساسية للثورة الجزائرية . فعلى الثورة التى أعطت الارض للفلاحين ووفرت لهم الوسائل المادية اللازمة لخدمتها ، أن تساعد على رافع مستوى وعيهم الاجتماعى، وتدمج عملهم ضمن اطار يتجاوز الآفاق الضيقة لوحدهم الانتاجية . وعلى الثورة كذلك أن تمكنهم من استيعاب طرائق حديثة فى التفكير

ومن هنا يجب على العمال أن يضعوا دورهم كمنتجين، فى سياق اجتماعى يتعدى اطار المؤسسة، وبدل أن يكتفوا بتنفيذ مهام يغيب عنهم مغزاها، عليهم أن ينجزوا عملهم وهم مدركون كل الادراك لما يترتب عليه من آثار سواء بالنسبة للمؤسسة وتوازنها الاقتصادى، أو بالنسبة لعموم الاقتصاد الوطنى .

واذا كان كل عامل مدعوا لان يسهم فى تقدم الثورة، فان التزامه يظهر قبل كل شئ فى تحسين الانتاجية .

وعلى هذا الاساس فالعمال مطالبون بأن يبذلوا قصارى جهدهم، لا لرفع مستوى الانتاج فحسب بل عليهم أيضا أن يتقنوا العمل ويسعوا لتحسين نوعية المنتجات حتى لا تفقد هذه جزءا من منفعتها الاجتماعية . ان روح المبادرة والقدرة على الابداع، والسعى وراء استيعاب تقنيات كفيفة بتحسين الانتاجية، ورفع الانتاج يجب أن تكون هى المهمة الاساسية على الدوام .

وعليهم أن يستعملوا وسائل الانتاج التى وضعها المجتمع بين أيديهم بكيفية مسؤولة وأن يتجنبوا الاهمال، ويحاربوا التبذير، فوسائل الانتاج تصبح بين أيديهم بمثابة سلاح يستخدم فى الكفاح من أجل اقامة مجتمع أكثر عدالة. وعليه فمن واجبهم أن يسهروا على أن تسخر هذه الوسائل لخدمة الهدف الاساسى من استعمالها وهو مضاعفة ثروة الأمة، وأن يحولوا دون تحريفها عن وجهتها واستخدامها فى غير ما وضعت له، لان استعمال وسائل الانتاج بفعالية ينعكس مباشرة على وضعية العمال أنفسهم، وعلى المستوى الحياتى لدى الشعب بأكمله. وحيث ان تراكم رأس المال يسخر لصالح الجماهير الشعبية، فان الظروف المادية للشعب تظل مرهونة بتطور الانتاج .

واذا كان تشييد صرح الاشتراكية يرتكز على تزايد عدد العمال، فان مستقبل الاشتراكية يظل مستندا على نوعية تكوينهم العقائدى ومستوى وعيهم السياسى وحسبهم المدنى. ويجب على أعمق العمال وعيا وأوسعهم خبرة وأكثرهم كفاءة أن يقوموا بدور طلائعى فى ايقاظ وعى العمال الآخرين وتكوينهم ايدىولوجيا وسياسيا، كما يجب عليهم أن يقوموا بتنشيط أجهزة التسيير الاشتراكى للمؤسسات، لانها تشكل بالنسبة للعمال أداة فعالة لتحقيق مطامحهم كمنتجين، وتطلعاتهم كمواطنين، وأهدافهم كقوة ثورية ملتزمة ببناء الاشتراكية .

ويمكن للعمال، بفضل مساهمتهم النشيطة فى التسيير المنتظم للهياكل الجماعية، أن يكتسبوا اختصاصات تقنية، ومؤهلات تسيير تعزز مكانتهم فى الانتاج، وتدعم دورهم وسط الأمة. وبذلك يبرهنون على وعيهم بالمسؤولية خاصة انه لا مجال لوجود أى تناقض بين مصالحهم ومصالح المؤسسة التى يعملون بها .

وانه لا مجال للخيار بالنسبة للعمال، بين مجتمع تكون فيه المؤسسات ملكا للمجموعة ويشارك المنتجون فى تسييرها

التعليم مخولا لاية امتيازات، ولا قاعدة لاية مطالب لامبرر لها بل يجب أن يكون مصدرا لالتزامات محددة حيال المجتمع. وان الشباب مطالب بتسخير معارفه لفائدة الجماهير الشعبية وذلك لا بوضع نفسه فى خدمة مصالحها فحسب، بل وكذلك بالقيام ضمن صفوفها بعمل يرمى الى رفع مستواها الثقافى ووعيتها الاجتماعى باستمرار .

ولا يجوز لاي شاب أن يبقى بمعزل عن التربية الايديولوجية التى سيجند حولها كل شباب البلاد. فالتربية الايديولوجية والسياسية تعمق الوعى الثورى لدى الشباب، وتضاعف الاواصر التى تشدهم بشعبهم وتربطهم بحقائق حياته. وهكذا فان الامر بالنسبة اليهم يتعلق بأن يكونوا على وعى جيد بالمشاكل الكبرى التى تواجهها البلاد، وكذلك بما تم انجازه من تقدم. وبالتحولات المطلوبة فى المستقبل من أجل استئصال جذور البؤس والجهل، والقضاء على استغلال الانسان للانسان والتعجيل باقامة مجتمع اشتراكى .

ان الشباب الجزائري يتمتع بعقلية تخلصت من رواسب نظام اجتماعى بائد، وقد برهن على تقبله لنمط التفكير والسلوك الاشتراكى، الذى يستبعد الفردية ويقدر قيم التضامن والنراحة والتفانى فى خدمة المجتمع .

ولقد سبق لشبابنا أن أقام الدليل على تفهمه لما يدور الآن من صراع، فهو يساند بدون تحفظ الاجراءات الثورية للبلاد، ويؤيد بقوة الاختيار الاشتراكى الذى يعبر عن تطلعاته .

ولقد أتاح التطوع من أجل انجاح الثورة الزراعية، ليس فقط تجنيد الشباب حول أهداف ملموسة ذات بعد اجتماعى كبير، بل سمح أيضا بالشروع فى طريقة عمل وسط الجماهير، دلت نتائجها المفيدة على نجاعة هذه التجربة وضرورة مواصلة العمل فى السنوات القادمة .

ونظرا لتطلعات الشباب الجزائري، وما يبذله من جهد لتحسين مستواه، وما يكنه من مقت للظلم، وما يحده من ارادة فى بناء مستقبل أفضل، فهو لن يقبل مجتمعا آخر غير المجتمع الاشتراكى. وان مكانه الوقوف أكثر من أى وقت مضى بجانب الفلاحين والعمال .

الباب الثاني الحزب والدولة

تتولى قيادة الحزب توجيه ومراقبة سياسة البلاد .

تتحدد هيئات الحزب وطرائق تسييرها بواسطة القوانين الاساسية .

وال مؤتمر هو الهيئة العليا للحزب، وهو يتكون من ممثلى أعضاء الحزب المنتخبين من طرف القاعدة بكيفية ديمقراطية. ويصادق المؤتمر على القوانين الاساسية للحزب التى يجب ان يخضع تسييرها لمبادئ المركزية الديمقراطية. كما يضبط التوجيهات الايديولوجية، ويرسم السياسة العامة للثورة، ويحدد الاهداف التى يجب تحقيقها، وينتخب قيادة

والتنظيم والعمل ليكونوا أعمق وعيا بقضايا الامة وأكثر انفتاحا على العالم . ان الفلاحين يشكلون طاقة هائلة يجب أن تدمج تدريجيا فى مسيرة البلاد. ولهذا يتحتم بشكل خاص ان يتعاطم الدور السياسى للفلاحين على مر الايام بالمشاركة النشيطة لممثليهم فى مختلف المجالس الشعبية .

فعلى الفلاحين الجزائريين، الذين تحملوا ببطولة اعباء الجهاد فى سبيل الاستقلال، وحصلوا منذ انطلاق الثورة الزراعية، على مكاسب ملموسة، أن يشعروا بأن تشييد صرح الاشتراكية يهمهم بالدرجة الاولى قبل غيرهم من الفئات الاجتماعية الاخرى .

3 - الشباب :

ان الشباب الذى ساهم بالامس فى الكفاح لا يجوز له اليوم أن يكون على هامش الثورة بل يجب عليه أن يشارك فى بناء المجتمع الجديد . واذا كان الكثير من الشباب يساهمون بالفعل فى الحركة الثورية، فعلى مجموع الشبيبة ان تلقى بكل ثقلها فى صفوف الثورة . والواقع أن استمرارية الثورة وبناء الاشتراكية يعتمدان على الشباب بقدر لا يستهان به . واذا كان جيل فاتح نوفمبر 1954 قد حرر البلاد وأرسى أسس الاشتراكية، فعليه اليوم أن يجد ضمن الجيل الجديد من هم أهل لحمل هذا الميراث وفهم المغزى التاريخى لهذه الامانة .

ان الشباب الجزائري لا يستطيع أن يرتفع الى مستوى المسؤوليات التى تنتظره الا اذا تشبع بعظمة المهام التى عليه أن يضطلع بها، ورفض أن تكون أفكاره وسلوكه انعكاسا لانماط مضرة واهية. فالتقليد الاعمى لانواع السلوك المستورد من بيئات اجتماعية مختلفة يشكل عامل تثبيط، وانحرافا معاديا للقيم الوطنية والاشتراكية فى آن واحد .

ولا يحق للشباب المثقف على الخصوص أن يكون منقطعا عن الجماهير، التى هو نابع فى أغليته، منها، وان الاتصال المستمر مع الجماهير الشعبية والاحتكاك بمشاكلها اليومية من شأنهما ان يجعل الشباب يتدرب بشكل مفيد على ممارسة المهام السياسية والايديولوجية للثورة. ولهذا لا ينبغي أن يكون

يقوم النظام الدستورى فى الجزائر على واحدة الحزب .

فال حزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة . انه يشكل دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع . وهو أداة الثورة فى مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط، وبهذه الصفة يعمل دوما على تعميق الايديولوجية فى نطاق التوجيهات المحددة فى الميثاق، ويرسم خطوط عمل الثورة الاشتراكية، ويحدد آفاقها، ويضبط الوسائل التى يجب توفيرها لدعم مواقعها وتأمين مسيرتها الى الامام .

ولذا فان بنيات واساليب العمل وكذلك المعايير التي تنظم حياة حزب جبهة التحرير الوطني ، تحتّم ان تساير تطور الثورة وطبيعة المهام التي يجب انجازها .

I - من أجل حزب طلائعي

ان اتساع أبعاد الثورة وتنوع مهامها ، وكذلك انجاز الثورة الزراعية وتعميم مشاركة العمال والفلاحين في تسيير الشؤون العمومية والانتاج ، وبكلمة واحدة ان التوسع في الديمقراطية الاشتراكية يفرض على الحزب ان يدعم بنياته بصورة ملائمة ، وان يتحلى مناضلوه وذوو المسؤولية فيه على الخصوص ، بمزيد من الصرامة والحزم .

فعلى الحزب ان يعدل طرائق تنظيمه ، وان يكيفها حسب ما يستجد من أوضاع ، وهذا يجب أن يكون نتيجة دراسة معمقة تأخذ في آن واحد بعين الاعتبار ، التجربة المكتسبة والتحويلات التي طرأت ضمن المسار الثوري ، وكذلك امكانيات الحاضر ومهام المستقبل . وبعبارة أخرى ، فان الامر يتعلق هناك بتعميق تجربتنا الثورية ، والانتقال من المحتوى الديمقراطي الشعبي للثورة الى محتواها الاشتراكي ، اذ بدون ذلك سيصاب عملنا الثوري بالعقم وينحط الى رعاية بدون محتوى ، وغوغائية لا مستقبل لها .

كما ان الامر يتعلق ايضا ، باستخلاص كل النتائج الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية المترتبة عن الاخذ بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج . وهذا يستلزم على صعيد الحزب القيام بعمل ايديولوجي وتنظيمي خلاق تشارك فيه كل الطاقات الثورية ، اعتمادا على معارف وخبرات كل الذين يكافحون من أجل انتصار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق .

ان جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي ، انها تنظيم يضم العناصر الواعية التي تصبو كلها الى تحقيق هدف واحد ، والى مواصلة عمل واحد ، غايته القسوى هي انتصار الاشتراكية . وستكون هذه العناصر المختارة على الخصوص ضمن صفوف العمال والفلاحين والشباب ، موضوع انتقاء صارم .

ان القدرة على التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة واخضاع هذه لتلك ، مهما كانت الظروف ، والانصياع فقط للانضباط الحزبي ، والالتحام بالحزب وقيادته ، والعمل على دعم وحدة قيادة الحزب والدولة ، وممارسة النقد والنقد الذاتي ، والحرص الشديد على حسن اختيار المسؤولين على كل المستويات ، تلك هي أولى الشروط الواجب توفرها للانتماء الى الحزب ، اذ بدونها لا يمكن لمثل هذا الحزب ان يضطلع بدوره في طليعة الثورة .

الحزب . وبما ان الميثاق الوطني ، باعتباره الوثيقة الايديولوجية ، والمرجع الذي يعتمد عليه الحزب ، فان المؤتمر يستطيع أن يعمق مفاهيمه وتوجيهاته ، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتصيلحات الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الثورة في جميع الميادين .

وفي مستوى الدولة فان العلاقات بين مختلف أجهزة السلطة ، والاحكام التي تسييرها ، تحدد بالدستور الذي سيقدم للشعب للمصادقة عليه عن طريق الاستفتاء .

ينتخب المجلس الوطني ورئيس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام .

وان قيادة البلاد لمجسدة في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة . وفي هذا الاطار ، تتولى قيادة الحزب توجيه السياسة العامة للبلاد .

وعلى هذا الاساس تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة الى أعضاء في قيادة الحزب ، بينما تسند مناصب المسؤولية الاخرى ذات الطابع السياسي في الدولة الى مناضلين . كما ان الترشيحات للهيئات المنتخبة في الدولة تقدم من طرف الحزب للاقتراع العام .

تعمل اجهزة الحزب والدولة في اطارين منفصلين وبوسائل مختلفة ، من أجل تحقيق أهداف واحدة في نهاية الامر .

ذلك أن اختصاصات أجهزة الحزب والدولة لا يمكن أن تتداخل أو تندمج في بعضها البعض ، لان التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة .

ومن هنا لا يجوز بأية حال من الاحوال أن يحل الحزب ، محل الاجهزة الادارية ، لان ذلك يؤدي الى تمييع المسؤولية على مستوى الادارة . كما يؤدي الى الانحراف فيما يتعلق بفهم دور الحزب الذي هو ، قبل كل شيء ، سياسي ، وليس اداريا .

ويجب أن يؤثر الحزب على الادارة سواء من الداخل اذ ان المناضلين هم الذين يتولون مناصب المسؤولية في الادارة أو بواسطة هيئاته على مختلف مستوياتها التنظيمية .

أولا - الحزب

ان التنمية السريعة للبلاد ، وبناء المجتمع الاشتراكي ، لا يمكن تحقيقهما بكيفية تلقائية ، ولا تستطيع الاجهزة الادارية وحدها أن تضطلع بهما ، لانهما نتاج لعمل واع تقوم به الجماهير باشراف قيادة ثورية ، بل سيظل هذا العمل عديم الجدوى ، اذا لم ينظم بصورة محكمة ضمن حركة سياسية واسعة النطاق ، ينشطها حزب طلائعي هو حزب جبهة التحرير الوطني .

2 - الحزب الطلائعي والمناضلون

ان الحزب، كى يستجيب لما تتطلبه المرحلة الجديدة من دعم للمكتسبات الاشتراكية ويعمل على توسيعها حتى تشمل جميع القطاعات ، يجب ان يحرص قبل كل شىء على تقوية وحدته الايديولوجية .

وهذا يستلزم ان يكون لكافة اعضاء الحزب وحدة تصور بالنسبة لكل القضايا الاساسية للثورة وذلك حتى يعالج المناضلون المشاكل اليومية بنفس التصور والتوجيه .

كما يستلزم ايضا ان يستند الحزب الى قاعدة ايدولوجية وسياسية مدققة ، وان يتخلص من جميع الذين يخلون بمبادئ الثورة او سينون الى مثلها العليا . وعلى هذا الاساس ، لا يستطيع ان يتحصل على عضوية الحزب الا اولئك الذين يكافحون باصرار من اجل انتصار الاختيار الاشتراكي المحدد فى الميثاق ، والذين هم مقتنعون بسلامة مبادئ جبهة التحرير الوطني ، ويلتزمون بتطبيقها ، ويندرون انفسهم للنضال من اجل تحقيق مثلها العليا . فعندما يندمج المناضل فى صفوف جبهة التحرير الوطني ، يكون قد الرم نفسه بخوض نضال لا هوادة فيه ، من اجل ان تتحقق الثورة كاملة، مقتنعا ان هذا هو اهم مثله العليا .

ان جبهة التحرير الوطني تستمد قوتها من ارتباطها المتين بالشعب، لان الحزب لا يستطيع تنظيم وتعبئة الجماهير ان هو لم يحرز على ثقته، واذا كان اعضاء الحزب هم القدوة عملا، وسلوكا، ونزاهة، واخلاصا، فان الحزب يتمكن حينئذ من أداء رسالته على الوجه الاكمل .

ومن هنا يجب على اعضاء الحزب ان يكونوا مضرب المثل باشاعة حسهم المدنى حماسا فى العمل، وأداء للواجب، فهم ملزمون بانتهاج سيرة مثالية، وبوضع مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية. فالحزب لن يكون قويا الا بقدر ما يكون مناضلوهم هم الاكثر اخلاصا فى الدفاع عن مصالح الشعب. وقبل الحزب لعناصر لا تتوفر فيها هذه المعايير أو ابقاؤها فى صفوفه، يؤدى الى اضعاف سلطته، وزعزعة ثقة الجماهير فيه والنيل من نضالية اعضائه .

وينبغي ان يحتل العمال والفلاحون موقعا بارزا فى صفوف جبهة التحرير الوطنى، لانهم يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان فحسب، ولكن لان ذلك يتناسب ايضا والدور الذى يجب ان يقوموا به، والمكانة التى تعود اليهم فى المجتمع الاشتراكي .

غير ان هذا لايعنى فرض قيود خاصة على ما عداهم من الفئات الاجتماعية غير المستعملة، فالحرفيون والتجار الصغار مثالا، هم كذلك حلفاء طبيعيين للثورة، ويمكنهم بالتالى ان يكونوا اعضاء كاملي الحقوق فى الحزب، الا ان الحزب بحكم المسؤولية الملقة على عاتقه فى التوجيه العام للثورة لا يمكنه الركون الى

مجرد مقاييس آلية لعلاج قضية تركيبه البشرى ذات الاهمية البالغة. لان الانخراط فى الحزب يجب ان ثبت فيه هيئات معينة، طبقا لاجراءات تهدف الى التأكد، فى كل حالة، فيما اذا كان المرشح تتوفر فيه كل الشروط المعنوية والسياسية لتى بدونها لا يمكن لى احد ان يصبح عضوا فى الطليعة الثورية .

3 - النضال الايديولوجى للحزب

ينبغي ان يسعى العمال، والفلاحون، والشباب الواعى، وكذلك كل العناصر الوطنية الثورية لرفع مستواهم الثقافى والايديولوجى والسياسى، اذ بهذا فقط يستطيعون القيام بدورهم كاملا فى مجال التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلاد وفى دعم الاستقلال الوطنى وضمان نجاح البناء الاشتراكي .

ان الايديولوجية الاشتراكية ليست مذهباً متحجراً، ولا هي مجرد صيغ جوفاء، أو شعارات تتغير حسب الظروف. انها تتطلب اعدادا نظريا مستمرا يزداد ثراء بالممارسة والتطبيق .

ان التجربة الثورية للجزائر، واصالتها، وكذلك ضرورة تعميقها، كل ذلك يفرض القيام بعمل ايدولوجى مبدع يضطلع به الحزب دون كلل ولا ملل. وان هذه الوظيفة الايديولوجية لى امر حيوى بالنسبة لتماسك القوى الثورية وتعزيز الوعى الاشتراكي ونشره، وتحقيق التعبئة الدائمة للشعب حول اهداف الثورة .

فعلى المناضلين والاطارات ان يستوعبوا القاعدة النظرية التى ينطلق منها تصورنا للمجتمع طبقا لما جاء فى الميثاق الوطنى. وبهذا الصدد يتعين على المناضلين ان يكتسبوا تكوينا مزدوجا على الضعيفين النظرى والتطبيقي ومن هنا يصبح انشاء مدرسة عليا للاطارات ضرورة حتمية. وهذا يستلزم التدقيق فى اختيار المكونين من بين الذين تدرسوا على العمل النضالى وبرهنوا على تأييدهم التام لتوجيهات الميثاق، ويتمتعون بمستوى فكرى رفيع، ويستطيعون ان يربطوا ربطا سليما بين النظرية والتطبيق .

ان التكوين الايديولوجى للمناضلين والاطارات لا يمكن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل الحزب. فعلى المناضلين ان يكونوا قادرين على طرح ما يستجد من قضايا داخل خلاياهم، وأمام الهيئات العليا ان اقتضى الامر .

اما النقد والنقد الذاتى فهما من واجبات كل مناضل. لان ذلك يسمح بتعزيز نضالية الحزب، وحفز نشاطاته المبدعة، وتمتين اتصاله بالجماهير. وعلى المناضل ان يكون شجاعا فى الدفاع عن آرائه، وأن لا يتردد فى الكشف عن النقائص واقتراح الحلول لها. وفيما اذا ثبت أن رأيه هو رأى الاقلية، فعليه أن ينضم الى رأى الاغلبية. وعلى الحزب كى يضمن التماسك المطلوب بين صفوفه، أن يجمع ضمن تنظيماته بين الانضباط الصارم واشاعة الديمقراطية على اوسع نطاق وأن يسعى للتوفيق بين ما يتطلبه الشعور المرهف بمقتضيات التنظيم من جهة، وروح المبادرة التى يجب أن يتحلى بها اعضاؤه من جهة أخرى .

سياسية متينة، والاخلاص التام للبلاد، هي الملامح الرئيسية للإطارات، وان النزاهة والالتزام والكفاءة هي المعايير الأساسية التي يجب توفرها في كل إطارات الحزب أو الإدارة أو المؤسسات الاشتراكية أو المنظمات الجماهيرية .

ان توزيع الاطارات يجب أن يخضع لمهام البناء الأساسية وسوف تسهر الثورة على أن يتم استعمالهم على الوجه الاكمل، وتوزيعهم حسبما تفرضه الاولويات .

وان مصلحة الثورة تقتضي ترقية جريئة للشباب القادرين على بث روح الحماسة في جميع المجالات والذين يساهمون بنظرهم الجديدة في معالجة الامور، وينبغي ان تتم هذه الترقية للشبان المتمرسين وفقا لمبدأ التكامل الوثيق بين الاطارات المتقدمة والاطارات الناشئة، وذلك هو قانون التطور المستمر للثورة .

5 - المنظمات الجماهيرية

تستجيب المنظمات الجماهيرية لاجد المتطلبات الجوهرية للثورة ، ألا وهو تعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية .

والمقصود هنا هو تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء على جميع المستويات، وعلى اوسع نطاق، والعمل على تعميق وعيهم بمسؤولياتهم وبالدور المتعاظم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن .

ويجب أن تصبح المنظمات الجماهيرية ، بإشراف ومراقبة الحزب مدرسة للتربية المدنية والانضباط الوطني ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية ، كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر ايدولوجية جبهة التحرير الوطني، وموردا للطاقات النضالية التي ستشكل منبعها الرئيسي .

وعليها بجانب انشطتها الخاصة أن تقوم في نفس الوقت بأعباء أوسع نطاقا تتصل بالتنمية الوطنية. وبالإضافة الى ما سبق عليها أن تجمع بين التوعية السياسية والايدولوجية والتهذيبية من جهة، والمهام العملية الناشئة عن الاختيارات الكبرى للبلاد ، من جهة ثانية .

وعلى الحزب أن يساهم بكل الوسائل في تقوية المنظمات الجماهيرية التي يجب أن تكون قادرة على تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم .

ان المنظمات الجماهيرية تخضع ، من حيث تسييرها الداخلي ، لقوانينها الأساسية ونظمها الخاصة التي يجب ان تتطابق خطوطها الرئيسية مع ايدولوجية الحزب وتوجيهاته . وإذا كان الحزب يلعب ازاء المنظمات الجماهيرية دور الحافز والموجه والمراقب، فان عليه أن لا يضعف امكانيات المبادرة لديها، فضلا على أن يحل محلها. وبناء على ذلك، يتحتم أن يتولى

ان الاستزادة من النضج السياسي للجماهير، وشحن مداركها الثورية، هما ما يستهدفه القيام بأى عمل ايدولوجي ملموس، وهو ما يحتم رفض كل تدجيل، وأخذ النقد الصحيح بعين الاعتبار، والمحاربة الصارمة لكل النعرات الجهوية والقبلية والعشائرية والمحسوبية، وكل ما من شأنه تشتيت الصفوف .

4 - اطارات الحزب والدولة

تحمل الاطارات على جميع المستويات، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بانجاز مهام الثورة .

ان النجاح فيما ترمى اليه من اقامة صرح اقتصادى واحداث تغييرات اجتماعية لم يسبق لها مثيل، يتطلب خطا سياسيا سليما، ومنظورا مستقبليا واضحا. الا ان النتائج المرجوة ستظل مرهونة باختيار الرجال الذين تناط بهم مهمة التنفيذ. ومن هنا فان اختيار الرجال يكتسى في المرحلة الراهنة طابعا استراتيجيا حاسما .

ذلك ان الاطارات اما أن تشكل عائقا للجهود المبذولة في سبيل التنمية واما أن تكون على العكس من ذلك قوة دفع للثورة . وعلى ضوء تصرفاتهم وسلوكهم تحكم الجماهير على مدى سلامة الحركة الثورية معنويا وسياسيا. ولذا فان التعبئة الشعبية ونجاح مهام التنمية مرهونان بما تتحلل به تلك الاطارات من خصال، ومن هنا يتحتم أن يخضع اختيارهم لغربة مدققة مع السهر المستمر على حسن تربيتهم، لانهم يشكلون قاعدة النشاط الناظم للحزب والدولة. ان اختيار الاطارات المؤهلة يعنى الاعتماد، بالدرجة الاولى، على الالتزام، مما يتطلب توفر معايير ايدولوجية وسياسية محددة تتطابق مع اختبارات ومبادئ الميثاق الوطني، وذلك يعنى، بعبارة أخرى، انتقاء المناضلين المحنكين ايدولوجيا وسياسيا، الذين يدركون ادراكا سليما مواطن مصلحة الدولة الاشتراكية، والخط السياسي للحزب، ويدافعون عنها بكل حماس، ويتفانون في أداء واجبهم الى درجة التضحية من أجل ترجمة مثل الثورة العليا الى واقع محسوس. وبقدر ما يكون التكوين الايدولوجي للاطارات سليما، بقدر ما يوفق هؤلاء في ايجاد حلول للمشاكل طبقا للاتجاه الذي ترسمه الثورة. وان اختيار الاطارات المؤهلة معناه كذلك استكشاف العناصر التي تتوفر فيها الكفاءات التقنية والخبرة الضرورية والدراية الحقة بأساليب تنظيم وتسيير الشؤون العامة .

ومن ناحية أخرى، فاختيار الاطارات المؤهلة يعنى ترقية كل مناضل نزيه يفضل مصالح الثورة على مصلحته الشخصية ويعيش من أجرته لا غير، ولا يتعاطى مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أى نشاط آخر يدر عليه مالا .

فلا يمكن تملك مصالح مالية أو المساهمة فيها مع تحمل مسؤوليات في الحزب أو في الدولة أى الجمع بين الثروة واحتلال موقع طبيعي في صفوف العمال والفلاحين للدفاع عن الثورة الاشتراكية، لان في ذلك تناقضا تجب ازالته بدون تحفظ، اذا ما أريد تفادي خطر نشوء انحرافات مضرّة من شأنها ان تفرغ بحركتنا الثورية من محتواها الايدولوجي. ان امتلاك قنوات

واقفانه، ورفع مستوى التنظيم والانتاجية، بالإضافة الى ما يجب أن تقوم به من تنظيم العمال للحفاظ على تراث المجتمع والوقوف في وجه مظاهر التبذير والارتشاء والبيروقراطية .

ب - الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين

لا يمكن الاضطلاع بالمهام العديدة المتشعبة للثورة الزراعية ما لم يسهم في ذلك المعنيون بالامر بالدرجة الاولى ، الا وهم الفلاحون الذين عليهم ان يتولوا امر ادارة شؤونهم الخاصة بانفسهم ، وان ينتظموا للدفاع عن مصالحهم والسهر على تطبيق الثورة الزراعية تطبيقا سليما وصارما . وان انتظامهم داخل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين هو الذي يكفل لهم القيام بهذا الدور .

ومن حق هذه المنظمة الجماهيرية ان تحظى ، على الخصوص، بمساندة الحزب والدولة، اذ عليهما أن يوفر لها الوسائل الضرورية الكفيلة باتاحة التكوين الايديولوجي والسياسي والتقني لجماهير الفلاحين من اجل دعم الثورة الزراعية والدفاع عنها .

وعلى الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ان يهتم بقضايا الانتاج في الارياض وان يستكشف مواطن الضعف والنقص التي قد تبرز اثناء تطبيق الثورة الزراعية ، وان يعمل بمساعدة الهيئات المعنية على الحد منها ثم ازالتها .

كما يجب عليه القيام بتنظيم حملات للشرح والتوضيح تستهدف التركيز على تحسين الانتاج وايقاظ الوعي السياسي للفلاح .

ولذا يجب أن يصبح الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين منظمة قوية حديرة بتمثيل الفلاحين وقادرة على القيام بمهمتها ازاءهم وازاء الامة في اطار تشييد المجتمع الجديد .

ج - الاتحاد الوطني للشباب الجزائري

يكتسى التكوين السياسي للشباب وتعبئته ، أهمية خاصة، ولكي تتم عملية التسييس بكيفية عقلانية، وتتمكن من تجاوز الحماس العابر، فمن الضروري أن تتحقق ضمن اطار تنظيم واسع ، ألا وهو الاتحاد الوطني للشباب الجزائري .

واذا كان واجب الاتحاد الوطني للشباب الجزائري هو الاسهام في ايجاد الحلول للمشاكل الخاصة بالشباب، المتعلقة بالدراسة والتكوين المهني، والعمل، وتنمية الانشطة الثقافية والرياضية ، فانه مع ذلك لا يشكل تنظيميا نقابيا . كما أن من واجبه أيضا أن يؤمن التربية السياسية الضرورية للشباب وأن يسهر على جعلهم يفتتحون أكثر على الواقع الوطني، وأن يعزز الاواصر التي تربطهم بالجماهير . فالمهمة الرئيسية تتمثل اذن في تأطير الشباب الجزائري ودمجه في حركة التحول الثوري للبلاد .

مناضلون من الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات ابتداء من مستويات معينة .

ومن هنا ، فعلى الحزب أن يتولى التنسيق من القاعدة حتى القمة بين هيئات مختلف المنظمات الجماهيرية في نطاق أنشطتها المشتركة ذات الطابع الوطني .

فالمنظمات الجماهيرية تشارك في حياة الامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

١ - الاتحاد العام للعمال الجزائريين

يملك جميع العمال حق الانخراط في النقابة ، وعلى هذا الاساس يمارس الاتحاد العام للعمال الجزائريين صلاحيات تأطير العمال .

ويجب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في المرحلة الراهنة من بناء الاشتراكية ، ان يسعى لتطوير الوعي السياسي والتكوين الايديولوجي للعمال . ذلك أن مسؤولية الاتحاد تتعاطم في كل الميادين، خاصة ان العهد هو عهد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والثورة الزراعية، وانجاز الحطط الوطنية . وهكذا لم تعد النقابة، بفضل توسيع القاعدة الاقتصادية للاشتراكية، وسيلة للنضال ضد دولة مستغلة بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من السلطة القائمة في نطاق دولة اشتراكية تحدم العمال والفلاحين . اذ أن البناء الاشتراكي متوقف على مستوى الوعي السياسي لدى العمال ، وبصفة خاصة ، لدى المسؤولين النقابيين . ومن هنا فعلى اتحاد العمال أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح البلاد والمجتمع ، وخاصة منها مصالح الجماهير الشعبية في جملتها ، سواء على المدى المتوسط أو البعيد . ولهذا فعليه أن يدرج أنشطته في اطار التنمية الشاملة للبلاد وأن يسهم في وضع وانجاز مخططات التنمية بما في ذلك البرامج الخاصة .

وان المسؤوليات الملقاة على كاهل العمال، داخل الحزب والمجالس الشعبية في مختلف مستوياتها، وفي مجالس عمال المؤسسات، لتمنح العمل النقابي بعدا سياسيا ذا أهمية بالغة .

وهكذا تصبح النقابة مدرسة للاشتراكية .

وحينئذ يتعين على النقابة أن تعمل على رفع المستوى السياسي والثقافي للعمال، وإن تحسن مؤهلاتهم التقنية والعلمية ، وان تهينهم للقيام بدورهم على اكمل وجه كمسيرين مسؤولين ، وبالتالي ، فعلى النقابة ان تضطلع بتربية وتعليم وتنظيم العمال من اجل القيام بمهام البناء الاشتراكي .

وستبقى النقابة في القطاع الخاص هي المدافع القوي عن حقوق العمال ضد كل محاولة تعسف او شطط من طرف رأس المال .

اما في القطاع الاشتراكي، فستظل مهمتها متمثلة في حماية الحقوق المشروعة للعمال مع السهر على انجاح التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتنفيذ المخططات وتطوير الانتاج

الملايين من النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للتحويل في المجتمع .

وعلى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، أن يسعى، بالاتصال مع جميع المنظمات الجماهيرية الأخرى، لجمع شمل كل النساء الجزائريات ورفع قدراتهن على التنظيم والتعبئة، وأن يكون أداة هامة للنهوض بالمرأة. كما يجب أن يكون الإطار الذي تندمج فيه المرأة الجزائرية لتتأهل كامل حقوقها وتقوم بكافة واجباتها وتجسد بذلك مساهمتها الكاملة في المسيرة الثورية .

ويجب على الاتحاد أن يكيف عمله حسب المشاكل الخاصة التي يطرحها اندماج المرأة في الحياة العصرية. وعليه أن يدرك كل الإدراك بأن ترقية المرأة ليس معناه التخلي عن المثل الأخلاقية التي ما أنفك شعبنا متمسكاً بها .

ومن الضروري أن يبذل جهد خاص تجاه المرأة الريفية لجعلها عنصراً واعياً لانجاح الثورة الزراعية، وقوة محرركة لما يجري في الأرياف من تحول اجتماعي واقتصادي وثقافي .

ولبلوغ هذه الأهداف ينبغي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن يقوم بعمل دائم في مجال التوعية والتربية والتكوين، وأن يواظب على رفع مستوى المرأة الثقافي ووعيها السياسي، وتجنيدها وفقاً لمواهبها وطبقاً لظروفها المحلية، وذلك في نطاق المهام العملية التي تكتسب صبغة وطنية. كما يجب عليه أن يسعى باستمرار لتوسيع مجال مساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد .

ثانياً - الدولة الاشتراكية

لقد استعادت الدولة الجزائرية وظيفتها التاريخية فتجسدت بذلك السيادة الوطنية المستردة بعد اختفاء دام أكثر من قرن .

وإن الدولة الجزائرية المسترجعة بفضل كفاح مرير وتضحيات جسام قدمها الشعب بأكمله، لهي أولاً وقبل كل شيء تعبير صادق عن الإرادة الشعبية، وضمنان لاستقلال البلاد وحرية المواطنين .

لقد استمدت الدولة الجزائرية سميتها الديمقراطية الشعبية من ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي أنجبتها، وكانت بذلك بعيدة كل البعد عن أي تصور اقطاعي أو بورجوازي ليبرالي للدولة .

وقد جاء بيان التاسع عشر من يونيو 1965، فأكّد هذه السمة الديمقراطية للدولة الجزائرية المناهضة للقطاعية، ونادى بانشاء «دولة ديمقراطية جديدة تسييرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر، دولة لا تزول بزوال الحكومات والافراد» .

ولقد عبر هذا البيان عن إرادة الانتقال بالبلاد من حالة الفوضى التي كانت سائدة إبان سنوات الاستقلال الأولى إلى طور

وحينئذ ينبغي للاتحاد الوطني للشباب الجزائري أن يجند كل الشباب حول مهام البناء الوطني، بحيث لا بد أن يشمل هذا التجنيد كافة فئات الشباب، بكيفية تسمو على الفروق الاجتماعية، لأن ذلك هو وحده الكفيل بالاستجابة لما لشبابنا من تطلع ثوري، وضمن تماسكه وجلبه إلى ميدان الأعمال الجريئة ذات الصبغة الوطنية .

د - المنظمة الوطنية للمجاهدين

لقد كان المجاهدون هم القوة الطلائعية في الكفاح من أجل التحرير الوطني .

وإن المجاهدين الذين يعملون في صفوف الحزب وأجهزة الدولة، من أجل استمرارية الثورة وانتصار أهدافها في تحقيق الاشتراكية، يشكلون طاقة ثورية هائلة .

ومن هنا يتحتم أن تصبح المنظمة الوطنية للمجاهدين تنظيمًا طلائعياً قوياً مستنيراً بجهة التحرير الوطني، يساهم بفعالية في دعم الحزب والدولة الاشتراكية. وعلى هذا الأساس يجب أن تضم في صفوفها كل المجاهدين الذين شاركوا فعلياً في الكفاح من أجل التحرير الوطني والذين هم يواصلون النضال من أجل انتصار الاختيار الاشتراكي للبلاد .

إن المنظمة الوطنية للمجاهدين المدعوة أيضاً لتطوير نشاطها في نطاق الحزب والدولة، باعتبارها مزودة إياهما بأكثر العناصر وعياً والتزاماً، يتحتم عليها أن تؤكد دورها بوصفها حارساً يسهر على التقاليد الثورية لكفاح الشعب الجزائري وروقه. وهي، إذ تؤمن الارتباط الوثيق بين الماضي والحاضر متجهة به نحو المستقبل، عليها أن تسعى لتخليد المآثر الحية للنضال البطولي من أجل التحرير الوطني، وتشر خاصة بين الأجيال الصاعدة، روح ثورة فاتح نوفمبر وقيمها الخالدة .

وهذا يستلزم أن لا تكون المنظمة الوطنية للمجاهدين مجرد جمعية مهنية بالمعنى الضيق للكلمة تهدف فقط إلى الدفاع عن مصالح أعضائها. وإن حماية الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأهليهم، وصيانة كرامتهم في مجتمع هو في عنفوان التحول يعتبر واجباً وطنياً، يدخل ضمن اختصاصات مؤسسات الدولة وجميع الأجهزة السياسية للبلاد .

هـ - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات

لقد برهنت المرأة الجزائرية، خلال حرب التحرير الوطني على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة وتفان من أجل الاستقلال الوطني وتشبيد مجتمع جديد، وقد دفعت ثمنها غالياً من أجل أن تكون في بلاد استكملت تحررها، مواطنة باتم معنى الكلمة .

وعلى الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات كل النساء في البلاد وذلك بتوفير الشروط الضرورية لتتبعتهن. وستظل للثورة دون أهدافها، إن هي لم تصمم على أن تدمج في مسيرتها

الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية بوصفها مهام أساسية للبناء الاشتراكي .

2 - الدولة والديمقراطية

ان الاشتراكية هي أداة الجماهير الشعبية التي تضمن لها تحقيق مطامحها .

ليست الدولة الاشتراكية كيانا غريبا عن الشعب ، فهي تستمد علة وجودها وفاعليتها وسلطتها من ارادة الشعب ومن تقبله أياها . ولذا ينبغى انماء روح الدولة وتعهدها لدى جميع المواطنين، وتعميق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير .

والدولة الاشتراكية، بوصفها التعبير الصادق عن تطلعات العمال والفلاحين، والحامية للجماهير الشعبية، فانها تمنحهم وسائل المساهمة في تسيير الشؤون العمومية .

ان الدولة الاشتراكية دولة ديمقراطية، لا بالنسبة لاهدافها فحسب، بل بالنسبة لتسييرها أيضا . وان المساهمة النشيطة للشعب العامل في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي الادارة ومراقبة الدولة، لهي ضرورة تفرضها الثورة .

ومن هنا تكون المجالس الشعبية أجهزة رئيسية لسلطة الدولة، تتجسد فيها ارادة الشعب. وهذه المجالس المؤسسة أولا على مستوى البلدية، ثم على مستوى الولاية، وأخيرا على المستوى الوطني، تشكل هيئات توجيه وتقرير ومراقبة .

ان تحسن أشكال التمثيل الشعبي والاتقان الذي يجب أن يتحلى به عمل المجالس وتكييف صلاحياتها مع التطور العام للمجتمع يجب أن يكون الشغل الشاغل للثورة مما سيمكنها من توسيع القاعدة الديمقراطية للدولة، واعداد الشعب لانجاز المهام الكبرى التي تتطلبها التنمية الوطنية. وبهذا الصدد يجب السهر بصفة خاصة على أن يخضع اختيار المرشحين لمقاييس صارمة تعطى الاولوية لمعايير الكفاءة، والاخلاص للمصلحة العامة، والالتزام الذي يتأكد من خلال العمل اليومي .

ان طبيعة الديمقراطية الاشتراكية تختلف اختلافا جوهريا عن الديمقراطية الشكلية في البلدان الرأسمالية التي تقوم أجهزتها على التملك الخاص لوسائل الانتاج، واغتصاب السلطة واحتكارها من طرف الفئات المحظوظة المهيمنة. فالديمقراطية الاشتراكية تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم حتى تتمكن من أن تحقق بذاتها وبدون عائق، تطلعاتها المشروعة، وتدافع عن مكتسبات الثورة. وهو ما يفرض أن تكون الاغلبية داخل المجالس الشعبية مؤلفة من العمال والفلاحين، مضافا اليهم عناصر ثورية محنكة .

وفي مستوى الانتاج، فان الدولة الاشتراكية هي التي تضع قواعد الديمقراطية ليس فقط بتحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، بل أيضا بجعل العمال يساهمون بكيفية مباشرة

من التنظيم المحكم لمجتمع جديد يتطلب ارساء قواعد دولة تتميز بالجدية والاستقرار والقوة .

وخلال العشر سنوات الاخيرة تم ارساء قواعد لجهاز دولة شعبية تستجيب لمقاييس العقلانية والفاعلية والاستقرار، وقد تمكن هذا الجهاز الذي ما فتئ يتطور ويتأصل في الديمقراطية من أن يستجيب بصفة شاملة للمهام الكبرى التي أنيطت به. وبما أن تعريف الدولة يتمثل قبل كل شيء في غايتها الاجتماعية وفي محتواها الايديولوجي، فان هذا المحتوى وتلك الغاية يتجلبان في الجزائر من خلال التحولات الكبرى التي تشهدها البلاد .

لقد أصبحت الوسائل الرئيسية للانتاج بين أيدي الشعب ومستثمرة لفائدة الجماهير الكادحة، وبمشاركتها في التسيير، وهذا بفضل التدابير الاشتراكية التي اتخذت منذ 19 يونيو ، والاستثمارات المنتجة التي حققتها الدولة. وما فتئ يتزايد وزن العمال والفلاحين بوصفهم القاعدة الواعية التي تركز عليها التغيرات الاجتماعية الهائلة. ومن هنا أخذ المستوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية يتطور شيئا فشيئا الى أن صار محتوى اشتراكيا. وهذا يعنى أنه قد استؤصلت شروط نمو دولة من النوع البورجوازي التي يسيطر عليها القطاع الخاص، المالك لوسائل الانتاج ، على حساب العمال، مما مكن الشعب وقيادته السياسية من اقامة دولة من نوع جديد، ألا وهي الدولة الاشتراكية .

I - دور الدولة الاشتراكية

ان المحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية قائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج التي تمثل قاعدة لتطور النظام الاشتراكي . وان ما تهدف اليه الدولة الاشتراكية هو تغيير المجتمع جذريا حتى تضمن الانتقال الكامل من المبادئ الموروثة عن التنظيم الاجتماعي السابق الى مبادئ التنظيم الاشتراكي .

ان الدولة الاشتراكية، خلافا للدولة البورجوازية، لا تقتصر على التدخلات المحدودة في الحياة الاقتصادية تاركة للمؤسسات الخاصة أمر تسيير شؤونها على هواها . بل هي تحرص على ألا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئة محظوظة وتضمن لكل مواطن قسطه حسب عمله، أى أن التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي يدخل ضمن مهامها الاساسية ، كما أن الدولة الاشتراكية تنظم الانتاج وتوزع الدخل القومي مؤكدة بذلك دورها كعامل أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية .

ولا يقتصر دور الدولة الاشتراكية على تغيير علاقات الانتاج فحسب بل يمتد كذلك الى تطوير الطاقات الانتاجية الى أقصى حد ، باعتبارها القاعدة المادية للاشتراكية . وفي هذا الاطار فان الدولة اذ تضاعف باستمرار انتاج المواد المادية، تؤمن الرقي الاجتماعي والثقافي، وتعمم التعليم وتضمن الصحة لكل المواطنين، وتسهر دوما على رفاهية الجميع وفي هذا الاتجاه بالذات يجب على الدولة الاشتراكية أن تزيد من تعزيز

انه من المبادئ العليا للثورة أن لا يعلو احد على القانون .
ويتحتم ان يتجسد هذا المبدأ في جميع مؤسسات الدولة،
والمجموعات العمومية والمؤسسات الاشتراكية .

ان حماية المواطن هي احدى وظائف الدولة . اذ عليها ان
تضمن له الامن والتمتع بشمار عمله في كامل الاطمئنان . وهذه
الوظيفة تقوم بها مصالح الامن باعتبارها جهازا ضروريا
للادارة القضائية التي يجب ان تسهر بدورها على حماية الثورة
من كل أشكال التخريب داخليا وخارجيا، وعلى مساهمتها
في الدفاع الوطني .

ان مصالح الامن هي في خدمة الشعب والمواطن . ويجب أن
تكون العلاقات بين المواطن ومصالح الامن قائمة على الارادة
المشتركة في حفظ السلم واستتباب الامن العمومي، وصيانة
فضائل الثورة . وان حماية حقوق المواطنين هي احدى
وظائف الدولة . وأن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون لهو
مبدأ ثابت ، وهو يقتضي ضمان الممارسة الحرة للحقوق
بالنسبة لجميع المواطنين الذين ينبغي أن يطمئنوا على أن
حقوقهم لن تهضم، وان باستطاعتهم استعمال الوسائل القانونية
لحمايتهم، وفرض احترام حقوقهم .

وهذا يتطلب عدالة ، ووظيفة قضائية يقظة ونزيهة وحازمة
خاصة أن العهد الاستعماري البائد كان يجسد بالنسبة
للمواطن الجزائري سلطان الظلم وان الثورة بالنسبة اليه هي
عين العدالة .

ان تعزيز العدالة من أجل الدفاع عن مكاسب الثورة حتى
تكون قادرة على تمكين كل مواطن من التمتع المشروع بما له
من حقوق سوف يكون من الاهتمامات الدائمة للدولة . وسيعنى
بتحسين مستوى كفاءة الاطر القضائية عن طريق اجراء دورات
تدريبية مستمرة . وينبغي أن تحدد الدولة اجراءات وتنظيمات
ملائمة تضمن للقاضي سيرا طبيعيا لوظيفته، وتحميه من أى
تدخل مهما كان مصدره ، كما ستقام رقابة صارمة من شأنها
اكتشاف النقائص والعيوب، لان الدفاع عن صلاحيات القضاء،
وكذلك الدفاع عن المتقاضين ضد ما قد يقع فيه القاضي من
انحراف ، شرطان أساسيان للعدالة .

ان القضاة مدعون في المرحلة الراهنة من التشييد
الاشتراكي للقيام بدور هام باعتبارهم أعوانا للدولة مكلفين
بتفسير وتطبيق القوانين ، ومن ثم تبدو ضرورة تكوين اطر
القضاء تكوينا ايدولوجيا . وهذا لا يعنى البتة أى تدخل من
الجهاز الادارى ، أو من أعوان السلطة، فيما يصدر عن القضاء
من الاحكام . ان تمكين القضاة من فرصة التحكيم النزيه لهو
قاعدة أساسية يجب على أجهزة الحزب والدولة احترامها
احتراما كاملا . كما يجب أن تتمتع الاحكام التي تصدرها
العدالة باسم الشعب ، بالاحترام التام المطلق .

واذا كانت الدولة الاشتراكية تضمن حرية وحقوق المواطنين
فانها بالاضافة الى ذلك، تحدد واجباتهم نحو المجتمع . لان

في ايجاد الحلول لاهم القضايا التي تطرح في هذا المجال .
وخلافا للتصور البورجوازي الذي يجعل الديمقراطية مقتصرة
على الحياة السياسية دون سواها، فان الديمقراطية الاشتراكية
تمتد الى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهي تتجسم
خاصة في اقامة مجالس للعمال ذات سلطة واسعة تساهم في
تسيير المؤسسات .

3 - الدولة والمواطن

ان الديمقراطية الاشتراكية تتجسد آخر الامر، في تحرير
المواطن من كل أشكال استغلال الانسان للانسان، فهي تلغي
الامتيازات وتعطى الفلاح الارض، وتجعل من العامل مسيرا،
وتعيد توزيع الدخل القومي لصالح الجماهير الكادحة، وتفتح
لها آفاق الرقي التاريخي .

وان الدولة الجزائرية بتأسيسها للديمقراطية الاشتراكية،
تضمن الحرية الحقيقية للفرد بتحريره من الاستغلال والبطالة،
ومن غوائل المستقبل، والمرض والفقر، ومن قلقه على مصير
أبنائه . وبهذا، فان الديمقراطية الاشتراكية، تهئ الظروف
الموضوعية لممارسة حقيقية لحرية وحقوق المواطنين الاساسية،
التي تحرص على نشرها بكيفية كاملة .

وان الدولة الاشتراكية تضمن مجموع الحريات العمومية،
وبخاصة حرية التعبير، والرأي، والتفكير، والتنقل، شريطة أن
لا تستعمل للمساس بالثورة . وان ممارسة هذه الحقوق محددة
بالقانون .

كما أن حرية المعتقد هي مبدأ أساسى للدولة .

تضمن الدولة الاشتراكية لكل المواطنين الحق في اعلام
كامل وموضوعى سواء بالنسبة للقضايا الوطنية أو الدولية .

كما تدير الدولة الاشتراكية شؤونها على أساس احترام
القوانين وتنفيذها . اذ هي تهدف الى وضع القواعد المسيرة
لعملية بناء المجتمع الاشتراكي، والنص على حقوق المواطنين
واجباتهم وحررياتهم .

وذلك يقتضى بذل جهود متواصلة لاعادة صياغة تشريعاتنا
وتعديلها لتتكيف وأهداف الثورة، عن طريق سن قوانين
جديدة وجعلها تلاءم وتطور المجتمع .

ومن هنا يتحتم على أعوان الدولة ، وخاصة ممثلى السلطة،
ان يكونوا في مقدمة من يتصدى للدفاع عن القانون . وأن
ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة يجب أن تندرج في اطار
الصلاحيات والمهام الواضحة المحددة بالقانون . كما ينبغي أن
تكون موضوعا لمراقبة منتظمة ودائمة . فعلى أعوان الدولة أن
يقوموا بوظائفهم في اطار الاحترام الصارم لحقوق المواطنين ،
ومصالح الدولة . كما يجب على الدولة أن تعاقب بشدة أى
شعط في استعمال السلطة، سواء كان خرقا أو انكارا لحقوق
المواطنين .

على تطابق الاعمال التي يقوم بها الاعوان الاقتصاديون مع أهداف التنمية، وتسمح بادخال التعديلات الضرورية لتجسيم الاهداف الوطنية المرسومة .

ومن ناحية أخرى يجب أن تمتد المراقبة الى تطبيق القوانين وتوجيهات الدولة وتعليماتها تطبيقا حقيقيا، وتسهر على احترام اصول الانضباط والشرعية، وتحارب البيروقراطية، وشتى أنواع التباطؤ الاداري .

ويجب أن تمتد المراقبة الى ما بين الادارات والمواطنين من علاقات، كما يجب أن تعمل على اصلاح مظاهر اللامبالاة والاهمال والاحتقار حيال المواطنين، وكل ما من شأنه ان يقلقهم أو يضر بهم من تباطؤ وسوء معاملة . رفى هذا الميدان ينبغي أن تكون المراقبة اليقظة متواصلة لان القطيعة بين الادارة والشعب تؤدي لا محالة الى تفكك التعبئة لدى الجماهير .

ولا ينبغي للمراقبة أن تقتصر على كشف النقائص والانحرافات وانما يجب أن تتعداها الى اجراء عملية تفتيش لا تهدف الى تجريم المسؤولين بقدر ما تهدف الى تحسين مستوى عملهم . وبالتالي فان الغاية المثلى للمراقبة لا تتمثل في مطاردة النقائص ولكن في القضاء عليها قضاء مبرما، ولهذا فعل المراقبة أن تجتاز المواقف السلبية المتمثلة في مجرد المعاينة لتصل الى تطور تشخيص الداء، وهي عملية ضرورية لضبط الاجراءات الكفيلة بوضع حد نهائي للانحرافات المكتشفة، والحيولة دون تجددتها . وهنا تكمن مساهمتها الحاسمة في المجهود الوطني لانها لا تهدف الى الردع فقط، ولكنها تهدف أيضا الى توفير المعلومات والمقترحات التي من شأنها أن تقضى الى تحسن عام في سير الادارات والمؤسسات . وبهذا الصدد لا بد أن يكون بوسع المراقبة أن توحى بقوانين وتنظيمات جديدة .

حقا يجب ان تسفر المراقبة عن عقوبات صارمة ازاء مظاهر النقص والاهمال والانحراف، ولكن يجب، لكي تتمكن من اداء دورها على الوجه الاكمل ، ان تهدف أيضا الى التصحيح والتربية، وحتى يبلغ هدفها السياسي مداه الكامل ، يجب ان تسعى المراقبة الى تشجيع العمال الذين يساهمون باخلاصهم في رفع الانتاج وفي الرقي الاجتماعي وان تسمح بترقية الاطارات الكفأة والملتزمة .

ومن هنا يجب ان تستند المراقبة على اجهزة دائمة تكون تابعة لمختلف ادارات الدولة وتتكون كلها من رجال يتصفون بالالتزام والكفاءة والنزاهة . ومن ناحية أخرى فهي تمارس عن طريق المؤسسات الوطنية الملائمة .

ولكن مهما كانت يقظة الموظفين المكلفين بالمراقبة وكفاءتهم فلا يمكن لاجهزة الدولة وحدها الاحاطة بمختلف مهام المراقبة المتشعبة . ولكي تكون المراقبة شاملة يتحتم ان تكون شعبية، اذ بذلك تستجيب لاحد متطلبات الديمقراطية الاشتراكية ، فهي تستلهم من المبدأ القائل بوجوب عدم اخفاء أي شيء في دولتنا عن الجماهير ، ولا سيما اذا تعلق الامر بقضايا التسيير او التصرف في ممتلكات الشعب او أي مساس بالثروة الاقتصادية للامة .

تطور البلاد وارتفاع المستوى المعاشي للجماهير الشعبية ، يتوقفان بالدرجة الاولى على التزام كل مواطن باداء واجباته وتطوير الحس المدني وروح التضامن الوطني .

ان التجريح المطلق للدولة ، واتخاذ موقف عدائي مسبق ازاء كل جهاز للدولة، مرض صياني ناتج عن تصفية الاستعمار ويشكل تصرفا مناهضا للثورة .

ان الدولة الاشتراكية هي أداة لتحقيق المطامح الشعبية . ولا تستطيع أن تضطلع بمهمتها الا عندما يساهم جميع المواطنين في بسط سلطانها . وهكذا فان الانضباط المدني، وتطبيق القانون، والاخلاص للصالح العام، واحترام الاملاك العمومية، تشكل واجبات لا يقتصر القيام بها على أعوان الدولة فقط، بل هي واجب مقدس على كل مواطن .

4 - المراقبة

اذا كانت الثورة تضع ثقتها في الناس، فهذا لا يمنعها أن تفكر في وضع اجهزة للمراقبة من القاعدة الى القمة، مهمتها التحقق مما اذا كانت ممارسة المسؤولية وتنفيذ القرارات، يتلاءمان مع التوجيه العام للبلاد، ويتطابقان مع المقاييس التي ينص عليها القانون .

فما من ضعف يعترى اجهزة المراقبة الا ويكون مصدرا للشطط والاهمال، بل وللرشوة ايضا، ويكون سببا في خلق ظروف تساعد على تدهور الظاهرة الثورية، الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى اختناقها ولذا فالمراقبة تشكل عنصرا أساسيا في المسيرة الثورية، وهي تعبر عن ارادة الثورة في تسيير البلاد ضمن نطاق النظام والوضوح والرشاد، وفي السهر على وقايتها من النقائص والقصور والانحرافات .

فعلى المراقبة اذن، أن تضمن بالدرجة الاولى التطبيق الصارم لمبادئ الاخلاقية الاشتراكية، وعليها أيضا ان تكتشف ما يرتكب من مخالفات ازماءها، وكذلك التلاعب بأموال الدولة واختلاسها، وأن لا تتردد في انزال أشد العقوبات بمقترفي هذه الاعمال مهما كان مرتكبوها ومهما بلغت مآكرهم في الدولة . وعليها أخيرا أن تحرص على كشف كل من تسول له نفسه استخدام وسائل الانتاج التي وضعت تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، وتسخيرها لاغراضه الخاصة، وأن تشدد النكير على مختلف أوجه التبذير والاسراف .

ان المطلوب من المراقبة هو الاهتمام بالظروف التي يتم فيها استخدام وتسيير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، تمكينا لها من القيام بالمهام المحددة لها . وعلى المراقبة أن تستكشف التنظيم السيء للعمل، والاستعمال السيء لطاقة الانتاج، والتضخيم المفرط للتكاليف، وعدم الصرامة في العمل داخل الادارات والمؤسسات، كما عليها أن تتأكد من حسن استعمال الموارد المادية والوسائل المالية، ومن التوزيع المنطقي للاطارات، ومن مقاييس المردودية وتطبيق التقنيات الحديثة، وعليها أن تسهر

هنا ينبغي للامركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات الصلة المحلية أو الجهوية التي بإمكانها حلها. ويجب أن تشمل هذه الصلاحيات الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتساهم الولايات والبلديات، بوصفها خلايا قاعدية للتخطيط، في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط على المستوى الجهوي، وبالإضافة الى ذلك فإن اللامركزية تسمح للمجموعات المحلية بأن تلعب دورها كسند لتعميم التنمية وخاصة في نطاق سياسة التوازن الجهوي .

وتستهدف اللامركزية منح المجموعات كل الوسائل والمسؤولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها، كجهود مكمل لما تقوم به الامة. وبذلك تصبح هذه المجموعات هي الجهاز القاعدي لبناء الوطني الذي يرتبط نشاطه الخلاق بالمشاكل المموسة التي تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركا قويا لعملية التنمية في البلاد .

ومن ثم فلا يكون للامركزية معنى، الا اذا مكنت الجماهير الشعبية من تحمل مسؤولياتها في التسيير والمراقبة، وعليه فمهمة الاعراب عن سياسة اللامركزية وابرأها للواقع، تعود الى المجالس الشعبية للبلديات والولايات المنتخبة عن طريق الاقتراع العام. فلها وحدها حق البت في كل الميادين المندرجة في اطار اللامركزية .

غير أن اللامركزية لا تعني بأية حال أن السلطة المركزية تخول جزءا من صلاحياتها الى المجالس الشعبية دون أن تمنحها في نفس الوقت الوسائل الكفيلة بأدائها، فهي لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى الى مستوى آخر، بل هي عملية شاملة تخص كلا من الصلاحيات والوسائل . ولا يكون لها أي معنى اذا كانت المجالس الشعبية التي تملك حرية البت تفتقر الى الوسائل الضرورية لتحقيق ارادتها. ويكون في المستقبل للمجموعات المحلية والجهوية امكانيات مالية أوفر. اذ هناك مشروع اصلاح لنظام الضرائب سيدخل حيز التطبيق من أجل تحويل بعض مداخيل الضريبة العائدة سابقا الى الميزانية الوطنية، الى البلديات والولايات، وهكذا يمكن للمجالس الشعبية، بعد حصولها على الوسائل الملائمة، أن تلبى أكثر فأكثر الآمال المعلقة عليها .

وان سياسة اللامركزية تعتمد، قبل كل شيء، على الجماهير الشعبية وعبقريتها المبدعة التي لا يمكن أن تتبلور الا في العمل وممارسة المسؤولية . فهي تنطوي على مضمون ديمقراطي خالص يجب توسيعه ودعمه على الدوام .

ولذا، فانه لا يمكن معالجة هذه القضايا في نطاق مغلق، بل لابد ان تخضع باستمرار لتحري الجماهير الشعبية، وان تسلط المعاقبة الشديدة لمقترفي المخالفات على مرأى ومسمع من الجميع .

وتستند المراقبة الشعبية على مؤسسات منتخبة تتوفر في اعضائها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهة، وتمارس في اطار منظم عن طريق المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها أي المجلس الوطني والمجالس الشعبية للولايات والمجالس الشعبية البلدية كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضمن المؤسسات الاشتراكية .

وهكذا، فان وظيفة المراقبة تندرج في اطار التنظيم المنسجم الذي تتسم به الدولة الاشتراكية، أي ان تتكامل وسائل المراقبة للحزب والدولة والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجل وقاية المجتمع وتراثه ضد كل اشكال التجاوز والمساس بأسسه او بأهدافه، ومهما تكن طبيعة العون فان المراقبة يجب ان تجري في اطار منظم وأن تكون مصحوبة بما يترتب على ذلك من مكافأة وعقاب.

5 - سياسة اللامركزية

ان الدولة الجزائرية دولة موحدة غير ان هذا لا يمنعها ان تتحصن ضد مخاطر المركزية واستفحال مظاهر البيروقراطية .

ولقد وضعت هياكل دولتنا بكيفية تكفل لها تحقيق الاهداف المسطرة بأقصى ما يمكن من الفعالية ولا بد أن تستهدف أنماط تنظيمها تحقيق التنمية السريعة للبلاد بواسطة الشعب ولفائده. وهكذا لا يجوز للدولة أن تبرز في هيكل تكون فيه مركزية السلطات سببا في خلق جهاز ثقيل تتمخض عنه بيروقراطية تشل النشاط وتقضى على كل روح للمبادرة لدى القاعدة بل على العكس من ذلك، يجب أن يعمل تنظيمها على ازالة العراقل الادارية وتقريب القاعدة من مراكز اتخاذ القرار، وأن يعمل على تحرير مجموع الطاقات الخلاقة في كل المستويات، وتمكين الجماهير الشعبية من حل مشاكلها بنفسها. اذن فان الدولة الاشتراكية في الجزائر قد اتخذت اللامركزية أساسا لتطورها وتنظيمها .

وترتكز سياسة اللامركزية على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل اطار وحدة الدولة. فعلى البلديات والولايات حل مشاكلها الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البت في القضايا ذات الاهمية الوطنية. ومن

الباب الثالث المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية

العنف المضر بالمجتمع والتزمت، والافكار التعصبية الخاصة بالثقافة ونمط الحياة. فهذا البعد في الثقافة هو الذي يبعث على تضامن أكبر مع الشعوب المضطهدة التي تعاني الميز أو الاحتقار العنصري، أو تلك التي كانت مستعمرة، أو ما زالت مستغلة. وهو الذي يمكن من فهم أفضل لتاريخها ونضالها التحريري، ومن تقدير أسلم لمشاكل بنائها الوطني. وهو الذي يحمل، بصفة عامة، على احترام الثقافات والحضارات المختلفة عن ثقافتنا وحضارتنا.

ان للتربية والثقافة دورا بالغ الاهمية في تطوير الشخصية الوطنية والهوية الجماعية، وفي اقامة مجتمع متوازن لا يكون فيه المواطن مبتورا عن أصوله، ولا متروكا على هامش التقدم. والثورة الثقافية، اذ تهدف الى انجاز كل ذلك، تساهم في ازدهار كياننا الوطني وفقا للثقافة التقدمية المعاصرة، وهذا يعني تأكيد ارتباطنا بترائنا الثقافي، وثققتنا في قدرات الشعب الجزائري على التكيف مع الحاضر، والانفتاح المتزايد على العالم المعاصر.

غير أن هناك نوعا من «الثقافة» المشبوهة الشائعة الى حد ما، والمتصلة بمجموعة من أعمال وتصرفات وعقليات يفرضها المناخ المدسوس لانماط الحياة والتفكير التي خلفتها السيطرة الفرنسية الطويلة، المتسمة بطابع البورجوازية الصغيرة، وهذه الثقافة، التي ما زالت تكيف السلوك الاجتماعي في الاوساط الحضرية، ليست كما يتبادر الى الذهن، بقايا ثقافة أجنبية منتظمة ذات طابع عالمي، بل هي ضرب من مناخ أخلاقي تحدده أشباه الثقافات التحتية الهزيلة، وتصرفات متولدة من التبعية الطويلة للبنيات الادارية والتجارية، والضغط الاجتماعي للمحتل السابق. وهي مجموعة من الاذواق المبدلة، والمواقف الببقائية المستوحاة من انماط العدو الثقافية السطحية، طغت على جزائريين من مختلف الاوساط، بصرف النظر عن لغة التعبير لديهم ومستواهم الفكري، بل مست حتى عناصر أمية منهم. وباختصار، فإن هذا التأثير الذي أوجدته بعض الظواهر الاجتماعية العالقة بالسيطرة الاستعمارية الاستيطانية الأجنبية، والذي هو في الغالب منفصل عن ممارسة لغة المستعمر القديم قد امتد تقريبا الى جميع الناس، وخاصة في المدن. وان ثقافتنا الوطنية، مهما كانت الصيغة المعبرة عنها، ما زالت تعاني هذه التأثيرات التي يعتبر الفكر البورجوازي، بجميع أشكاله، أهم مميزاتا.

اللغة الوطنية

ان اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري. ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها. ولهذا، فإن تعميم استعمال اللغة العربية، واتقانها كوسيلة عملية خلاقة يشكلان احدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة، وعن

اولا - الثورة الثقافية

ان الاستعمار الذي دام مائة وثلاثين سنة، ترك في الجزائر آثارا عميقة نتيجة لسياسة التجهيل، التي اتخذ منها نظاما للسيطرة والاستبداد، ونتيجة للاضرار البليغة التي ألحقها بشخصية الشعب الجزائري المتمثلة، خاصة، في لفته القومية التي كانت محظورة ممتنة، وفي تاريخه وثقافته اللذين ابتليا بالجهود والازدراء.

ومن البديهي أنه لا يمكن لثورة ما أن تبلغ جميع أهدافها، اذا كانت من صنع شعب أغليته من الاميين، وكانت تستند الى عقليات مستلبة، وانماط من التفكير والعمل، غالبا ما تكون منافية لتلك الاهداف المنشودة أو قاصرة عنها، فتزول حينئذ الى الركود وعدم الابداع والخلق، ورفض التجدد، وهذه كلها عوامل من شأنها أن تحدث ظروفًا موضوعية تؤدي الى التأخر والتقهر بل تساعد على بروز ثورة مضادة.

اذن فالدفع الثوري في المجال الثقافي يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري والتقني للجماهير، وتغيير العقليات بنية خلق الشروط النفسانية والايديولوجية والسياسية دعما للاستقلال الوطني والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط الاساسي لبناء الاشتراكية، ولكن من الضروري أن يكون ذلك مرفوقا بتحول فكري وأخلاقي عميق. والحق أن عملية تحويل الانسان ليست أقل ضرورة من عملية تحويل البلاد، ولا يمكن أن تؤمن مسيرة الثورة ما لم تكيف الاخلاقيات الاشتراكية العقليات والسلوك. وفي هذا المنظور فإن للثورة الثقافية ثلاثة أهداف تمكن من تكوين انسان جديد في مجتمع جديد:

أ - التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

ب - الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.

ج - اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية كما يحددها هذا الميثاق.

وينبغي أن تضاف الى هذه الوظائف الاساسية للثورة الثقافية ما يلي:

1 - أنها اداة لاكتساب الوعي الاجتماعي، والعمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية المجحفة.

2 - وأنها نضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

3 - وأنها، أخيرا، جهد تربوي واع يرمي الى محاربة كل الاحكام المسبقة المتعلقة بالعرق او الطبقة او الجنس او المرتبطة بالعمل اليدوي. كما يرمي الى محاربة النزوع الى

التربية

ليست الثورة الثقافية اذن شعارا، ولا تعبيراً عن ارادة مترددة، ولا عملاً ظرفياً وليد الصدفة، بل هي مقوم رئيسي لمسيرة شاملة، ترمى الى تحويل المجتمع واصلاحه. ولذلك يجب أن نسخر لتطبيقها كل الوسائل الضرورية المتوفرة لدينا لكونها عاملاً حاسماً في نجاح الثورة الجزائرية .

وفي هذا الاطار، يأتي، بطبيعة الحال، دور التربية التي تمثل قيمة فعالة حاسمة، كثيراً ما نهمل الحديث عنها بصفة مستقلة، ولا نتصورها الا من خلال مدرسة روتينية عديمة التفتح على الحياة. وهناك خطر ان يهددان الثقافة والتربية : الاول من الخارج عن طريق الوسائل الاعلامية المتأثرة بالاستعمار الجديد والبورجوازية، والثاني من الداخل بسبب بعض المفاهيم المحافظة. ومن باب التناقض، أن يستمر بلد ثوري في عنفوان التحول، مقدم على بناء مجتمع فتي مبدع، آخذ بأسباب التمدن العصري والتشييد المحكم لمجتمع اشتراكي، أن يستمر في معاناة نقائص وآفات منهج من التفكير يتعارض مع مطامحه المشروعة، وتتولد عنه انعكاسات يكون لها أسوأ الاثر على تربية أبنائه .

ان التربية الوطنية هي حجر الزاوية في أي بناء محكم، وهي المنشأ الذي لا بديل عنه للاحساس لدى الانسان وتكوينه، والقطب المشع للشخصية الجزائرية، ونقطة الانطلاق لكل حياة فكرية خصبة. وتمثل، على الاخص، في الوظيفة التعليمية التي يجب تجديد قيمها، وتصحيح مكانتها، ورفع مستوى مناهجها، وبرامجها، وكتبها المدرسية، وهي كلها وسائل وطرق تبرز وجودها، والغاية من عملها، وبصفة عامة، يجب تحديث الوسائل التربوية، ومكافحة نقص الضمير المهني لدى بعض المعلمين، ورفع مستوى تكوينهم الثقافي والتربوي، والتشدد في اختيارهم عند التوظيف حتى لا ينخفض مستوى التعليم. واذا كان من المستحيل الآن تمديد الدراسة الاساسية الى ان يبلغ الشبان الجزائريون سن الخدمة الوطنية، فان الدولة الاشتراكية ستضمن التكوين المهني، او فتح مراكز لتدريب الذين لم يستطيعوا متابعة الدراسات الثانوية .

ومن الضروري تنظيم البحث التربوي الجاد في جميع المؤسسات المتخصصة للنهوض علمياً بالوظيفة التعليمية، والمحتوى التربوي الذي تركز عليه .

ثم ان التربية، لاسباب عديدة ولانها القاسم المشترك لمختلف اصناف الثقافة، تلتقي، في الاساس، مع الايديولوجية، والعلوم، والآداب، والفنون، والهوية الوطنية المسترجعة في اطار التعريب الفعال، والوعي الجزائري الوفي لتاريخه التليد، لا مجرد التعلق العاطفي بها، ولكن لاثرائها وتحديثها، وارسائها على المعرفة العقلانية الصحيحة المتصلة بالحياة .

وفي هذا المنظور ينبغي أن يكون التعليم العام موحداً، أي واحداً بالنسبة للجميع، وان يتم اصلاحه وفقاً لمعايير واقعية. ان توحيد التعليم في الجزائر يقضى على الاختلافات في المحتوى، والتوجيه، والوظائف المعروضة على المتخرجين ،

الايديولوجية الاشتراكية. وان الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية، بالاداة المشروعة الاصلية والمحكمة التجيز، ستساهم في اثراء الحضارة الانسانية بصورة افضل، وتستفيد في نفس الوقت، عن دراية، من مكتسباتها وخبراتها .

ان الخيار بين اللغة الوطنية ولغة اجنبية أمر غير وارد البتة. ولا رجعة في ذلك. ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن الا فيما يتعلق بالمحتوى، والوسائل، والمناهج، والمراحل والمفهوم العام للغة مدعوة للقيام بالدور الذي يجب أن يعود اليها، اذا عرف أبنائها، بعملهم الشاق وجهدهم الايجابي لتنميتها، كيف يجعلون منها أداة ثقافية وعلمية تدفع مسيرة الجزائر الاشتراكية الى الامام .

واذا كانت مسيرة التعريب قد أصبحت واقعا لا رجعة فيه فان العبء الثقيل المتمثل في الاحكام المسبقة الموروثة عن العهد الاستعماري، وما ألحق باللغة العربية في الجزائر من تخلف، قد أدّى الى عدم امكانية ايجاد حلول لهذا القضية دون توفير ظروف تستجيب لمقتضيات النوعية الرفيعة، ودون مراعاة مراحل ضرورية تستطيع وحدها أن تتغلب على العقبات المادية والمعنوية، ومع ذلك فلا بد من بلوغ الهدف المنشود، ليس فقط لمجرد ارضاء النفس بل لتصبح اللغة العربية، بالصرامة والتبصر وروح المسؤولية، أداة للنهوض، والابداع، والتطور، والرفق، والبحث العلمي، والتحول الاجتماعي .

ان التعريب المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتأ يحقق، من يوم لآخر، تقدماً مرموقاً في الجزائر، ويسمح لقطاعات واسعة، خاصة ضمن الشباب، أن تكتشف نفسها من خلال ممارستها للغة الوطنية. وهذا يعنى موضوعياً، مكسباً واسع المدى، يقطع النظر عن ميزته المشروعة، ذلك أنه يشكل، عملياً، اجابة لاحد المطامح الاساسية التي كان يصبو اليها الشعب الجزائري أثناء الاحتلال الاجنبي، كما يشكل في نفس الوقت محيطاً ثقافياً ونفسياً حقيقياً، من شأنه أن يساعد على اعداد جهاز الدولة، والحزب، والمنظمات الجماهيرية، ومختلف الإدارات، والشركات الوطنية والاجهزة الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية، لتعرب، بالفعل، أكثر فأكثر، مصالحها، وذلك بما تتخذ من تدابير ملائمة. ومن هنا، وبمساعدة ميادير القيادة الثورية الرامية الى التعجيل بالانجاز المنهجي لهذا المشروع العظيم، يتجسم توحيد استعمال نفس اللغة في العمل، والتعليم، والثقافة، وهذا هو الهدف الذي يتطابق، ضمن أهداف أخرى، مع استرجاع جميع المقومات التاريخية للامة الجزائرية .

ان هذه الاستعادة التامة للغة الوطنية، وتكييفها الضروري مع كل حاجيات المجتمع، لا يمنع من التشجيع الاكيد على اكتساب اللغات الاجنبية. وان مثلنا الاعلى، في هذا الصدد، هو أن نحافظ على اصالتنا كاملة مع تفتحنا على الغير، ونتمكن في نفس الوقت من لغتنا، التي تبقى لها الاولوية والصدارة، ومن لغات الثقافة التي تساعدنا على الاتصال المستمر بالخارج، أي بالعلوم، والتقنيات العصرية، وروح الابداع ببعده العالمي، الأكثر خصوصية .

بالعناية. فالعلوم الاجتماعية مثل الفلسفة، وعلم النفس، واللغات الحية، والادب المقارن، والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع هي مما يمكن لمواطن الفرد ان يدرسه بالإضافة الى التكوين الذي يعتمد اساسا على العلم التجريبي والتقنيات المتقدمة. لان العلوم الانسانية تعزز لدى المواطن الجانب العقلاني، وتشحذ روح النقد فيه، وتنمي ميله الى البحث، وتقوى الاسس الايدولوجية لقناعاته الاشتراكية، وتمكنه من وسائل الاستقراء والتحليل ورد الاعتبار للتراث الثقافي الجزائري الشعبي والكلاسيكي الذي بقي حتى اليوم مهملًا، محقرًا ومنقصرًا. ومهما كان نصيب الثقافة الجزائرية من العلم والتكنولوجيا لمواجهة الحاجات الملحة للاقتصاد، فانها ستزدهر وتنمي الحقل الهام المتعلق بمعرفة الانسان ومحيطه الاجتماعي وابداعه الفني المتعدد الاشكال، وبدراسة تراث الماضي والعلاقات الحميمة بين الكائن الانساني والطبيعة.

محو الامية وتعليم الاطفال والكبار

ان القاعدة الاساسية للتغيير الثقافي تتمثل في محو الامية وتعميم التعليم. وان محو الامية التي هي من مخلفات الاستعمار، يجب أن يتعزز في السنوات القادمة ليشمل كل المواطنين، بما فيهم الرجال والنساء، وستوضع جميع مرافق الاستقبال في خدمة هذه العملية الوطنية الكبرى، بحيث يتمكن الشعب في مختلف الاحياء والمداشر وفي قرى الريف الصغيرة من ممارسة حقه في اكتساب المعرفة. ويجب ان لا تتم عملية محو الامية ونشر التعليم القاعدي للكبار بطريقة فوضوية ارتجالية، بل ينبغي ان تعتمد على كل الطاقات المتوفرة، بعد تكوين العناصر اللازمة تكوينًا سليمًا لتساهم، بفعالية، في تعليم الجماهير، وفقا لمنهج تربوية مدروسة، ومضمون ملائم، وبرامج مناسبة، وهذه مهمة من المهام الجديرة بالشباب.

ويجب ان يتجاوز التعليم المخصص للكبار في المدن والقرى مرحلة محو الامية ليصبح قادرا على تلقينهم، في أوقات فراغهم، المعارف الاساسية الملائمة التي تنقصهم، ليتمكنوا من القيام بمسؤولياتهم كمواطنين وآباء، وامهات، وعمال، ومتعاونين، ومنتجين صغار، ورجال ونساء متعطين الى المعرفة، وتواقين الى استكمال اسباب الاتصال بالعالم المعاصر، والتمرس بالقضايا الايدولوجية والتطبيقية للاشتراكية، وادراك الحقائق الوطنية.

ان مسؤولية الدولة، فيما يتعلق بتعليم الاطفال المولودين بعد الاستقلال، كاملة وكلية. ويتمثل الهدف بعد اليوم، في الانتقال الى مرحلة جديدة يسودها الاهتمام بالتنوع. ويتعين تمديد سنوات الدراسة الالزامية بتعميم «المدرسة الاساسية ذات التسع سنوات». وهكذا، فان جميع الاطفال السنين يدخلون المدرسة، بعد المصادقة على هذا الميثاق، سيستفيدون من دراسة كاملة تستمر الى شهادة التعليم الاساسي.

وفي نفس الوقت ستقام عبر البلاد شبكة من الجامعات والمعاهد الجامعية ومدارس التعليم الثانوي.

تلك الاختلافات التي تخلق الآن فرزا خطيرا، وتحول دون الوحدة النوعية الضرورية، بسبب بعثرة الوسائل المادية والبشرية. واذا كانت الاصناف الثقافية الاخرى في الجزائر تفتقر الى تحسين او تغيير في بنيتها ومحتواها الايدولوجي والفكري، فان التربية تتطلب اكثر من ذلك، اذ هي في حاجة الى صياغة جديدة شاملة، والى طرائق تربوية متطورة، والى وحدة قوية تستبعد قيام قطاعين متجاورين، والى اطرار، واختيارات، ومبادئ، ومحتويات جديدة كل الجدة.

وبهذا الصدد، وانطلاقا من المبدأ الثابت لوحدة التعليم، وتوحيد التوجيه الايدولوجي للشباب، وحتى يكفل لجميع الجزائريين في اقرب الاجال نفس التعليم، فمن الضروري ان يدمج التعليم الإصلي والتعليم العام في تعليم عام موحد، وان يدرج النظامان التعليميان في نظام واحد بنفس الروح، ونفس البرامج، ونفس المواد ويدعم فيه تعليم مادة الدين، سواء في مرحلة الدراسة الابتدائية او الثانوية.

ويجب، قبل كل شيء، ان يكون التعليم جزائريا في برامج واتجاهاته، وذلك بالرجوع الى منابع الحياة للتراث الشعبي الثري، وتمتين العلاقة بين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية، ومعرفة المحيط الطبيعي، والواقع الاجتماعي، والتجربة التاريخية والثورية لامة عريقة، قطعت مراحل صبرورها الطويلة الصاخبة بعزيمة وحزم الى ان وصلت اليوم الى الاستقلال القائم على النظم التأسيسية، والى الديمقراطية الاشتراكية. كما يجب ان يوجه النظام التربوي، لا لتهيئة الفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، بل لتمكينه، على الخصوص، من اداء دوره كمواطن واع بمتطلبات الوضع الراهن، وباهتمامات شعبه. وهكذا تجعل التربية المرتبطة بتكوين نوعي سام، من المواطن الجزائري انسانا بناء للاشتراكية.

التكوين العلمي والتكنولوجي

وفي ميدان التكوين سترتكز الثورة الثقافية على التحكم في العلوم والتكنولوجيا اكثر من ارتكازها على المعرفة التقريبية، التي ترمى الى مجرد السمعة الاجتماعية، وسيكون الانسان الجزائري غدا اكثر ميلا الى الدقة العلمية والعقلانية منه الى البلاغة والمعارف المبهمة البالية، دون اهمال مافي التراث العربي الاسلامي من قيم سامية. ونتيجة لذلك لابد، ان يحتل تعليم العلوم، في المستقبل، حيزا اوسع في مؤسساتنا التعليمية، وستدخل الجزائر، بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني، عهد الابداع العصري، وتتمكن من ضمان نجاح الثورة الصناعية والثورة الزراعية. ويجب ان يبسط التحسين التقني، وان يشجع العمال على الاقبال عليه في جميع المستويات، وان يكون جزءا لا يتجزأ من التعليم القاعدي المنظم للكبار.

واذا كانت العلوم والتكنولوجيا تحظيان في التعليم بشيء من الاولوية لتدارك تاخرنا فيهما والتمشي مع مقتضيات التنمية السريعة للبلاد، فان هذا لايعني مطلقا افرادهما

على الموضوعية، وهكذا يتأكد الحق في اعلام جيد لشعب يقيم الدليل القاطع كل يوم على نضجه، وحسه المدني .

مكافحة الانحرافات

ان الثقافة الوطنية، وقد أثريت على هذا النحو انطلاقا من محورها الخاص واعتمادا عليه، ستعزز الجهود التي شرع في بذلها من أجل خلق عقلية اشتراكية لدى المواطنين، ومن ناحية أخرى، ودون الاقتصاد على الجانب الاقتصادي وحده، فان التحويل الاجتماعي يقتضي أن تؤمن للمواطن نوعية الحياة، والكرامة الانسانية، وذلك بفضل التربية والقيم الفكرية والعدالة الاجتماعية والتقنيات، كما يقتضي، كذلك، ازالة المعوقات الموضوعية بكل أشكالها، التي تكسر الركود وتتنافى والمعاني الاخلاقية . ولهذا لا بد أن تقضى الثورة الثقافية في المقام الاول أو تساعد في القضاء على كل البنيات الذهنية الضارة التي تعوق نمونا وتثوره أحيانا رؤيتنا للعالم .

ان هيمنة القطاعية التي طالما استعبدت الفلاحين قد تتجاوز اليوم الارياف الى المدن، وان تأثيرها السيء أصبح يسيطر بوضوح على الكثير من ميادين الحياة الوطنية، وهو تأثير يبرز من خلال تشخيص السلطة واستعمالها جورا، ومن خلال احتقار الجماهير الشعبية . وينبغي أن تقضى الثورة الثقافية على أى سلوك أو أى تفكير من هذا النوع حيثما وجد وخاصة في المؤسسات السياسية والاقتصادية، والادارية، وأن تحارب أيضا الانتهازية، وعدم الشعور بالمسؤولية، والوصولية، والارتشاء، والديماغوجية التي تمثل حالة حادة لتفسخ القيم الثورية .

ان سلوك الموظفين، ورجال الدولة، واطارات الحزب والمنظمات الجماهيرية، والمسؤولين في المؤسسات الاشتراكية، على كل المستويات وفي كل القطاعات، يجب أن يكون في المستوى الذي يجعل المواطن يعتبرهم رجالا، هدفهم الرئيسي هو خدمة البلاد باخلاص، ولهذا يجب أن تحارب كل التصرفات والمواقف البيروقراطية بكيفية حازمة، اذ لا يمكن، بأي حال من الاحوال، ترك الاساليب البيروقراطية تطفئ على المفهوم النبيل والدقيق للخدمة العمومية التي تستهدف مصلحة الجميع، وتعمل لصالح المجتمع .

مقاومة الآفات الاجتماعية

ان الثورة في الافكار لا تنفصل عن الثورة في البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وان المجتمع الاشتراكي تقوده أخلاقيات يجب أن تمثل في احترام مجموعة من المقاييس المتعلقة بالعمل، وأساليب العيش، وطرق التصرف، مثل البقظة والدفاع المستمر عن مبادئ ومكاسب الثورة، والحفاظ على الاملاك الجماعية، واعطاء المصلحة العامة الاسبقية على المصالح الخاصة، والضмир المهني، ومحاربة النقائص والتبذير والتخريب والتعدييات والتهافت على المادة وحب البذخ . ومنها أيضا الحرص على تحسين مستوى التكوين وارهاف الحس المدني، وشحذ روح الانضباط الجماعي . وزيادة على هذه المهام المتنوعة التي يجب أن تؤذيها الثورة

التجهيز الثقافي وتكوين المنشطين الثقافيين

واذا كان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط المسبق لاقامة الاشتراكية ، فان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج الثقافي ونشرها هو أيضا شرط لازم للثورة الثقافية، وهذا يستلزم، حسب ما يقتضيه التصور العصري والاشتراكي للثقافة، توفر أجهزة ثقافية كثيرة تساندها روح التجديد والحرص على خدمة الجماهير الشعبية ووفقا للوجهة التي يقتضيها التقدم، وينشطها اعوان مكونون لهذا الغرض . ان العمل الثقافي ليس قضية تقنيات او مهارة آلية او حذق مهني إخلال من الوعى، بل هو نشاط يستند الى تجهيزات مناسبة، ويقيم انطلاقا من اختياراته، واتجاهاته، ومحتواه، وقدرته على تصوير الحقائق والتطلعات الوطنية . والفنانون والمنتجون الثقافيون لا يمكن ان يبلغوا الجودة في اعمالهم الا اذا كانوا مهئين في ميدان تخصصهم، ومقتنعين بالافكار التقدمية التي يدافعون عنها . ان الالتزام في هذا الميدان يجد مبرراته في كل من النوعية والقناعة .

وعلى الصحافة، والاذاعة، والتلفزة، ودور الطباعة، والمتاحف، ومدارس الموسيقى، والسينما، والمسرح، الى جانب الشبكة الواسعة الكثيفة من المكتبات المنتشرة في البلديات، والاحياء، ومعها الوسائل السمعية البصرية بجميع أنواعها، أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة، مشوقة، كفيلة بالاستجابة للحاجات الابدولوجية والجمالية، مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن . ولهذا فانه يجب على الاختصاصيين، والتقنيين، والمنشطين، وكل الذين يمثلون تلك المؤسسات الثقافية التي يتحتم تطويرها وتحديثها، أن يحصلوا على تكوين دقيق يعصمهم من الارتجال والسطحية . فسياسة الكتاب، مثلا، يجب أن تبنى على أساس الاستجابة للحاجيات المتزايدة لدى الطلبة، والشبيبة المثقفة، والتقنيين، ورجال الثقافة، والباحثين، والعمال الذين هم في طريق التخصص، وبصفة عامة، لدى القراء العاديين الذين يشكل تزايد عددهم في كل الاوساط، ظاهرة حضارية في مجتمعنا الحالي، مجتمع ما بعد الاستقلال .

وبما أن التنشيط الثقافي والتربوي يولى مكانة كبرى للقضايا الابدولوجية والجمالية والتكوينية، فانه يتعين أن يكون الهدف الرئيسي الذي تجند له وسائل الاعلام كالصحافة والاذاعة والتلفزة والمتاحف .

ومن المؤكد أن انجاز المهام الوطنية الكبرى، والمساهمة الجماعية في تنمية المجتمع الجزائري وازدهاره يفرضان أن يسخر كل ما لدينا من وسائل لاعلام المواطنين اعلاما كاملا وتبصيرهم وتقوية دوافعهم .

ان هذا الجانب العملي الهام، في الجزائر اليوم، يجب أن يتوسع في المستقبل، ويجب أن يحدد القانون، تحديدا سليما، دور الصحافة والاذاعة والتلفزة والسينما الطلائعية ومسؤولية هذه الوسائل جميعها في تربية الجماهير . على أنه ينبغي البدء بتكوين الصحافيين وتمكينهم من معرفة القضايا الوطنية والعالية، وتربيتهم على التمسك بالحقيقة، والحرص الدائم

التكوين السياسي

هنا يأتي الدور الهام للوعي السياسي الهادف الى منح كل أنشطتنا واعطاء التكنولوجيا وجهة أكثر تلاؤما مع متطلبات التنمية، والاستقلال الوطني، وتطوير الافكار، ولهذا يتحتم أن تندمج الثقافة بمختلف مظاهرها، من تكوين، وبحث، وترقية اقتصادية واجتماعية، في الجهود الايديولوجية والعمل التربوي المتبصر وهذا البعد الذي أصبح مكسبا، يجب اثرؤه باستمرار لجعله ملائما للواقع ومطابقا لاحداث الحياة الوطنية والدولية، يعتبر بحق ثقافة جديّة مدعومة بايديولوجية سليمة، لان الثقافة الايديولوجية تعمل، بكل مثابرة وفعالية وبعيدا عن الاساليب الرتيبة والشعارات المزيفة، على تكوين الاطارات العليا للبلاد وتنشئ أفواجا غفيرة ومؤمنة من المناضلين والعمال والمواطنين المسؤولين .

وبالاضافة الى ذلك فان الثقافة الايديولوجية الاشتراكية لا يمكن أن تسمح منذ الآن بوجود ايديولوجيات وعادات رجعية واقطاعية وبورجوازية جديدة وغوغائية ترمي الى تكريس الاستغلال والظلمية واحتقار العمال وتخريب الاقتصاد، والاستقلال الوطني .

ثانيا - الثورة الزراعية

ان الثورة الزراعية التي جاءت لتضع حدا لمظالم تاريخية نتجت عن منابر الاقطاعية والاستعمار، تحمل في طياتها كل آمال جماهير الفلاحين وتطلعاتهم، لانها ترمي الى تغيير عالم الارياف، والى تحرره، والى ادماجه في المسيرة الثورية والاقتصاد الوطني الحديث .

ان استغلال الفلاحين الفقراء عبر العصور، ومساهمتهم الفعالة في مقاومة الاحتلال الاستعماري الفرنسي، قد اديا الى جعل مشكل الأرض احدى القواعد الاساسية للحركة الوطنية الشعبية الجزائرية، وعنصرا هاما في ابراز مضمونها الاجتماعي. وهكذا صار الكفاح من أجل التحرير الوطني مدعوما برغبة استرجاع الاراضى والنهوض بالفلاحين اجتماعيا واقتصاديا. ومن المؤكد ان حرب التحرير، باعتمادها، أساسا، على الارياف، قد حطمت الاسس البالية والمعادية للمجتمع التي كانت وصفا ملازما لها، وبنت قوى جديدة شعبية كانت، بفضل كفاحها ومقاساتها، سببا في تعميق المحتوى السياسي والايديولوجي للثورة الجزائرية .

ان الانقلابات السياسية والاجتماعية، التي اتسمت بها هذه الفترة والفترة التالية مباشرة للحرب، كانت سببا في المحاولات التي استهدفت، بواسطتها، نصوص جبهة التحرير الوطني الاساسية، ايجاد جواب للتطلعات المشروعة لجماهير الفلاحين ولطول انتظارهم، ولكن الفضل، في سن قوانين لثورة زراعية حقيقية على اساس من التحليل المنطقي للمعطيات التاريخية وللواقع الذي يعيشه العالم الريفي، يعود الى السلطة الثورية، سلطة 19 يونيو 1965. وفي الفترة الراهنة، وهي فترة دعم للمكتسبات الاشتراكية وتوسيعها الى كل القطاعات، فان المستوى الذي تم بلوغه في تطبيق

الثقافية، فان عليها أيضا أن تقضى على الآفات الاجتماعية، مثل جنوح الكبار والشبان، والدعارة، والسكر، والتسول، التي تسيء الى سمعة البلاد، وتخل بأمن المواطن، وتتنافى مع الاخلاق الاسلامية والسلوك الاشتراكي .

ولكي يتم القضاء نهائيا على كل العقليات الرجعية والتصرفات السلبية والمناهضة للمجتمع، يجب أن يبذل مجهود متواصل في مجال الاقناع تسانده عدالة صارمة وعقوبات ملائمة، وهو أمر لازم لدعم التأثير العميق للثورة الثقافية على الافكار .

وهذا المجهود سيقوم به، وبصفة منظمة، الحزب، والادارات، والمجموعات المحلية والجهوية، والمنظمات الجماهيرية، والمعاهد التربوية، والمؤسسات الاشتراكية .

ترقية المرأة الجزائرية

ان وضع المرأة الذي طالما أضرت به الافكار الاقطاعية والتقاليد المضادة لروح الاسلام التحررية، قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير، بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها، تلازم دركا منحطا وهي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها، حظها الجهل، والاعمال الشاقة باختلاف البيئات التي كانت تعيش فيها، وبالرغم من تحسن حالها الملحوظ، فان ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات الجريئة، وهي ليست مرهونة بالدور الوطني والاجتماعي الذي أدته المرأة بجانب رفيقها الرجل، أثناء الثورة المسلحة، بل هي مطلب تستلزمه روح العدالة، والانصاف، ومنطق التقدم، ومقتضيات الديمقراطية والتنمية المنسجمة السليمة للبلاد، والواجبات المطلقة التي تفرضها وضعيتها كمواطنة في جزائر حرة ثورية اشتراكية. واذا أخذنا بعين الاعتبار أمر تحسين مصير المرأة، فان هناك عدة اعمال من شأنها أن تغير من المحيط الذهني والعرفي السلبي الذي يمس حقوق المرأة المشروعة كزوجة وكأم، كما يمس أمنها المادي والمعنوي. وهكذا، فانه يجب، فيما يخصها، منع المهر الباهظ، واهمال اولادها الصغار من طرف أزواج لا خلق لهم يتركون الزوجات بدون موارد ولا رعاية لاطفالهم. ويجب، كذلك، أن يجعل حد لانتزاع الاطفال، بدون مبرر شرعي من حضانة أمهاتهم وحنانهم، وأن يمنع، علاوة على ذلك الطلاق بدون سبب والذي لا يضمن للزوجة المطلقة أية منحة شرعية، ولاعناية بما تحتاج اليه من أسباب الصحة وغيرها، وأن يجعل حد لاساليب العنف والعدوان التي تتعرض لها النساء، ولاستغلالهن على أيدي فئة من العناصر المضرة بالجمع. ومهما يكن من أمر، فان المرأة هي أجدر وأحسن محام ومدافع عن حقوقها وكرامتها، تقوم بذلك انطلاقا من سلوكها وأخلاقها، وارتكازا على كفاح متواصل ضد المفاهيم السيئة، والاحكام المسبقة، والنوايا الجائرة، والمظالم والاهانات. أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، فانها لا تزال ملتزمة بالنهوض بتربية المرأة الجزائرية، ومصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها اللازمة .

الطريقة الاشتراكية للانتاج التى انتجتها الثورة الزراعية ، تعيد الارض لمن يخدمها مباشرة ، وتنظم المستفيدين داخل اجهزة جماعية وميدانية للانتاج والتسيير.

ومن بين اشكال التسيير التى تقرها الثورة الزراعية، ان التعاونية تمثل نوعا من التجمع الديمقراطي، كفيلا بتحقيق وتوسيع الاشتراكية فى الميدان الفلاحى، وبالفعل فانه اذا كانت معركة الانتاج من اهم الضروريات فان خلاصتها تبقى هى نجاعة الاسس التى وضعت سواء فى مستوى الانتاج او فى مستوى الخدمات التى يستلزمها الانتاج . وبهذا الصدد ينبغى توضيح بعض معطيات المشكل المتعلق باختيار انواع التسيير الاشتراكى فى علاقاتها بمعركة الانتاج التى هى من اهتمامات الساعة. حقا ان التعاونيات تشكل، بالنسبة للفلاح، ضربا من التنظيم يناسب التسيير الجماعى لوسائل الانتاج، كما ان مختلف انواع التعاون تسهل التكيف المرن مع الظروف الثقافية حسب مفهومها العام والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يتميز بها الوسط الريفى. واذا كان التعاون فى المجال الفلاحى قد مكن فى العالم، خلال الثلاثين سنة الماضية، من الوصول الى تنمية وفعالية اقتصادية لاجدال فيها، فمن الجدير بالملاحظة ان وظيفة الانتاج، داخل مجمل عملية اضاء مزيد من القيمة عليها فى القطاع التعاونى، تتطلب، لتتم فى احسن ظروف ممكنة، صيغا مناسبة من التسيير تفرضها الحقائق الاجتماعية والثقافية لحياة الانسان، فضلا على المقتضيات الاقتصادية والتقنية. ففى النظام الاشتراكى لا يحكم على شكل من اشكال التسيير الا من خلال النتائج المترتبة عليه، وان احسن شكل للتسيير هو ذلك الذى يعود باحسن مردود فى الانتاج. ومع هذا يتعين الوصول فى اقرب الاجال الى تصور موحد للمبادئ العامة لتسيير القطاع الفلاحى. وعلى مر الايام، وبمساعدة وعى الفلاحين المتزايد، وتمكنهم من التقنيات العصرية، وبفضل مناهج تنظيمية وفلاحية ملائمة للبلاد، فان الثورة الزراعية التى تقترح اشكالا معينة، واحيانا متطورة لتحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، ستكتشف بنفسها التصحيحات الضرورية، وستحقق مكاسب اخرى يفيد منها عالم الارياف الذى انتشلت من حياة هامشية كانت كلها حيفا وقسوة. وعلى سبيل المثال، فان المجموعات الموكول اليها استصلاح الاراضى تمثل منذ الان، العمل الرائد الذى يقوم به الفلاحون فى المستقبل، لاضافة اراض جديدة ومساحات مروية، للاقتصاد المعيشى .

ليست الثورة الزراعية مجرد عملية اصلاح عقارى يقتصر على اعادة النظر فى تقويم مساحات كل قطعة من الارض، او على تجديد استغلالها، وليست مجرد عملية اصلاح زراعى تنحصر فى تحقيق سياسة ترمى الى الحد من الممتلكات الكبرى واعادة توزيع الاراضى على الفلاحين، وانما هى فوق هذا وذاك، ومن خلال تصورها للانتاج تتوفر على الشروط الملائمة لتحديث تقنيات الانتاج واجراء استصلاح مركز للاراضى عن طريق تخطيط شامل للاعمال التى تتضمنها الانشطة الفلاحية

الثورة الزراعية، يجعل القطاع الفلاحى المسير ذاتيا والفلاحين الفقراء من بين القوى الطلائعية للاشتراكية .

وما كان للثورة الزراعية، بعد ما استهدفت التحويل الجذرى للجمع ريفى بقى طويلا حبيس اسس اجتماعية - اقتصادية جائرة ومنحطة، ان تكتفى بمجرد توزيع الاراضى من دون ان تمكن فى نفس الوقت كافة الفلاحين من بلوغ ظروف العيش والعمل، الملائمة للمبادئ الاشتراكية ومقتضيات التقدم .

ان الثورة الزراعية بتوسيعها هياكل الانتاج والاستثمارات واستعمالها استعمالا احسن، وبتحويلها الكامل للعلاقات الاجتماعية، لتستهدف :

أ - تحويل العلاقات والصلات الاجتماعية ودعمها بجهاز يتضمن اساليب جديدة للتسيير، واحداث القرى الاشتراكية .

ب - تنظيم مصالح متصلة بالانتاج، وذلك بفضل سياسة للتسويق واسعار تضمن لحصيلة العمل الاجر اللائق بها .

ج - تحديث مناهج الانتاج وتقنياته، بفضل طرق جديدة للتسيير تعتمد على مساهمة حقيقية للعمال وعلى مكافحة التفتت .

وهكذا فان الثورة الزراعية تعمل فى الارياف على تحطيم الاسس المادية والمفاهيم المعادية للمجتمع المتمثلة فى استغلال الانسان للانسان، وتجريد الملاك المتغيين مما يملكون، وكذلك كبار الملاك والمربين للعواشى الذين كانوا يتحكمون فى وسائل العيش والانتاج للفلاحين والرعاة، دون ان يشاركوا بانفسهم فى العمل مباشرة، ويعملون على ابقائهم فى تبعية اقتصادية كاملة .

وقد استطاعت الثورة الزراعية بتفكيكها اوصال الملكية العقارية الكبرى وتحديدتها كل المساحات الزراعية وعدد النخيل، ورؤوس الماشية، ان توزع على الفلاحين بدون ارض، وعلى الرعاة المستغلين، وسائل الانتاج التى كانوا فى حاجة ماسة اليها ليعيشوا حياة كريمة، وان تعطى عملهم معناه كاملا، وان تساهم فى ترقيتهم كائنات احرار. وبعملها هذا تمكنت الثورة الزراعية من تحطيم قيود النظام الاقتصادى القديم القائم على التبعية والاستغلال العشائرى، مع ارساء قواعد لعلاقات اجتماعية جديدة فى الوسط الريفى .

وبهذا الصدد فان الثورة الزراعية تستبدل الاستغلال الاستعمارى والاقطاعى بنظام اشتراكى يضع حدا لتلك الازدواجية المعهودة بين القطاع التقليدى والقطاع المتطور ، وتوجه، بكيفية خاصة، الانتاج نحو تلبية الحاجات الوطنية ، وتزيل التغييب والخضوع لنظام عشائرى مستغل، وتقضى على « الحماسة » والاصناف المماثلة لها فى المراسى، كما انها تقضى فى نفس الوقت على كل اشكال المضاربة التجارية المتعلقة بالموارد المائية، وذلك بتأمين هذه الموارد .

واهم شيء يتلخص في الآتي :

1 - ان تكيف جميع المصالح المساعدة للإنتاج (كتقريب المفاهيم الى الازدهان، والتموين، والتمويل، والتسويق، والتنشيط السياسي والاداري) تكييفا سريعا مع الوضع الجديد .

2 - ان تكون مساهمة الفلاحين الصغار والمستفيدين وكذا مساهمة الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في اتخاذ القرارات والقيام بالمراقبة على ما يجري تطبيقه من الثورة الزراعية، افضل من ذي قبل .

ان ضرورة مواصلة العمليات في مجال الثورة الزراعية وتدارك النقائص التي ظهرت اثناء التطبيق، هي التي تحدد المهام الحالية والمستقبلية .

اما النقائص التي تمس الجانب السياسي فستعالج تدريجيا بفضل اسهام وتعبئة اوسع للفلاحين الفقراء داخل الاتحاد الوطني للفلاحين، في اتخاذ القرارات وعمليات الانجاز الخاصة بالثورة الزراعية. وفيما يخص النقائص التي تمس الجانب المادي فانها الآن على وشك الزوال بفضل ما اقيم وعزز من هياكل للدعم تتكيف مع الوضع الجديد .

ان المشاكل الكبرى التي يتوقف عليها نجاح الثورة الزراعية تكمن في التوعية السياسية للفلاحين، ثم الانتاج والتسويق وتحسين دخل المتعاونين الجدد وسائر الفلاحين .

وتتمحور هذه الاهداف حول فكرتين رئيسيتين ترتبطان ارتباطا وثيقا، وتتلخصان في تعزيز القواعد المادية وهياكل الارتكاز التي يعتمد عليها الانتاج الفلاحي من جهة، والعمل على سد حاجات الفلاحين وجميع سكان الارياف من جهة اخرى. وعلى الثورة الزراعية ان تجعل، وجوبا، من هؤلاء الفلاحين الصغار والمتوسطين، حلفاء لها يستفيدون من التسويق والخدمات المبذولة لهم، وعليها ان تبعث في نفوسهم رغبة في تعاون متزايد، ويمكن ان يكون هذا التعاون في بدايته على اشكال تنظيمية بسيطة ثم تكتمل فيما بعد .

اما فيما يعود الى المهام الاخرى المتوسطة المدى، فان الزراعة لا يمكن ان تنمو دون ان ترتبط بالقطاعات الاخرى. ويجب على هذه الاخيرة ان تراعى نوعية التربة، لان التبديل في استعمال الاراضي يعتبر خسارة كبيرة بالنسبة للمجتمع بأكمله لانه في حاجة الى رعاية كل الاراضي القابلة للزراعة في البلاد وتوسيع رقعتها بردها للزراعة بكيفية مستمرة .

وتندرج في اطار الاعمال المتوسطة والطويلة المدى بعض المهام، مثل مكافحة النزوح الريفي وكذلك المشكل الكبير الذي يتمثل في البنيات الاساسية الاقتصادية وكيفية تنويعها .

والرعوية. ومما تجدر الاشارة اليه من بين منجزات الثورة الزراعية تأميم موارد المياه وسياسة التشجير .

والثورة الزراعية في مناطق الرعي، هي من الضروريات الهامة ولا يقل شأنها عن احياء ما تبقى لنا من غابات وعن توسيع مساحاتها، فانها تهتم صغار المربين للمواشي، والرعاة الذين من جراء بؤسهم الشديد ومالهم من وسائل انتاج رديئة وغير مضمونة، ومن جراء انتابهم الى مهنة طالما مسها الازدراء في العهد الاقطاعي، كانوا يعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية كادت تجعل منهم فئة من المنبوذين في المجتمع. والاغراض التي التزمت الثورة الزراعية بتحقيقها في السهوب والاراضي الرعوية، هي تنظيم الوظيفة الرعوية على اساسي علاقات اجتماعية - اقتصادية جديدة، واعادة الاعتبار لمكانة الرعاة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائل الانتاج لصغار المربين، وصيانة المراعي بكيفية معقولة، والسعي المتواصل المتمر الرامي الى تحسين وصيانة الموارد المائية المخصصة لانجاح هذه السياسة الرعوية ولاستصلاح اراض جديدة في السهوب .

ليست الثورة الزراعية عملا يرمى الى تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، بل هي ايضا عمل سياسي واسع النطاق يتناول في الوقت نفسه، الفلاحين الذين لا ارض لهم والفلاحين الصغار، وفيما يخص هؤلاء الفلاحين الصغار فان الثورة الزراعية قد استطاعت ان تحسن الظروف التي تم فيها ادماجهم في عملية التنمية الوطنية، واعتمدت في ذلك بصفة خاصة على ما اجرته من تطوير واحكام للسياسة التي توختها في اعادة توزيع الدخل في الارياف ويتمثل ذلك في توزيع الاراضي، وبناء القرى الزراعية الاشتراكية، وانجاز المخططات الانمائية على مستوى البلدية، والغاء الضرائب، وضمان دخل ثابت ومناسب وحمل الفلاحين على ادراك ما للارض من قيمة نفسية وما يترتب على ذلك من ضرورة استغلالها كاملة وعلى الدوام وضرورة الحفاظ عليها .

وهكذا أصبح صغار الفلاحين اليوم يندمجون في القطاع الاشتراكي الجديد، وهذا السبيل الذي انتهجه الثورة الجزائرية، من خلال الثورة الزراعية هو بالنسبة لها خير ما يمكنها ان تنتهجه لكسب حلفاء لها وتبرير غايتها في الارياف .

ان الثورة الزراعية هي التي اقامت في الارياف حياة سياسية واجتماعية مبنية على الديمقراطية كما انها نشطت، بحركة ديناميكية، جميع الهيئات والمؤسسات الادارية والسياسية المعنية بتنمية العالم الريفي .

ان انجاز عملية ذات اهمية بالغة، مثل الثورة الزراعية، لا تتم في جميع الاحوال من دون بعض النقائص ولذلك فانها تقتضي عملا دقيقا ومنسقا لا يفرط في شيء حتى لا يبقى مكان الا وقد انتهت فيه عمليات التأميم وتوزيع الاراضي، ويكون اختيار اشكال التعاونيات اختيارا موقفا مع تدليل الصعوبات الخاصة بالاسكان في اقرب وقت .

ان الثورة الزراعية بما لها من حركية ذاتية تبدو للوجود كأنها عامل تقوية لمقدرة الفلاح على القيام بدوره السياسي والاجتماعي على أكمل وجه، وعلى أن يكون عنصرا واعيا في الثورة الاشتراكية وأحد محركات التنمية المنسجمة للبلاد. ان الثورة الجزائرية تضع تحت تصرف الفلاحين الفقراء الذين طالما عاشوا مهضومي الحقوق ومحرومين من العيش الكريم، كل الفرص الايجابية ليتحرروا وليغيروا محيطهم الجغرافي وظروف حياتهم ويحققوا ازدهارا لشخصيتهم ويكونوا مواطنين في عالم جديد هو من صنع الثورة بفضل ما يقدمونه من عمل منتج، وما يحدوهم من تطلع الى الرقي .

وعطفا على ما سبق، فان تغيير البنيات الزراعية البالية، بالإضافة الى ما بلغتته الحركة التعاونية من السعة والتأثير، وما أدخل فيها من تقنيات جديدة في مجال العمل، والتنظيم الاجتماعي، ومن ازالة للفروق ذات الصبغة الاستعمارية بين قطاعين اثنين : تقليدي وعصري، ازالة فعلية تجعلهما يسيران نحو مستوى واحد من الرقي، هي اعمال تدرج اليوم في الواقع الجزائري بفضل الثورة الزراعية. وزيادة على كل هذا، هناك مآثر أخرى ملموسة تتسع وتقوى على المدى المتوسط والبعيد على الرغم من الصعوبات التي تعود الى البيئة ونقصان التجربة في البداية، وكل المعارضات والاعمال التخريبية والعادات الذهنية المتخلفة، وذلك كله يشكل مجموعة من المكاسب والوسائل الموضوعية تعمل من أجل القضاء على استغلال الانسان للانسان الى الابد، وعلى دعم الكفاح ضد البطالة والتشغيل المحدود وعلى تدارك التأخر ووقف النزوح نحو المدن، وضمان نوعية معينة من المعيشة في الارياف التي أصابها الحرمان، منذ أمد بعيد، واحداث وعي سياسي في نفوس الفلاحين الفقراء وشعور أقوى بحقوقهم وواجباتهم، والتوصل الى جعل القرية الاشتراكية البوتقة الحقيقية لمجتمع الغد العالي، المتحرر من الحاجة تمكينا للجماهير الريفية من تولى ادارة شؤونها العامة في اطار مؤسسات بلدية ملائمة .

ان المجتمع الفلاحي الجزائري لا يزال يعترض طريقه الكثير من العقبات ومن أخطرها مخلفات الروح الاقطاعية، والميل الى التبذير، والبيروقراطية، والحق الذي يكتنه له الوسطاء والسماسرة، الا أن كافة العمال الذين لهم وعي تام وفعال بمعنى التضامن الاجتماعي، سيساعدونه في هذا المسعى العظيم في سبيل البقاء والترقية بعد كل ما أصابه من المحن الموهلة التي أوشكت أكثر من مرة أن تقضي عليه. ولئن كانت الدولة تبذل الاموال الطائلة للنهوض بالزراعة وانعاشها، وتوفر كل ما لديها لتعزير الفلاحين وامدادهم بالمساعدة المادية والتقنية. فان الجهود الشخصية التي يبذلها المنتجون الصغار ومستفيدو الثورة الزراعية، وعمال القطاع المسير ذاتيا هي التي ستحقق، في نهاية الامر، النصر في معركة الانتاج .

ثالثا - الثورة الصناعية

ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصادا بالي الهياكل، مبنيا على الزراعة واستغلال المواد الاولية، منتجها أساسا نحو

ان علاج النزوح الريفي يكمن في اقدامنا على بعض الاجراءات المتعددة الاشكال، لنتمكن من وقف انتقال احسن العمال الزراعيين الى القطاعات الاخرى، وسيتم ذلك بجملة من التدابير كاعتمادنا سياسة عادلة وفعالة للدخل، تجعل العمال الزراعيين يتمسكون اشد التمسك بالارض وبمهنتهم الفلاحية. وتستند سياسة الدخل هذه قبل كل شيء، على ضرورة تدارك الفرق المتمثل في مستوى المعيشة بين الارياف والمدن.

اما بث روح المسؤولية في نفوس الفلاحين، وحملهم على خلق محيطهم الخاص بهم بأنفسهم، وتحسين هذه الروح بشتى الوسائل، السياسية منها، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، داخل قرى اشتراكية تناسب حاجياتهم وما تعودوه من اساليب الحياة والعمل، فستساهم كلها في تسوية مشكل النزوح من الارياف .

وما بقي بعد ذلك سوف يتولى معالجته العمل القاشي بمحاربة الفروق الاقتصادية، والاجتماعية، القائمة بين الحضر والبادية، أي يوم تتوفر لدى الفلاح الخدمات الصحية والثقافية والتجارية التي يعاني اليوم من فقدانها، وهذه احدى الوظائف الاساسية للقرى الاشتراكية .

واخيرا يجب على الثورة الزراعية ان تولى عناية اكبر في المدى القريب والمتوسط والبعيد، مهام البحث عن انسب الظروف لاستثمار الامكانيات العقارية المتوفرة في كافة ارجاء البلاد، ثم تلقين التعاونيين والفلاحين طرائق تمكنهم من تجويد واحكام تنظيم العمل، واساليب التسويق، ويجب على القطاع الزراعي، في اول مرحلة، - وهو امر بديهي - أن يعمل جاهدا في سبيل تحقيق الاستقلال الغذائي، ويعنى هذا انه سيحاول الا يحقق الاكتفاء الذاتي المطلوب فحسب، بل ان يكون أيضا مصدرا من مصادر التراكم، ومن ثم تنضج حاجتنا الماسة الى تحديد المقاييس والمعايير الاكثر نجاعة، والكفيلة بتحسين احوال المعيشة لدى الفلاحين .

ان الثورة الزراعية، بقلبيها البنيات والتنظيمات القديمة، ترمي الى تغيير انسان الريف، كما تهدف الى تحقيق اشتراكية الزراعة.

وهي لن تتقدم خطوة الى الامام ما لم تتوصل الى تغيير ذهنية الفلاح، والقضاء على ما في عقله من بنيات بالية تتصل بالفكر والعمل ورؤيته للعالم، وبهذا صارت الثورة الزراعية اداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية الرامية الى التحويل الجذري للعقليات واساليب العيش، وكذا العلاقات الاجتماعية، ولهذا، فكل عمل من اعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل من الشروط التقنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ولا سيما ان الفلاح وعالم الارياف برزا كلاهما من عهد متجمد كانه على هامش الزمن اذا ما قورن بالحياة الحضرية، واصبحا يشعران بحاجة ماسة اكيدة الى تجديد جوهرى شامل للانسان ومحيطه الطبيعي .

وتتضح الآفاق الاشتراكية للثورة الصناعية كذلك من خلال الكيفية التي تسير بها وحدات الإنتاج. فالدولة الاشتراكية التي تقوم بدفع الثورة الصناعية وانجازها، تنظم المشاركة المسؤولة للعمال في تسيير المؤسسات. وهذا جانب هام آخر من جوانب الثورة الصناعية التي تهدف الى توفير الشعور بالمسؤولية لدى العمال، وترسي قواعد التسيير الديمقراطي لوحدة الإنتاج.

وأكثر من ذلك، فإن الثورة الصناعية تحدث تغييرات عميقة في عقلية الاطارات، والعمال، والفلاحين، وكل افراد الشعب، بما تؤدي اليه من رفع للمستوى العام من الناحيتين العلمية والتكنولوجية وما تستلزمه من تفتح على الطرق العصرية في العمل والتنظيم.

وهكذا، فالثورة الصناعية تفرض ايجاد أنشطة صناعية في جميع مناطق البلاد لتستفيد كلها من التحولات الكبرى التي يحدثها في المجتمع، نظام الانتاج الصناعي.

فاللامركزية تتيح بالفعل لمجموع الشعب وخاصة سكان الارياف، الاخذ بقسط من الانتاج الصناعي الذي يغير بصفة جذرية، ملامح البلاد، بادخال مناطق الوطن كلها في عصر الحضارة الصناعية.

ان الثورة الصناعية بهذا المعنى، عامل حاسم في تنمية البلاد من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهي بكل تأكيد لاتهدف الى مجرد انماء قطاع اقتصادي معين. واذا كانت الاشتراكية تقتضي الانماء الاقتصادي، فإن هذا الانماء في حد ذاته ليس هو التنمية ولا الاشتراكية من باب اولي، وهذا ما يتجلى بوضوح في بعض بلدان العالم الثالث التي ما زالت تحفل طابع التخلف بالرغم من توفرها على امكانيات صناعية هامة. فالصنيع لامعنى له الا اذا اتاح دعم الاستقلال الوطني وتقوية الاشتراكية.

ومما يترتب على انتهاز مثل هذه السياسة هو تأكيد الاختيار الاشتراكي، باعتباره الطريق الوحيد الممكن لتحقيق التنمية. اما الاعتماد على صيغة اخرى في التصنيع تكون مماثلة للمنهج الرأسمالي الذي يسلكه المستثمر الخاص، والذي يقتصر معنى المردودية فيه، على تحصيل الربح والتنمية الفورية لرأس المال دون ادنى مراعاة لاولويات التنمية الوطنية، والذي يسعى فيه المستثمر للاستحواذ على فائض الاستثمار لفائدته الخاصة، فان ذلك يقضى بتحمل التنمية البطيئة، والتنازل نهائيا عن تدارك ما تراكم من تأخر عن الامم المتقدمة. وبدلا من انتظار توفر الظروف الملائمة للصناعة، وانتظار تطور الانسان والوسط الاجتماعي الى الحد الذي يجعلهما مهيأين للدخول في العهد الصناعي، كما تقول نظريات التنمية التي تحاول الدوارة الرأسمالية اقناع شعوب العالم الثالث باعتمادها، فإن الثورة الصناعية تنطوي على شيء من تقديم الصناعة على اعداد البيئة الصناعية اللازمة للأنشطة التي تحدثها. لذلك تشتمل السياسة

تصدير المواد الخام، ومتميزا، على الاخص، بانعدام القاعدة الصناعية.

وان دعم الاستقلال وبناء الاشتراكية، واردة التنمية الاقتصادية، تتطلب أكثر من مجرد انتهاز سياسة تصنيعية جريئة، بل تقتضي القيام بثورة صناعية حقيقية.

ولا يمكن أن تنحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، لان مفهوم التصنيع ليس مجرد وسيلة للانماء الاقتصادي، بل ان مضمونه يتوقف على الاهداف التي يرمى الى تحقيقها لانه يندرج في مسيرة ثورية، ويكون أحد مقومات الثورة الصناعية.

ان للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية. ذلك انه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل، ضمن اهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الانتاج، الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للانسان، واعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد.

وترمي الثورة الصناعية الى احداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة اساسية، على قطاع الخدمات، والأنشطة الزراعية، الى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الانتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي الى تنمية شاملة منسجمة، وذلك بتوسيع المناهج الصناعية الى جميع القطاعات الانتاجية.

وبذلك تندرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق، وابعادها السياسية، ترسي القواعد المادية للاشتراكية، التي يقاس واقعها بالاساس الاقتصادي الذي تركز عليه.

ذلك أن الاختيار الاشتراكي، في الجزائر، ينبع من مفهوم الاستقلال الوطني ويستلزم الاستقلال الاقتصادي.

ويقتضي تشييد القاعدة المادية للاشتراكية انشاء صناعة متطورة ومتنوعة، تمتد الى كل الفروع. وهذه الصناعة ضرورية لسير اقتصاد عصري، متحرر من التبعية الاجنبية.

ومن ناحية اخرى فان الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى العيش لكل مواطن. فهي ليست مجرد أسلوب للانماء الاقتصادي، وتراكم رأس المال، بل انها تهدف الى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، واعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة.

ان الثورة الصناعية لا تندرج في المنظور الاشتراكي، بحكم غاياتها الاجتماعية فقط، بل تندرج في هذا المنظور على الاخص بما تتيحه من توسيع وتقوية لـ «البروليئاريات» باعتبارها عنصرا اجتماعيا ثوريا.

كل دقة وحزم، كما تتطلب توفير الاطارات المجربة ويدا عاملة تزايد كفاءتها باستمرار. ان الثورة الصناعية لا تقوى ولا تتقدم اذا اكتفت البلاد بأساليب الانتاج الصناعى المتماشية مع ضعف امكانيات الانجاز والتسيير التى تتميز بها حالة التخلف الموروثة عن العهد الاستعماري .

فبمواجهة المصاعب والتحديات التى تثيرها أنظمة الانتاج الصناعى الحديث، تتمكن الاطارات من تحصيل المعارف والتجارب الضرورية لانشاء وتسيير وحدات الانتاج، مما يؤدي الى دفع الثورة الصناعية الى الامام .

وهذا لا يقتضى أبدا، انتهاج سياسة تعتمد دائما التكنولوجيات الاكثر تقدما بصفة آلية وبدون ترو، بل ان المطلوب هو ان تشمل الثورة الصناعية كل الفروع التى يتألف منها، ويتميز بها، وجود صناعة عصرية، ثم تتعمق فى الفروع التى تنتمى بطبيعتها الى التكنولوجيا المتطورة. ومن البديهي أيضا ان تحسين المستوى التكنولوجى للعامل يتماشى مع ارتفاع مستوى انتاجيته، الذى يتحكم، الى حد بعيد، فى ارتفاع دخل العامل وتحسين ظروف حياته .

وباستثناء الميادين التى لا مناص فيها من اللجوء الى ذروة التكنولوجيا، فان اعتمادها يجب ان يرتبط بتحسين الانتاجية. أما التكنولوجيا المتوسطة أو الاقل تعقيدا فانه ينبغى الإبقاء عليها فى المنشآت القديمة، أو استعمالها فى منجزات جديدة، شريطة أن لا يحول ذلك دون تحسين مستوى التاهيل لدى العمال، وأن لا يؤدي بأجورهم الى التجميد الذى يضر بمستوى معيشتهم .

فالتكوين المهني المنظم فى البلاد على أوسع نطاق، والجهود الرامية الى تحسين تاهيل العمال بصفة دائمة، تمكن هؤلاء من التكيف أحسن فأحسن مع متطلبات التكنولوجيا العصرية .

ان الثورة الصناعية تخلق أثناء مسيرتها كل العوامل الكفيلة بتقويتها، وتفرز ما يلزمها من العناصر التى تضمن لها التقدم. فلا التكوين الضرورى للكفاءات اللازمة لتسيير المؤسسات الكبرى، ولا الروح الخلاقة والجرأة المبدعة، ولا القدرة على التصرف، يمكن لها أن تبرز اذا لم تمنحها مسيرة الثورة الصناعية الفرص التى تتيح لها ذلك بالفعل .

وينبغى أن تشمل الثورة الصناعية التحكم فى سلسلة متزايدة من العمليات الصناعية بتنوع فروع الصناعات الموجودة فى البلاد .

وعليها أن تمد البلاد بوسائل التنمية، وذلك بجعل الانتاج الوطنى قادرا على تلبية أهم حاجاتها من المواد الاستهلاكية والمواد التجهيزية .

ان الثورة الصناعية تهدف الى ازالة البنيات الاقتصادية الاستعمارية التى تبقى بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات المصنعة. كما ترفض بنيات الاستعمار

التصنيعية فى استراتيجيتها، على أنشطتها ترمى الى اعداد البيئة وتهيئة الناس للمهام الجديدة التى تنتظرهم. وتحدث هذه الأنشطة فى الاقتصاد اختلالا لا يلبث ان يتحول الى دفعة كبرى تصبح بدورها قوة تجر باقى قطاعات النشاط الوطنى. وبهذا تؤدي الصناعة بفضل ما لها من قدرة معروفة على التكاثر فى شتى المجالات الى احداث البيئة اللازمة لازدهارها، حتى وان لم يتم اعداد ظروف استقبالها فى مرحلة سابقة .

على ان اختيار مثل هذه السياسة يترتب عليه امر بالغ الاهمية، يتمثل فى ان انجازها لا يمكن ان يتم الا بالاعتماد على النفس. فالعالم الرأسمالى لا يستطيع أن يساهم فى سياسة ليس من شأنها ان تعود عليه بالربح المحقق، الذى ينشده فى صورة فوائد ضخمة وفورية. ولا يمكنه أن يوافق على سياسة تعتمد نمطا من التنمية يتعارض بشدة مع اساليبه فى النهب والسيطرة، التى تجعل كثيرا من شعوب العالم الثالث تتعرض لاستنزاف ثرواتها، وسلب ثمرة جهودها، وتقاسى من وضعية التأخر التكنولوجى المتزايد باستمرار .

ان هذا التصور للثورة الصناعية يؤدي بنا الى تحديد اختيارنا فى ميدان التصنيع وفقا لتلك المقومات وهذه الغايات .

وللتمكن من بلوغ هذه الغايات يجب أن ترسى الثورة الصناعية أسس صناعة قاعدية، قادرة على خلق صناعات جديدة يؤدي اتساعها بدورها الى احداث حركية كبيرة فى تنمية الاقتصاد بصفة عامة، وتنمية الصناعة بصفة خاصة .

ان الثورة الصناعية ترمى الى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا .

ذلك، أن العلم والتكنولوجيا هما المنطلق الاساسى لكل العمليات الانتاجية فى العالم المعاصر. فالتحكم فيهما، من الجانب النظرى والتطبيقي، يشكل أحد المقومات اللازمة لتحقيق التنمية المستقلة والعاجلة للبلاد، وركيزة لكل تغيير اقتصادى واجتماعى .

ثم ان الثورة الصناعية، من ناحية أخرى، تشكل مدرسة واسعة للتكوين العلمى والتكنولوجى بفضل تعدد وتنوع وحدات الانتاج الصناعى فى البلاد. فالتكوين الذى تتلقاه الاطارات فى الجامعة ضرورى لهم، ولكنه غير كاف للتحكم التام فى العلم والتكنولوجيا بل أن عليهم، زيادة على ذلك، أن يستخدموا معارفهم فى حل المشاكل التقنية المموسة التى تتولد عن اقامة الصناعات وتشغيلها فى الظروف الخاصة بالبلاد .

وبهذا الصدد، فانه يستحسن، مع تزايد الاطارات المكونة لتشغيل الحريجين منهم فى المؤسسات والادارات بعد تخرجهم، وتكليفهم بأعمال ميدانية ملموسة، قبل أن تسند لهم المسؤوليات، وخاصة على مستوى الادارات المركزية .

ان أهم انتاج صناعى يتم فى وحدات كبرى تستخدم التقنيات المتطورة، وتشكل مجمعات ضخمة، وتتطلب اقامتها وادارتها

يصبح فيه تحسن ظروف الحياة واقعا ملموسا لكل فرد، في كل ركن من اركان البلاد.

ان سياسة التوازن الجهوى تندرج في اطار منظوم اشتراكي لتهيئة اقاليم البلاد تهيئة محكمة وفقا لما تقتضيه التنمية في كل منطقة، وذلك عن طريق الاسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا تتوفر بالضرورة على احسن الظروف الملائمة للتنمية. وتؤدي بهذا الى توظيف استثمارات متوالية في مجال هياكل الارتكاز الاضافية التي توفر شروط الانطلاق الاقتصادي. ان الامر يتعلق بالقضاء في اكثر جهات البلاد حرمانا، على جيوب الركود، واقامة القواعد اللازمة لتطور نشيط، يستمد طاقته من ذاته.

ان التوزيع الدقيق للاستثمارات عبر انحاء البلاد، يجب ان يتجسم من خلال استثمار موارد كل جهة. وهو ما يتطلب دمج التخطيط الجهوى ضمن التخطيط الوطنى وتوزيع الاطارات توزيعا عادلا بين مختلف جهات البلاد. كما يتطلب توزيعا متوازنا للأنشطة الاقتصادية عبر البلاد وكذلك الاستخدام السليم للتربة من اجل تطوير التنمية في اطار متجانس، وتأمين الحفاظ على الاراضى الزراعية. وهذا يستلزم على الخصوص رؤية متناسقة لتنمية هياكل الارتكاز في البلاد، كما يستلزم تصورا عقلانيا لتنظيم المراكز العمرانية انطلاقا من تناول عصرى لقضايا العمران.

وهذه السياسة، اذ تستهدف ترقية كل فرد بدل العمل على تحقيق تطور اجمالى غير متساو، تستجيب بكيفية ملموسة للمسيرة الهادفة الى خلق ديمقراطية اشتراكية حقة. فهي مبنية على توزيع متجانس بين الجهد المبذول لتنمية منشآت الانتاج وبين توسيع شبكة التعليم والتكوين المهنى ونشر الثقافة. وهى بذلك تعد المواطن اعدادا كاملا للقيام بدوره الاقتصادي والاجتماعى. ان توسيع الأنشطة الاقتصادية بكيفية لا تراقفها تنمية ثقافية وعلمية وتكنولوجية، ستؤدي الى استغلال سكان المناطق المحرومة التي يقتصر دورها آنذ على توفير اليد العاملة الرخيصة لعدم تخصصها.

واذن فسياسة التوازن الجهوى تخلق، في شمولية تصورها الظروف التي تكفل تنمية الجهات بواسطة سكانها، وتحول دون استفادة اشخاص قادمين من مناطق اكثر حظوة من وظائف العمل التي تخلق في المناطق الفقيرة. كما تهدف الى تصحيح قاعدة تقسيم العمل التي تقضى بأن تقدم بعض المناطق اليد العاملة غير المتخصصة، بينما تقدم اخرى الفنيين المؤهلين لتنظيم وتسيير الوحدات الانتاجية. وهى زيادة على ذلك تحول دون ان يتفاقم انعدام المساواة في المداخل، ودون ان تتضاعف الفروق الاجتماعية، والثقافية بين مختلف الجهات، بحيث يحقق بعضها تطورا متزايدا بينما يزداد فقر الاخرى في الامكانيات البشرية والمادية.

ومن اجل هذا، تولى سياسة التوازن الجهوى أهمية خاصة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية

الجديد والامبريالية التي تحاول، بحجة توزيع عالمى جديد للعمل، أن تنقل الى بلدان العالم الثالث الصناعات التي تعتبرها البلدان المتقدمة قليلة الفائدة على اراضيها، والتي تريد مع ذلك الاستمرار في مراقبتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عندما تنجح في اقامتها بالبلدان النامية. وتلك هى المميزات التي تتيح لأكثر البلدان تقدما، مواصلة سيطرتها على بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية دعم الاستعمار الجديد.

ان الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاستقلال السياسى، لا يمكن تحقيقهما بصفة كاملة على مثل هذه الاسس. ومن هنا كانت الثورة الصناعية تهدف الى تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها، وتصديرها في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة.

ويجب أن تؤدي الثورة الصناعية الى دعم قدرتنا على توفير التمويل الخارجى لان التبعة المالية تفضى الى الخضوع السياسى والسيطرة الاقتصادية. وهكذا يتجلى أن الثورة الصناعية، بانتشارها وتقدمها تمثل عملا تحريريا كاملا للعرد والمجتمع، وعنصرا أساسيا للثورة الشاملة.

رابعا - التوازن الجهوى

اذا كانت الثورة الجزائرية تهدف الى ترقية الانسان وتحقيق المساواة بين كل المواطنين، فانها لن تبلغ اهدافها المنشودة الا اذا وضعت حدا لانعدام المساواة في الفرص المتاحة لكل الجزائريين بقطع النظر عن الجهة التي يعيشون فيها. والثورة لا يمكنها ان تقبل تطورا غير متساو بين الاجزاء المختلفة للبلاد. ان مبدأ المساواة وتحقيق فرص الازدهار لكل المواطنين يستلزم ان لا تقبل ابدا بأية وضعية يضطر فيها جزء من السكان الى النزوح عن مواطن استقرارهم والبحث في اماكن أخرى عن التعليم والعمل ووسائل العيش التي افتقدوها في منطقتهم الاصلية.

ان الثورة الجزائرية قد آثرت توجيه اضخم جهود التنمية نحو المناطق الفقيرة حتى تتمكن من الارتقاء في ظرف وجيز الى مستوى المناطق الاكثر ازدهارا، وهنا يكمن مغزى التوازن الجهوى.

ان هذه السياسة مبنية على الديمقراطية الاشتراكية التي تفرض تنمية لصالح الجماهير الشعبية، ومن باب اولى لفائدة الفئات الاكثر فقرا. ان سياسة التوازن الجهوى تجسم الاختيار الاساسى للثورة الذي يتمثل في القضاء على البؤس وفي توفير حياة لائقة لكل مواطن دون ادنى تمييز وهى اذ تعبر عن التضامن الوطنى، تبرز مدى الدعم الذى يطبع الروابط القائمة بين كل عناصر الامة. انها تهدف، في مرحلة اولى، الى ضمان حياة كريمة لكل مواطن كي تتوصل في مرحلة ثانية الى خلق تجانس في اساليب الحياة لكل الجزائريين. وبهذا ترسم وجه مجتمع الغد، مجتمع عادل ومتطور بكيفية متساوية

والاجتماعية، والثقافية للامة حسب قواعد الفعالية ولصالح الجميع، وادماج وتكييف التحولات التي يحققها الرقي باستمرار، والسهر على احترام مبادئ العدالة الاجتماعية التي هي قاعدة الاشتراكية، وأخيرا العمل لكي يصبح العامل سيد مصيره .

وإذا كان التملك الجماعي لوسائل الانتاج يزيل القاعدة المادية والاجتماعية لاستغلال الانسان للانسان، فعلى الاشتراكية، لكي تحقق كامل مدلولها وتستكمل المحتوى الثوري للتحولات التي تغير بها النظام الاجتماعي البائد، أن ترفع العمال الى مستوى المنتجين المسؤولين وأو تجعلهم مصدر المهام، وقوة تنفيذ للقرارات التي تهم مصيرهم .

وهكذا يمكن لنظام التسيير الذي ينجم عن الاختيار الاشتراكي أن يكتسب اشكالا مختلفة، حسبما تتطلبه طبيعة ودرجة تشابك الانشطة التي تطبق عليها أشكال التسيير. ان أحد شروط النجاح لنظام التسيير الاشتراكي هو منع تفصله الى نظام بيروقراطي يتسم باخماد روح المبادرة ويظهر أشكال أوتوقراطية للسلطة وبصورة امتيازات جديدة لا مبرر لها ومتناقضة مع اخلاقية الاشتراكية، وفحواها .

والملاحظ انه عندما تمت استعادة الاراضى التي كان الاستعمار يستغلها، وتخلّى العديد من الملاك الاجانب عن الوحدات الاقتصادية، انتظم عمال جميع القطاعات في لجان تسيير، وحلوا محل المستغلين المستعمرين. وقد تحولت تلك اللجان الى وحدات مسيرة ذاتيا كانت هي اول شكل للتسيير الاشتراكي عرفته البلاد غداة الاستقلال .

ومع ما انجزته القيادة الثورية من عمليات كبرى لاستعادة الموارد الوطنية، وتأميم القطاعات الحيوية في مجال الاقتصاد، وانطلاق المخططات الانمائية الكبرى وتطبيق الثورة الزراعية والشروع في التسيير الاشتراكي للمؤسسات، تبلورت المؤسسة الاشتراكية باعتبارها الهيكل الذي يسير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر . وأصبحت المؤسسة الاشتراكية اليوم تعم تقريبا، كل قطاعات الانشطة الوطنية، بما فيها جزء من القطاع الزراعي الاشتراكي.

وقد اخذ النظام التعاوني، الذي كان يعم جزءا من أنشطة الانتاج والخدمات الزراعية، يزدد اتساعا مع تطبيق الثورة الزراعية. ان التعاونية تشكل وسيلة لاثقة تلقن الفلاحين المستفيدين روح العمل الجماعي، وتعطي تضامنهم شكلا منظما وتتيح لهم بلوغ المستوى اللائق لاستعمال التقنيات والوسائل العصرية في الميدان الزراعي، وتمكنهم في نهاية الامر من تقوية وتعزيز روح المبادرة التي هي مطلب أساسي في حياة الزراعة. ومما لا شك فيه ان التجربة الجارية، في نطاق الثورة الزراعية وفيما يتصل بالاجهزة التنظيمية وبكيفية التسيير، ستؤثر في المستقبل على تطوير مجموع القطاع الزراعي.

I - ان ملكية الدولة التي تتحدد كملكية للمجموعات الوطنية من خلال الدولة المنبثقة عنها هي أعلى أشكال الملكية

الحياة، وذلك بفضل انشاء المستشفيات وتوسيع المنشآت الصحية وبناء المساكن وتشبيد القرى، وتعميم الكهرباء ومضاعفة المواصلات الهاتفية، وتنمية وسائل الاتصال، وتقريب الادارة من المواطنين، وايصال الاذاعة والتلفزة الى أقصى جهات البلاد. ان الجوانب الاجتماعية لهذه السياسة تمنحها كل مداها وتعطيها بعدا يتجاوز مظاهرها المادية، اذ تعطي كرامة الانسان قيمتها الكاملة .

ان سياسة التوازن الجهوي بما تتيحه للجميع من ظروف متمثلة في المعيشة تسمح بتوزيع سليم للسكان بين مختلف أجزاء البلاد، كما تؤدي الى التخفيض من التنقلات الداخلية للسكان، وهي تنقلات تفضي، اذا لم تراقب، الى اخلاء جهات واسعة، وبالتالي الى ركودها، حيث أنها تفرغ من عناصرها الفتية أي من أنشط العناصر وأكثرها تفتحاً. كما ينتج عن تلك التنقلات تركز السكان في بعض النقاط من البلاد، وتطور مدن ضخمة حيث تتخذ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مظاهر مفاجئة. ان التجمعات السكنية الضخمة في المدن تساعد على تفكك النسيج الاجتماعي الذي ينتج الاختلال والتمزق سواء بالنسبة للأفراد أو العائلات. بحيث ان الانسان يجد نفسه وسط محيط شكلي ومادي تزداد فيه متاعبه وأسباب توتره. وزيادة على ذلك، لا يوجد مبرر اقتصادي لهذه التجمعات مادام انجازها والسهر على صيانتها وتسييرها يتطلبان تسخير أموال طائلة تتحمل أعباءها الامة بكاملها .

وترمي سياسة التوازن الجهوي الى اقامة هيكل عمراني يوزع توزيعا منسقا على كافة مساحة البلاد وذلك باستعمال مدروس لطاقة الانسان. اذ الامر يتعلق هنا بمضاعفة الجهود الحضورية حيث يجد الانسان وسائل اندماجه التام، وحيث تتوفر لكل فرد الظروف الكاملة لازدهاره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي .

ان سياسة التوازن الجهوي ترتكز على البرامج الخاصة التي يتم اعدادها باتصال مباشر مع الجماهير الشعبية نفسها. وان هذه السياسة التي يجب أن تتواصل بالبرامج البلدية وبوسائل أخرى، تعبر عن ارادة التحكم في مسيرة التنمية. فهي تتطلب يقظة مستمرة لتفادي الانحرافات والفوارق والتوترات التي تنجم عن أي توسع سريع لا يخضع للمراقبة الكاملة. وسوف تطبق كلما اختل التوازن وأدى الى تخلف اقتصادي لجهة ما بالنسبة للجهات الاخرى في البلاد .

خامسا - الاساليب الاشتراكية للتسيير

ان التملك الجماعي لوسائل الانتاج وكذلك دفع تنمية البلاد وفقا للمنهج الاشتراكي يطرحان قضية أسلوب تسيير أملاك الامة وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وان هياكل وانماط التسيير التي يقتضيها حل هذه القضية يجب أن تستجيب بصفة لاثقة لمجموعة من الاهداف تتمثل في تأمين محافظة سليمة لأموال الشعب، وضمان انماء متواصل وعال لطاقت البلاد في جميع المجالات، وتسيير الحياة الاقتصادية،

التصنيع التي قامت بها القيادة الثورية قد تضمنت كهدف لها، زيادة على استرجاع الثروات الوطنية وتشبيد منشآت انتاجية، تكوين القاعدة البشرية لهذا التصنيع الذي يتمثل في العمال اليدويين والاطارات الضرورية لتسيير الانشطة الجديدة. وبعبارة أخرى فان وجود فئة عمالية واسعة تشتمل على العناصر الضرورية لتأطيرها ولتحمل اعباء المسؤوليات المتعددة الناجمة عن سير أنشطة الانتاج، كان غير ممكن الا عن طريق تطبيق التصنيع نفسه، الامر الذي جعل من الصعب تصور هياكل للتسيير الاقتصادي لا تركز، بادى ذى بدء، على التدخل المباشر للدولة. وان مثل هذه المشاكل تطرح كذلك على قطاعات الانشطة الأخرى وتتطلب حولا مماثلة .

وباعادة تنظيم الولايات والبلديات التي تمت بفضل القانونين اللذين صادقت عليهما بهذا الصدد القيادة الثورية، تبرز القطاع الاشتراكي في الجزائر بنوعين جديدين من المؤسسات : مؤسسة الولاية، ومؤسسة البلدية، بحيث أصبحت كل من الولاية والبلدية أرضية جديدة لتعزيز وتوسيع نطاق القاعدة الاقتصادية للاشتراكية في الجزائر .

وهذان النوعان من المؤسسات يلبيان أساسا الاهداف التالية :

- استكمال عمل المؤسسات الوطنية بالتركيز على أنشطة التحويل التابعة للصناعة الخفيفة والمتوسطة وكذلك أنشطة الخدمات خاصة في مجال التوزيع والاشغال العمومية .

- تحقيق اللامركزية الاقتصادية، وارساء التوازن الجهوى الرامى الى منح جهات البلاد درجة معينة من الاستقلال الذاتى فى ميدان وسائل التنمية والتموين العادى .

ولقد أصبحت الولايات والبلديات، بفضل تكفلها بايجاد الحلول لجزء من مشاكلها العاجلة، وبتدخلها المباشر فى الانتاج وتسيير الانشطة الاقتصادية، هيكلا مساندا وقوة حيوية تعمل لبناء الاشتراكية .

أما فى قطاع الزراعة، فان هياكل التسيير هي أقل مركزية نظرا لخاصيات الأنشطة الفلاحية التي يصعب أن يطبق عليها نمط لتسيير موحد شديد التركيز. ان الميثاق الوطنى يطرح بالنسبة للثورة الزراعية المفاهيم التي تشكل قاعدة لتطبيق المناهج الاشتراكية على تسيير الأنشطة الزراعية، سواء تعلق الامر بالأراضي التي تملكها الدولة والمخصصة للقطاع الاشتراكي بما فيها التعاونيات، أو تلك التي يملكها صغار الفلاحين فيما اذا أبدى هؤلاء رغبتهم فى التعاون سعيا للحصول على فعالية أفضل فى مجال استعمال وسائلهم، والاستفادة من مزايا التنسيق والتضامن .

على أن الدولة تمارس دورها فى التوجيه والتنسيق من خلال نشاط الادارات المختلفة والدواوين التي تجمع بين يديها الأنشطة المشتركة لأعضاء القيمة والخدمات المشتركة .

وأخيرا فان المؤسسة الاشتراكية تتضمن، بحكم وجهتها، مهمة اجتماعية تهدف الى اكمال الجهود الوطنى فى مجال التربية

الاجتماعية، كما ان المؤسسة الاشتراكية هي البنية الملائمة لما تقوم به الدولة فى بناء الاشتراكية .

ان المؤسسة الاشتراكية، باعتبارها وحدة تابعة لملكية الدولة التي تشرف عليها مباشرة، هي الاداة الأكثر ملاءمة لتجسيد اهداف الثورة فى مجال تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، اذ ان ملكية الدولة هي أعلى شكل من اشكال الملكية فانها المؤسسة الأكثر أهلية للإشراف على تسيير ممتلكات هذا المجتمع. انها بالنسبة لدرجات التنظيم الأساسى للبلاد، تحتل الدرجة التي تتأكد فيها وتجلى مصالح الأمة وارادتها فى مجموعها وليس مصالح وارادة مجموعة محدودة لا تعدو مهمما كانت أهميتها، ان تكون جزءا من الأمة .

ان الدولة بوصفها منبثقة عن القوى الاجتماعية التي تؤيد الثورة والتي يهمها بالدرجة الاولى نجاح الاشتراكية كتكتسب محتوى اشتراكي وتتأكد كتعبير عن سلطة جميع العمال على الصعيد الوطنى. فبفضل نشاط الدولة من خلال تدخل ممثليها، يمارس العمال سلطتهم على قيادة الأجهزة وأنشطة البلاد فى جميع المجالات وخاصة فى مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبهذا الصدد ينبغى الكشف والتنديد ببعض الميول التي تهدف، عن طريق محاولتها ايجاد تعارض بين فكرة الديمقراطية الاشتراكية وفكرة الدولة فيما يتعلق بتطور ثورتنا، الى التشكيك فى الطابع الاشتراكي لدولتنا وفى القيادة الثورية التي تقود عملية البناء الوطنى وتشييد الاشتراكية .

ان نشاط الدولة نفسه، لى يكون ناجحا ويسير كما ينبغى وفق الخط الرئيسى للثورة، يقتضى وجود حزب طلائعى متين، متسلح بتصور نظرى صحيح لمهام الثورة، حزب يحدوه ايمان ثورى عميق بمستقبل الأمة وبعادلة قضية الاشتراكية، حزب يحسن تكييف عمله على ضوء التجارب المستخرجة من الممارسة وعلى ضوء الافكار الجديدة المنبثقة عن تطور الفكر .

ولذا فمن الطبيعى ان توجد المؤسسات التي هي ملك للدولة، ضمن الهياكل التي يعتمد عليها مسار تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج الذي قادته الثورة، تلك المؤسسات التي تشكل، زيادة على ذلك، احدى الادوات المباشرة لنشاط الدولة فى المجال الاقتصادى. ويعتبر الشروع فى تطبيق ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، مرحلة جديدة فى تنظيم المؤسسات وتعبئة العمال فى عملية تحقيق اشتراكية الاقتصاد .

والواقع انه لا يمكن تصور استغلال الثروات الباطنية أو تسيير المنشآت المنجزة بفضل موارد طائلة سخرتها الدولة الاشتراكية اذا لم تتول الدولة نفسها ادارتها المباشرة والإشراف عليها .

وبالإضافة الى ذلك، وحيث لم تنشأ خلال العهد الاستعماري، الا بعض الأنشطة الصناعية المحدودة والهامشية، فان سياسة

تمركزت بعد في تسيير الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد عندما برزت الدولة الاشتراكية كنتيجة للمسار الثوري الذي حول قواعد المجتمع الجزائري. لذا فان التسيير الاشتراكي للمؤسسة يندرج ضمن المسار الثوري، كخطوة الى الامام نحو تثبيت السلطة الاشتراكية، ويستحىب لاحد الاساليب المفضلة التي يمكن أن تنتهجها هياكل التنظيم لتسيير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اطار المجتمع الاشتراكي .

وبهذا الصدد، ينبغي أن نفرق بوضوح بين مساهمة العمال المجسدة عبر التسيير الاشتراكي للمؤسسة، في اطار بناء المجتمع الاشتراكي لبلادنا من جهة، والمساهمة في التسيير التي تطالب بها، لفائدة العمال، بعض المنظمات السياسية أو النقابية في البلدان الرأسمالية من جهة ثانية. ففي الحالة الاولى تعنى المساهمة تعزيز سلطة العمال التي تجسدت في الدولة الاشتراكية، أما في الحالة الثانية، فالمساهمة لا تعنى، بالنسبة للعمال، الا انتزاع أو تحصيل قسط من السلطة التي بين أيدي ملاك خاصين لرأس المال ضمن اطار دولة ما زالت تمثل سلطة البورجوازية .

ان مساهمة العمال في اطار التسيير الاشتراكي بالجزائر، تشكل وسيلة تؤدي، في مجال تسيير شؤون مؤسسة معينة وبواسطة مجالسها المنتخبة، الى اشراك عمال هذه المؤسسة في التسيير مع الميسرين الذين عينتهم الدولة. على ان هؤلاء الذين يعتبرون بدورهم عمالا يتقاضون أجرة من نفس المؤسسة، لا يمثلون فئة متناقضة مع العمال الآخرين. وخلاصة القول، فان التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الطاقات البشرية للمؤسسة، كما انه عنصر انسجام بين جميع العمال المنهمكين، بصفة متضامنة، في نفس المهمة التي تتمثل في بناء الاشتراكية. أما في المجتمع الرأسمالي، فالامر على عكس ذلك، اذ ان المساهمة حتى ولو كانت واسعة الى درجة التسيير المشترك فليس لها من مدلول الا معنى توازن جديد لقوى متجابهة : العمال من جهة والملاك الخواص لرأس المال من جهة أخرى .

ولا شك ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات لم يطبق بعد تطبيقا تاما، وانه من الضروري توسيع مجالات تطبيقه، في أقرب الآجال، الى مجموع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما ينص على ذلك ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

ولا شك أيضا في أنه قد طرأ، عند تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسة، صعوبات في الميدان تنجم في الغالب عن ضعف في تنظيم المؤسسات ونقص في نضج الاطارات المسيرة أو المسؤولين النقابيين .

الا ان هذه الصعوبات سيسهل تذليلها بالتربية السياسية، وبعمليات التوضيح التي يجب القيام بها ازاء مجموع العمال وفي كل المستويات .

ان دور التنظيم النقابي دور أساسي في القيام بالعمل السياسي الذي يجب الشروع فيه وتوجيهه باشراف الحزب.

والتكوين بما تقوم به من اسهام في حل مشاكل كل المحيط الاجتماعي الثقافي للقطاع الانتاجي، ورفع المستوى المهني والتقني والثقافي للعمال .

2 - التسيير الاشتراكي للمؤسسات يجعل العمال واعين بوضعيتهم كمنتجين احرار ومسؤولين، ويمكنهم من أداء دورهم كاملا في بناء الاشتراكية .

لقد أصبح العمال بفضل السياسة التي سلكتها القيادة الثورية قادرين على احتلال مكانتهم التي يستحقونها في تسيير الاقتصاد وبذلك أصبحوا مؤهلين ليقدموا دعما قويا وواسعا لنشاط الدولة. وهذا هو الهدف الذي ينشده التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي طبقتته القيادة الثورية .

ان بناء الاشتراكية يقتضي، بالإضافة الى تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج، أن تكون سلطة الدولة بين أيدي القوى الاجتماعية المؤمنة بالثورة الاشتراكية كما يقتضي مشاركة العمال في تسيير الاقتصاد والتزام الجماهير الكادحة في كل مراحل بناء الاشتراكية والنضال من أجل ضمان انتصارها .

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يكتمل تنظيم هياكل تسيير القطاعات الاقتصادية، اعتمادا على الميثاق المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات بتنصيب هيئات ووضع قوانين تسمح بمشاركة العمال مشاركة مسؤولة في التسيير تظهر في مجال اعداد واتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها. تلك القرارات التي تتوقف عليها وضعية العمال ومستقبلهم من خلال مصير المؤسسة التي ينتمون اليها. وبذلك يسجل ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بداية مرحلة جديدة في مجال اقامة العلاقات الاجتماعية الجديدة التي أقرتها القيادة الثورية .

أما فيما يخص عمال القطاع الانتاجي في الزراعة فان هؤلاء يساهمون مساهمة نشيطة في تسيير وحداتهم بفضل الهياكل التي أسست لهذا الغرض في القطاع العلاحي .

وقد أصبح التسيير الاشتراكي للمؤسسات يشكل اليوم اطارا ملائما لتعبئة العمال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة اندفاعهم في معركة الانتاج، وفي عملية دعم القطاع الاشتراكي .

وهو يخلق الشروط التي تسمح لكل العمال بأن يعوا وضعيتهم كمنتجين احرار، وأن يضطلعوا بدورهم كاملا في صنع الاشتراكية بالجزائر. وسيكتسى هذا الدور طابعا خاصا كلما تأكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمة، وكلما زادت جزأة الاطارات في جميع المستويات، تلك الجزأة التي تحظى بالاولوية ضمن الاهداف التي حددتها سياسة البلاد .

ان تطبيق سياسة مساهمة العمال في تسيير المؤسسة يشكل مرحلة جديدة في تعزيز ممارسة العمال سلطتهم في تسيير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وهو لا يمثل بداية لاستيلاء العمال على التسيير لان سلطتهم قد

ولكن بمجرد ما تتخذ الاجهزة الادارية من وجودها ذاته غاية لنشاطها فان الظاهرة البيروقراطية تحل محل التسير الحقيقي، وتصير بالنسبة للانتاج وسير الامور، مصدر تحجر واختناق. وتبلغ هذه الظاهرة أوجها عندما يتأثر بها سلوك المسؤولين وكل ارباب السلطة. فآنذاك تصدر القرارات دون أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورات الانتاج والعمل كما يفرضها الواقع، بل كثيرا ما تكون هذه القرارات في تناقض مع مصلحة المؤسسة، ويمكن كذلك أن تنجم نفس الحالة، اذا صدر عن الادارة تصور خاطيء لدورها يجعلها، بدعوى التسير الحسن تتدخل في شيء، مما يفضي في النهاية الى نظام متحجر يخنق المبادرة ويقضى على روح الابداع.

ان البيروقراطية لا تشكل ظاهرة تختص بالمؤسسة والاجهزة الاقتصادية فقط.

ان جهاز الدولة على مختلف مستوياته معرض ايضا لداء البيروقراطية ويمكن ان يكون بدوره مصدرا لعرقلة حسن سير المؤسسات والنشاط الاقتصادي. وتتصف البيروقراطية داخل جهاز الدولة بتعدد الاجراءات والتنظيمات التي تتصف أحيانا بالسطحية والعجز عن تقديم أي حل للمشاكل التي يفترض فيها أن تسويها، وتنتهي غالبا الى تناقض بعضها مع بعض، لتشكل تداخلات معقدة تحير المسيرين الاقتصاديين وتدخل البلبلة على المواطنين. بل انها، زيادة على ذلك، قد تخلق مشاكل جديدة أشد ضررا من تلك التي أرادت تفاديها أو تسويتها. فعلا فان متطلبات التنظيم والرقابة تستلزم وجود اجراءات ملائمة. لكن لا بد من التفرقة بين الاجراءات التنظيمية البالية التي يحافظ عليها لمجرد رتابة التسير، والتنظيمات اللازمة لاكتمال الرقابة الاشتراكية. وان مكافحة تعدد الاجراءات التي لا جدوى منها هي جزء من معركة التنمية لانها تسمح بتوفير وقت ثمين في بناء الأمة، وتدخل في نفس الوقت بعدا هاما على الثورة الثقافية من أجل تكوين ادارة في خدمة الشعب.

ولتفادي كل هذه المضار يصبح تدخل القاعدة عملية انقاذ. ان المجالس الشعبية ومجالس العمال داخل المؤسسات والوحدات المسيرة ذاتيا والتعاونيات تشكل ناقوس انذار يلفت انتباه المسؤولين وتعتبر في نفس الوقت مركز اجتهاد وعمل يوجه وسائل التصحيح.

وبهذا تفرض المجالس الشعبية ومجالس العمال نفسها كوسيلة ديمقراطية لمكافحة ظاهرة البيروقراطية، لكن من حق الهيئات المسؤولة على مختلف مستوياتها ان تبحث عن الحلول الملائمة وتطبقها لتظل الهياكل الادارية ودية لدورها الرامي الى مساندة الانتاج وضمان سير الامور في البلاد على احسن وجه. واحسن علاج للبيروقراطية يتمثل في المهارة والسرعة اللتين يعمل بهما الجهاز الاداري للدولة وفي بنيت تسير الاقتصاد من أجل كشف وتصحيح نقائصهما وتحسين أساليبهما وفعاليتيهما.

وان تحسين قواعد التسير بصورة عامة وحسن سير الديمقراطية داخل المؤسسات، سوف يساهمان ولا شك، في تحقيق النجاح الكامل للتسير الاشتراكي للمؤسسات.

على أنه، بالرغم من هذه الصعوبات التي لا تعتبر، اذا قورنت بالنجاحات التي حققتها معظم المؤسسات الاشتراكية، بما فيها كبريات المؤسسات، فان التسير الاشتراكي للمؤسسة قد تأكد بعد كاختيار عادل وحل مستقبلي.

ان الحزب بوصفه يضم الطليعة النضالية من بين كل فئات العمال وضمن مجموع القطاعات التي يتشكل منها نشاط البلاد، يجب أن يقوم بدور أساسي من أجل تحقيق الانسجام الضروري بين ممثل عمال المؤسسة أو الوحدة وبين زملائهم الذين أنيطت بهم مهمة تمثيل الدولة الاشتراكية التي تنسجم فيها مصالح وسلطة المجموعة العمالية للامة.

3 - ان تدخل القاعدة يمثل نقض الظاهرة البيروقراطية، وان خير علاج لهذه الظاهرة هو مقدرة الدولة وهيكل التسير على أحداث تحسينات داخلية في أجهزتها.

ان تشييد الاشتراكية والاقتصاد يحمل في طياته خطرا دائما لبروز الظاهرة البيروقراطية، مثلما هو الشأن في كل عمل يرتكز على هياكل منظمة تستدعي تدخل مراكز اصدار القرار، التابعة لسلم تصاعدي مركزي.

ان البيروقراطية تمثل تقلصا بالنسبة للوظيفة الادارية ونظام التسير، وبذلك فانها تشوه النظام وتبعده عن أصله أو تحدث التحجر أو الشلل وربما أدت الى انحرافات تبعد عن أهداف الثورة وتخل بمفهوم الاشتراكية وروحها.

لذلك تمثل الادارة والتسير وظيفة حيوية في حياة كل منظمة وتشمل هذه الوظيفة في نفس الوقت الهياكل التي ترتكز عليها هذه المنظمة وطريقة تسيرها. وليست الادارة والتسير غاية في حد ذاتهما بل ماهما الا وسيلة ضبطت من أجل الوصول الى هدف يراد تحقيقه بالعمل. وان التسير داخل النشاطات الاقتصادية له مكانته في بداية الانتاج ونهايته. فهو الذي يضمن امداد النشاط الانتاجي نفسه بما يحتاج اليه وعليه يعتمد تنظيم تطوره التقني.

وعلى وجه العموم فان الإدارة هي التي تنظم العلاقات الموجودة بين مختلف قطاعات النشاط الوطني وبذلك يصبح لسلوكها ونشاطها تأثير مباشر على حياة الوطن. وهكذا يبدو ما للوظيفة الادارية من أولوية في الاقتصاد، فكيفية القيام بالمهام الادارية بالنسبة لاية مؤسسة اشتراكية تكون في نفس الوقت شرطا للنجاح ودليلا عليه. ولهذا ينبغي للمؤسسات الاشتراكية ان تعمل دوما على تحسين أساليبها الادارية وان تشغل في هذا الميدان موظفين تعتني بتحسين مؤهلاتهم باستمرار. وتصدر الاشارة الى ان النتائج التي حصلت عليها البلدان المتقدمة وكل الاقطار التي نجحت في عملية التنمية، ترجع في معظمها الى فعالية ادارة شؤونها ونجاعة طرق تنظيمها.

في التأطير البشري المناسب وفي التقاليد المعروفة في ميدان تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب متطلبات العصر، وتجاوب كل المصاعب المرتبطة بما في المحيط الداخلي من ضعف وبما في الخارج من أوضاع معادية في أكثر الأحيان .

ينبغي أن لا يؤدي تمرکز الامكانيات التي تريد القيادة الثورية أن تحصل عليها بهدف اعطاء المؤسسات الاشتراكية الحجم الضروري للنجاح في مهمتها، الى مركزية معرقة وبيروقراطية خانقة .

ان قوة المؤسسة ترجع أساسا الى كيفية استعمالها لوسائلها اكثر مما تعود الى مدى حجم هذه الوسائل .

ولهذا يجب أن يحترم التنظيم الداخلي للمؤسسة وقوانين تسييرها مبدأ اللامركزية ومبدأ توزيع الصلاحيات اللذين جعلت منهما القيادة الثورية أساسا للتنظيم السياسي والاقتصادي للبلاد .

وبهذا الصدد فإن على الإدارة والمصالح المركزية أن تتكلف بكل ما يتعلق بسياسة الانتاج والتسويق والتطوير والمراقبة، وبكل ما يتصل باقامة الهياكل والوسائل الأكثر تكيفا مع انجاز الاهداف المنوطة بالمؤسسة وكذلك كل ما يساعد على تعزيز فعاليتها ورفع كل من مستوى المردودية ومستوى انتاجية العمال .

ومن جهة أخرى يجب أن يترك قدر كبير من حرية المبادرة للوحدات والاقسام الكبرى التي تتناسب مع توزيع المهام داخل المؤسسة بحيث يمكن لها انجاز عملها دون عرقلة ودون تحمل لاعباء بيروقراطية لا تجدى نفعا .

ان المؤسسة ذات الطابع الوطني تخضع للسلطة المباشرة للحكومة بواسطة الوزارة الوصية. كما تتولى الولاية الوصاية على المؤسسات الولائية، والمجلس الشعبي البلدي الوصاية على المؤسسات البلدية. وتمارس أنشطة كل انواع المؤسسات، حسب طبيعتها، في اطار قواعد مضبوطة من طرف الحكومة وفقا للصلاحيات المعطاة لمختلف الدوائر الوزارية .

واذا كان من الضروري، في الوقت الذي تحتم فيه البدء في بناء البلاد والشروع في عملية التنمية، أن تعطى الاسبقية لما من شأنه أن يمكن من بلوغ الاهداف المحددة وذلك بالسعى قبل كل شيء الى تذليل العقبات الصعبة الناجمة عن الوضع الذي خلفه الاستعمار. فقد حان الوقت للعمل داخل كل المؤسسات الاشتراكية، وفي مجموع الوحدات وتعاونيات القطاع الانتاجي الزراعي على احلال الصرامة في تطبيق قواعد التسيير والقيام اكثر فاكثر باعادة الاسبقية للفعالية الاقتصادية التي تتركز على النتائج المالية للمؤسسة تمشيا مع تحقيق الاهداف العليا للثورة. اذ يجب عليها بصفة خاصة ان تبذل الجهود الضرورية للتخفيض من تكاليف الانتاج والتوزيع، وتحسين نوعية منتجاتها وتسويقها بأسعار تتزايد قدرتها على المنافسة.

فالعمل الواعي للاطارات والمناضلين الثوريين داخل الجهاز الاداري للدولة، واجهزة التسيير وداخل نشاط الحزب، والمظمات الجماهيرية، وكذلك المراقبة المصادرة من جمهور العمال ومساهماتهم في التسيير من خلال مجالسهم داخل التعاونيات الفلاحية، وفي اطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات تشكل كلها انشط سلاح لتفادي المخاطر الناجمة عن البيروقراطية والقضاء عليها.

واذا كان من الضروري خوض معركة صارمة ضد كل شكل من اشكال البيروقراطية، فإنه يجب التمسك بالحذر الشديد من تلك التصرفات التي تخفي، تحت عنوان انتقاد البيروقراطية، نزعات ترمي الى تقليص دور الدولة وتفضي عمليا الى توسيع رقعة الرجعية. ولهذا يجب الاحتراس من النظريات المزيفة حول الاشتراكية التي لاتعبر في الحقيقة الا عن النزوع الى المساواة المطلقة التي تصدر عن روح بورجوازية صغيرة، والتي برهنت تجربة بلدان عديدة على انها تخدم القوى المحافظة، بواسطة بث الافكار التي تؤدي الى تجميع الثورة.

ان استرجاع السيادة الوطنية وتشبيد الاشتراكية والكفاح ضد التخلف، وبناء اقتصاد عصري مزدهر، والتسلح باليقظة أزاء الاخطار الخارجية، كل هذا يتطلب دولة قوية تزداد قوتها باستمرار، لا دولة يراد لها ان تضمحل وهي في المرحلة الاولى من عمرها بدعوى ان الاشتراكية لايمكن ان تسمح بازدهار الفرد وتحرر الانسان، مع وجود سلمييات مركزية واجهزة منظمة.

4 - يجب ان يخضع تسيير المؤسسات الاشتراكية اكثر فاكثر لمقاييس الفعالية الاقتصادية.

ان اقامة المؤسسة الاشتراكية قد خلقت الاطار التنظيمي الملثم الذي يسمح لمختلف القطاعات الاقتصادية، ما عدا القطاع الانتاجي في الزراعة الذي نظم حسب اساليب أخرى، ان تنظم هياكلها وتسفر عن كيانات يتعين عليها ان تتكيف مع مختلف مراحل التنمية الوطنية ومع ما تحقق من رقي في مجال التمكن من التكنولوجيا والتقنيات العصرية المتصلة بتسيير المؤسسات.

وتشمل المؤسسة الوطنية في الغالب، وعلى المستوى الوطني، كل ما يمثل القطاع الاقتصادي من فروع كما تشمل فيما تبقى من الحالات اجزاء معينة ومتجانسة من النشاط الاقتصادي مدمجة احيانا وظائف الانتاج والتسويق والخدمات (فيما بينها حتى تضمن بذلك دعم الانتاج وترسيخ فعالية الامكانيات المتوفرة بصورة افضل).

وفي ظروف بلد طبيعته الضغوط الموروثة عن التخلف الاستعماري، لا يمكن بناء المجتمع الجديد وتشبيد الاقتصاد الا باشراف الدولة التي ينبغي، بالضرورة، أن تتدخل لتنسق الجهود، وتدفع وتقود العمليات التي تستهدف استدراك النقص

الاشتراكية في الجزائر ستعمل ككيان حيي وفعال يستمد حيويته من نفسه ويقوم داخل الاقتصاد بوظيفة الحث والتجديد التي هي منبع الازدهار والرقى.

5 - ان اساليب التسيير ليست قواعد جامدة :

اذا كان كل من ازالة استغلال الانسان للانسان، والتملك الجماعي لوسائل الانتاج، وممارسة سلطة الدولة من طرف القوى الاجتماعية للثورة، ومساهمة العمال في تسيير المؤسسة، والتوزيع العادل للدخل القومي، اذا كان كل هذا يمثل القواعد الاساسية للاشتراكية ويشكل المبادئ الدائمة التي لا يمكن تغييرها دون المس بالطابع الاشتراكي للنظام الاجتماعي، فان هياكل التسيير، سواء في المؤسسة الاشتراكية أو في التسيير الذاتي أو في التعاونية، هي على العكس من ذلك قابلة، بطبيعتها، للاكتمال وبالتالي للتطور. فهي لا تشكل قواعد غير قابلة للتحويل ومعنى هذا أنه يمكن تعديل هذه الهياكل وتحسينها، أو تحويلها طبقا للتجربة والاهداف الجديدة التي ينبغي بلوغها، ولتنمية القوى الانتاجية، ورفع درجة النضج والوعي الاجتماعي لدى العمال وما تم من تقدم ورقى على جميع الاشكال .

وبهذه الشروط يتم ضمان الانماء الاقتصادي للبلاد ومواصلة السير نحو الرقى التقني والثقافي والاجتماعي كما تؤمن الاستمرارية الضرورية لرفاهية الامة وازدهارها.

ومن جهة اخرى يجب ان تتسم المؤسسات الاشتراكية اكثر فاكثر بالحرص الشديد على تلبية رغبات المتعاملين معها وارضاء المستهلكين المستغلين لمتوجاتها المنتفعين من خدماتها. بحيث تصبح الرغبة والحرص على تحسين نوعية منتوجاتها بمثابة المؤشر المميز لقابلية كل مؤسسة اشتراكية على تحمل مهمتها ازاء المواطنين. كما يجب على المؤسسات الاشتراكية ان تتشبع بفكرة انها هي التي في خدمة الشعب وليس العكس، وان عليها التزامات نحو الجمهور. اذ ان ما ستقوم به من ارضاء ورغبات المتعاملين معها يزيد لامحالة من الاقبال على منتوجاتها، الامر الذي يشكل عاملا حاسما في استمرارية توسعها وازدهارها.

وبعد ماتحترم مبادئ التنظيم وقواعد التسيير هذه، وبقدر ما يجرى تطبيقها عمليا بكيفية سليمة، باستخدام كل الموارد التقنية الحديثة في تسيير المؤسسات، فان المؤسسة

الباب الرابع الدفاع الوطني

كما أعاد الجيش تنظيم نفسه وفقا للمهام الثورية الجديدة في نفس الوقت الذي كان يضطلع فيه بالمسؤولية الصعبة المتمثلة في تحوير بنيانه. وكان عليه، في اطار الاهداف التي تشرى يوما بعد يوم، الا يكتفى بضمان الدفاع عن البلاد، بل كان عليه ايضا ان يشارك في اعادة بناء الوطن، ويساهم في تعميق الاختيارات الاشتراكية .

وهكذا، فان الجيش الوطني الشعبي، الذي يضمن استقلال البلاد وسيادتها، ويشكل عامل استقرار ووحدة وطنية، قد اسندت اليه بصورة دائمة المهام التالية :

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة .
- الدفاع عن الثورة الاشتراكية .
- المساهمة في تنمية البلاد، وفي تشييد مجتمع جديد .

ومن بين المهام العسكرية التي قام بها الجيش الوطني الشعبي، تجدر الإشارة الى نشاطه من أجل الدفاع عن سلامة التراب الوطني، ومشاركته في الكفاح ضد الاعتداءات الصهيونية في المشرق العربي. وعلاوة على ذلك فان الجيش الوطني الشعبي، طبقا لاختيارات البلاد، لم يدخر وسعا في تقديم الدعم، سواء لحركات التحرير الوطني للبلدان التي مازالت تروّج تحت نير الاستعمار، أو التي تتعرض لسياسة

ان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني اللذين توحدتهما أوثق الروابط، قد استمدا معا عله وجودهما من ارادة الامة الجزائرية في التحرر من النير الاستعماري، معتمدين في ذلك على الطاقات الحية للشعب بأكمله. ولقد شكل جيش التحرير الوطني، الذي طبق المبادئ الاستراتيجية للحرب الثورية، رأس حربة للكفاح الذي خرج الشعب الجزائري منه منتصرا .

وقد صهرت حرب التحرير الوعي الثوري لدى المناضلين : جنود جيش التحرير الوطني الذين نبعوا من الجماهير الشعبية ومن الفلاحين أساسا، واستهدفت تضحياتهم، علاوة على الاستقلال، احداث التغيير الجذري في المجتمع. ومن هنا استبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش، مؤسسة على هامش المجتمع، بعزل الجندي عن الشعب لانه لا يمكن ان تقوم ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم بالثورة .

ان الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، قد استمد منه طابعة العميق، وهو لذلك يشكل الدرع الاساسي للدولة الاشتراكية .

وقد برز الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات الاستقلال الاولى بوصفه القوة الوحيدة المتناسفة المنظمة القادرة على مواجهة المشاكل الخطيرة التي كانت تجابهها البلاد آنذاك. ووضع الكثير من اطاراته تحت تصرف مصالح الحزب والدولة لسد الفراغ الاقتصادي والاداري السائد في تلك الفترة .

التفرقة، والميز العنصري ، أو للدول الصديقة المهددة من طرف الامبريالية .

ولقد تجسد التزام الجيش الوطني الشعبي بجانب الفلاحين الفقراء وعمال الارض، في جميع الميادين. وهكذا ساهم مساهمة فعالة في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية، وقام كذلك بأعمال كبرى في نطاق الثورة الصناعية، وشارك في انجاح التدابير الخاصة باسترجاع الثروات الوطنية. أما في نطاق الثورة الثقافية فان كثيرا من المنجزات الهامة في مجال بناء المجموعات المدرسية والجامعية قد ارتبطت باسمه. وقد ساهم في هذا الميدان بصفة خاصة بتنازله عن جزء من الممتلكات العسكرية التابعة له كالثكنات والاراضي المخصصة للاستعمال العسكري لتستخدم في الاغراض التربوية، كما ساهم من جهة أخرى في حملات التعريب ومحو الامية، وكذا في تكوين التقنيين والاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني. وينبغي أن يضاف الى هذه الانجازات، تنفيذ عدد من العمليات الهامة مثل نزع الالغام من مناطق الحدود، وشق طريق الوحدة الافريقية، واقامة السد الاخضر ، وحماية الاراضي واستصلاحها، وبناء القرى الاشتراكية الفلاحية التي يندرج انجازها في اطار الثورة الزراعية والقضاء على الفوارق الجهوية .

ان الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه .

وتحدد سياسة الدفاع الوطني طبقا لاختيارات البلاد الايديولوجية ، والتجربة الثورية المكتسبة خلال الكفاح المسلح ، والتقدم التكنولوجي وواقع البلاد وموقعها .

ان الجزائر التي هي بلد عربي وافريقي ومتوسطي، تقع في مفرق عالمي سريع التاثر بما يحدث من صراع وتوتر بين الدول الكبرى .

وهذا الموقع الاستراتيجي للجزائر ، واختياراتها الايديولوجية تفرض عليها مزيدا من الحرص على صيانة سيادتها الوطنية ويحتم عليها انتهاز سياسة دفاع تجعلها في مأمن من التأثيرات الخارجية. وهي بوصفها بلدا غير منحاز، لا يمكنها أن ترضى باستراتيجية الكتل ولا أن تصبح ورقة في سياسة الدول الكبرى وما ينجر عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية .

ان الجزائر تناضل من أجل السلام والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المشاكل الدولية بطريق التفاوض، وتتنطع الى اقامة علاقات ودية مع جميع بلدان العالم، والعيش في سلام داخل حدودها. وهي لا تقصر أية نوايا عدوانية أو توسعية. ومن هنا يتضح أن مفهوم الدفاع الوطني عندها يكتسب الطابع الدفاعي المحض. ان المسؤوليات العليا في مجال الدفاع وتحريك القوات المسلحة هي من اختصاصات قيادة البلاد التي يرجع اليها تحديد سياسة الدفاع .

ويجب أن يكون الدفاع الوطني شعبيا، شاملا ومتكاملا، دائما ومتطورا، متناميا بانسجام مع سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وحتى يكون تصور الدفاع الوطني تصورا منطقيا مع روح الثورة، يجب أن يجعل من العنصر الشعبي عاملا حاسما في الاستراتيجية التي تعتمد على العدد والمدة وعمق المجال .

لقد كانت الفضائل العريقة للشعب الجزائري، وتعلقه الشديد بالارض والحرية، وايمانه بالاستقلال، وقدراته الثورية، أساسا لانتصاراته في حرب التحرير الوطني، ولا تزال هذه الفضائل راسخة في بلادنا. ولهذا فان تصورها للدفاع الوطني ينبغي أن يفترق من معين التاريخ العسكري لبلادنا، لان حصيلة الخبرات التي تجمعت أثناء الشدائد تشكل مرجعا يتناسب مع عبقرية الشعب الجزائري. وعلى الشعب، بعد أن صار سيد مصيره، أن يتصدى لكل الاخطار والاعتداءات التي قد تهدد الاستقلال وسلامة التراب الوطني وأمن الثورة .

ويقتضى بلوغ هذا الهدف تنظيما منطقيا محكما لجميع القوى الشعبية. وحيث أن الفلاحين والعمال والشباب الذين هم القوى الأساسية للثورة، يشكلون مصدرا هائلا للطاقة والفضائل النضالية، فان مساهمتهم الفعلية في الدفاع الوطني تكون في مستوى الوعي الذي يكتسبونه بفضل التربية والتكوين الايديولوجي والتأطير. وهذا الاعداد هو من مهام الجيش الوطني الشعبي .

ان الدفاع الوطني الشعبي يقتضى ايجاد صيغة ناجعة لتكوين الشعب عسكريا، حتى يستطيع القيام بواجبه الدفاعي بكل فعالية. أما بالنسبة للشباب بوجه خاص فإن اعدادهم عسكريا يمكن أن يتم أثناء فترة الدراسة .

ان مفهوم الدفاع الوطني يجب أن يكون تعبيراً عن مقدرة الامة على تعبئة كل الطاقات الكفيلة بضمان أمن البلاد والثورة .

وتشكل الطاقة الاقتصادية مقياسا أساسيا لكل سياسة للدفاع الوطني، ذلك أن الاقتصاد، والدفاع الوطني مترابطان، اذ ان التنمية الاقتصادية للبلاد تستلزم دفاعا وطنيا ملائما، كما أن سياسة الدفاع ترتكز على الاقتصاد، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار .

لذلك يجب أن توضع كل سياسة دفاع وطني، شعبي الطابع في منظور الاندماج في جميع ميادين الحياة الاقتصادية، بحيث يجد مفهوم الدفاع الوطني امتداده العملي في كل قطاعات البلاد وخاصة القطاعات الهامة المتصلة باستمرارية التشييد الاشتراكي وحمايته .

وعلاوة على الاجهزة المختصة التي تقع على عاتقها مسؤولية توفير وضمان الامن الوطني، فان على كل مواطن أن يشعر بأنه معنى بالامن، ويساهم في توفيره بالليظة الدائمة لمصلحة البلاد .

يجب أن يكون الدفاع عن الوطن منظما باستمرار، وأن يكون قادرا على ضمان أمن البلاد والثورة في كل وقت، ومهما كانت الظروف، ضد أي اعتداء. ويجب أن يكون العرض منه اعداد

عميق، بما تحقّقه من رفع لمستواهم السياسى والثقافى ،
وتعميق لوعيهم الاجتماعى، ودمجهم فى نشاطات التنمية .

وهى تجعل الشبيبة تعيش ظروف حياة الجماهير
الشعبية، فتحس بها وتصبح أكثر تفهما لها، كما تضمن
للشبيبة الاحتكاك المباشر بالحقائق، اذ تلمس المصاعب
الموضوعية التى تواجهها جهود التنمية .

وهكذا يتعرف الشباب على جميع ابعاد الثورة، بفهم كل
مقوماتها وانعكاساتها، ويدركون أن الثورة لا تتحقق فى
النظريات، وانما تتحقق على أرض الواقع بفضل العمل اليومى،
التميز بالتجرد ونكران الذات، وبذلك يتمكن الشبان من
اعطاء مفهوم الثورة معناه الحقيقى ومضمونه الفعلى .

ومن هنا يتجلى أن الخدمة الوطنية تساهم بفعالية فى نشر
العقلية الاشتراكية وتاصيلها. ولذلك فان مفهومها وطريقة
تنظيمها، يجب أن يستهدفا جعلها مدرسة حقيقية للاشتراكية،
ذلك أنها تمنح الشبيبة فرصة التعرف على الحياة الجماعية
القائمة على مساواة حقيقية فى التعامل بين أعضائها، وتلقنهم
روح التقشف لصالح الجماعة، وتمكنهم من تعزيز روح الجهد
النزىه لفائدة الترقية الشعبية. وهكذا تتيح الخدمة الوطنية
للشبيبة أن ترتقى الى مستوى المسؤولية الاجتماعية، وتجعلها
واعية بضرورة الانضباط الذى تلتزم به عن رضى واقتناع،
والذى يكون اساسه اتفاق الجميع على الاهداف المنشودة، ذلك
الاتفاق الذى يسمو عن النزعات الفردية، ويحول مجموعة من
الناس الى وحدة ملتزمة حول تلك الاهداف. ان جميع هذه
العوامل تجعل من الخدمة الوطنية وسيلة للتربية الثورية التى
تصنع المناضلين الواعين القادرين على تصور الحلول الملائمة
لمزيد من التنشيط للمسيرة الثورية للبلاد .

على أن للخدمة الوطنية، بحكم مقوماتها وأهدافها، بعدا آخر
يتمثل فى تعزيز التضامن الوطنى، اذ تجمع بين شبان ينتمون
الى مختلف الفئات الاجتماعية، والمستويات الثقافية، يتقاسمون
نفس الحياة، ويمارسون نفس العمل، وهى تخلق لديهم روح
التضامن والمساواة وتعزز شعورهم بالواجب فى نطاق المشاركة
فى الدفاع الوطنى وجهود التنمية، وهكذا تكسب الشبان، عن
طريق ممارسة العمل، الوعى بوحدة تطلعاتهم مع العمال
والفلاحين، وارادة المساهمة فى بناء مجتمع، يمكن فيه لجميع
المواطنين أن يحيا حياة كريمة محترمة، وأن يتوفر لهم تكافؤ
الفرص فى الترقية الاجتماعية .

ان الخدمة الوطنية هى منظمة ترقية ثقافية واجتماعية
للشباب الذين ينتمون الى فئات محرومة من الشعب وان دروس
محو الامية المخصصة للمجندين الاميين، سواء فى التكنات أو
فى الورشات وكذلك دروس التكوين المهنى التى تتزايد أهميتها
فى تكوين الشبان المجندين الذين لا مهنة لهم، تعطى كلها بعدا
آخر للخدمة الوطنية كمؤسسة لترقية الشبيبة. وهكذا تكون
مهمة الخدمة الوطنية هى تهيئة أحسن الظروف لادماج المجندين
فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ليكونوا، وبفعالية متزايدة،
بناة الجزائر الجديدة .

الامة وتعبئتها لتكون متاهبة، فى حالة الحرب، للقيام بواجب
الدفاع، والتحويل السريع لجميع الطاقات البشرية والمادية،
واستعمالها، وحمايتها، بكيفية فعالة .

ويجب أن يتطور الدفاع الوطنى باستمرار ليتكيف مع تطور
التقنيات الحديثة، فالتقدم التكنولوجى يضيف باستمرار الى
وسائل الدفاع التقليدية، وسائل حديثة تقلب أحيانا مجموع
المشاكل الاستراتيجية بصفة جذرية. ومن هنا فان احدى المهام
الاساسية لجيشنا تتمثل فى العمل باستمرار على رفع مستواه
التكنولوجى، وزيادة طاقات المقاومة لدى الامة بأسرها .

فعلى الدفاع الوطنى أن يستجيب لمقتضيات الاوضاع
الاستثنائية، ولضرورات الحماية المستمرة للثورة. وتكتسى
هذه الحماية أهميتها القصوى فى الوقت الذى تشهد فيه الجزائر
تحولات عميقة فى جميع الميادين .

ولقد شرعت البلاد فى انجاز عدد من المشاريع التى تهدف
الى تحقيق الاختيارات السياسية والاقتصادية للامة. وقد ضربت
الثورة الجزائرية فى الصميم، مصالح جميع الذين حاولوا، وما
زالوا يحاولون، فى الداخل أو فى الخارج، الاستحواذ على
الثروات الوطنية، أو توجيهها لفائدتهم الخاصة على حساب
الجماهير الشعبية. ثم ان الجزائر تقوم على الصعيد الدولى بعمل
يجعلها، من بين بلدان العالم الثالث، فى طليعة الكفاح ضد
الامبريالية. ولذلك يتعين عليها ألا تهون بحال من الاحوال، من
خطر التهديدات الكامنة أو المعلنة لقوى العدوان، المتشبثة ببقاء
نظام السيطرة على الشعوب، واستغلال الانسان للانسان،
وتفرض هذه التهديدات تنظيم دفاع وطنى قوى يكون الجيش
الوطنى الشعبى محورا له .

واذا كان من واجب العمال والفلاحين والشبيبة الدفاع
عن الثورة وضمان أمنها، فان الجيش الوطنى الشعبى يجب
ان يظل هو الدرع الحصين الذى تحطم عليه كل محاولات
الامبريالية، وحلفائها واعوانها.

الا ان هذا الدور لا يقتصر على مهمة الحماية وحدها،
فالجيش الوطنى الشعبى يشكل أيضا عنصرا محركا لتقدم
الثورة والتشييد الاشتراكى. فهو مشارك فى جميع ميادين
بناء المجتمع الجديد. وتشكل طاقته الهائلة عنصرا هاما فى
ترقية الثورة الثقافية، والثورة الزراعية، والثورة الصناعية،
وفى اطار اعادة بناء البلاد، وتحقيق التقدم الاجتماعى، فان
الجيش الوطنى الشعبى كان دائما فى طليعة خدمة الانجازات
الوطنية، وذلك فى معظم القطاعات. فهما التنمية الكبرى
التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج فى الحركة
الشاملة للثورة .

*
*
*

ان الخدمة الوطنية بتكوينها العسكرى للشبان المجندين،
تشكل قاعدة للدفاع الوطنى الشعبى، كما انها ترمى الى
تحقيق اهداف لا تنفصل عن المسيرة الثورية للتشييد
الاشتراكى. فالخدمة الوطنية، زيادة على كونها تسمح للشبان
باكتساب تكوين عسكرى، تتوفر على بعد اقتصادى واجتماعى

ان الخدمة الوطنية تندرج في اطار الدفاع الوطنى. ويجب ان تتم في اطار الجيش الوطنى الشعبى، وان تسمح لكل الشباب باكتساب تكوين عسكرى يجعلهم قادرين ، فى كل لحظة ، ان يكونوا الحماة المسلحين للثورة، وللاستقلال ، وسلامة التراب الوطنى. وهكذا يمكن ان يتحقق بالتدريج، عبر الدفعات المتتالية، الهدف السياسى المتمثل فى اعداد جميع المواطنين للدفاع الوطنى، الذى يجب ان يكون قضية الشعب بأكمله .

فالخدمة الوطنية، اذن، هى مؤسسة رئيسية فى المسيرة الثورية، ومقوم اساسى للتضامن والوحدة الوطنية حول اهداف مشتركة ترمى الى بناء مجتمع اكثر عدالة وازدهارا. انها واجب نحو الشعب والثورة، يندمج فيه الدفاع والتنمية ايما اندماج .

الباب الخامس السياسة الخارجية

الى السيطرة على ارجاء المعمورة. وهكذا صار العالم الثالث الموقع المفضل الذى تندلع فيه وتحدثم كبريات الحروب فى العالم المعاصر.

ان احدى المميزات الرئيسية لهذا العصر تكمن فى التناقض الجوهرى بين قوات العدوان الامبريالى من جهة، وحركة تحرير شعوب العالم الثالث، من جهة اخرى.

ان الجزائر لمغتبطة بما انجز من تقدم بفضل الانفراج الدولى الذى تعتبره عنصرا رئيسيا فى تطور العالم نحو الرقى والسلام على انها لا يمكن ان تقبل بأن يعطى هذا الانفراج تفسيراً ضيقاً، بحيث يقتصر على البلدان المتطورة دون بقية العالم، اى الاغلبية الساحقة من البشرية ، التى يسلمها الى مخالب الاستغلال وانعدام الامن وويلات الحروب .

ربما كان التعايش السلمى الذى لا يكتنف جميع الشعوب، خطيرا ولا مستقبلا له، لانه لا فائدة من التحدث عن الانفراج اذا قضى على التوتر والصراع فى بعض المناطق الجغرافية، لينبعثا على اشدهما فى مناطق اخرى. ان السلم كل لا يتجزأ. ويجب ان تكون شاملة لا تقتصر على علاقات «الكبار» فيما بينهم ، بل تشمل ايضا علاقاتهم مع البلدان الصغيرة.

ولا يمكن أن يكون أمن الشعوب، واقامة سلام دائم على الاسس الديمقراطية ناتجين عن مشاورات تتم بين دول كبرى، تعكس توازنا ظرفيا فى ميزان القوى. كما ان علاج القضايا الدولية الراهنة لا يمكن ان يكون حكرا على دوائر مغلقة، تملأ فيها بعض الدول ارادتها على مجموع العالم. بل انه

ومن أهم الاهداف التى أسندت للخدمة الوطنية، كامتداد لمهام الدفاع الوطنى، تعبئة الشبيبة من أجل انجاز مهام التنمية الكبرى، وخاصة فى صالح المناطق الأكثر حرمانا بالبلاد. وهى مدعوة لان تقدم مساهمة متزايدة الاهمية فى مجهود البناء العام للوطن ، والنضال من أجل محور الفوارق الجهوية، وانجاح الثورة بجميع مقوماتها. وسيشكل الطريق الصحراوى انجازا هاما لما له من بعد وطنى وافريقى. كما ان السد الاخضر الذى سيغطى آلاف الكيلومترات المربعة ، ستنتج عنه ظروف حياة جديدة ، بل سيساهم فى تغيير وجه جزائر المستقبل .

ان الخدمة الالوطنية سوف توجه اكثر فاكثرا لمثل هذه المهام. وسيقوم الشبان بانجازها بحماس متزايد، لا سيما انهم سيكونون مقتنعين بان عملهم هذا يساهم بصورة حاسمة فى تحسين حياة الجماهير الشعبية، وفى تنمية البلاد وتقديم الثورة .

ان سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، وهى تستهدف اساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائرى وثورته، مع السهر على مقتضيات الامن والدفاع عن السيادة الوطنية. فاختيارنا لمجتمع اشتراكى مبني على الاستقلال الوطنى، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، والتهوض بالانسان، ومكافحة التخلف، هو الذى يحدد تصورنا لسياستنا الخارجية. فالجزائر تسعى لدعم التضامن فى الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار، قديمه وجديده. ولهذا فان جهودها تندرج فى اطار الدعم غير المشروط للشعوب المكافحة فى سبيل تحريرها الوطنى، واحترام حقها فى تقرير مصيرها واستقلالها. وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة فى تسوية المشاكل الكبرى المطروحة فى هذا العصر.

ان تعاظم القوى الاشتراكية والديمقراطية فى العالم، والنمو المتزايد لحركات التحرير الوطنى قد وفرا ظروفا تاريخية مساعدة لقضايا الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى والاجتماعى لشعوب العالم الثالث.

ان تقهقر الحرب الباردة، وما تحقق من التقدم فى مجال الانفراج الدولى بحكم «التوازن النووى» بالذات، لم يؤدى الى تحقيق السلام والامن للجميع.

ان آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية ، هى الآن المواطن التى تحرى على اديمها الحروب. والتمارات والانقلابات التى تدبر من الخارج، وهى التى يدور فيها الصراع العنيف الرامى

في منظمة البلدان المصدرة للبترول وتشكيل هيئات البلدان المنتجة للمواد الأولية، واستعادة كثير من البلدان لثرواتها الوطنية، تبرز كلها بوضوح ان الانطلاقة التحررية للعالم الثالث، قد اصبحت قوة جبارة تغير، على مر الايام، اكثر فاکثر، طبيعة العلاقات الدولية.

والجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، من اجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والاجتماعي. وهي، في حدود ما لديها من الامكانيات، لن تدخر وسعا في تقديم المساعدة الفعلية للذين يكافحون في سبيل حريتهم. وستأخذ كل المبادرات الكفيلة بتحجيد قوى القارات الثلاث من اجل التضامن في الكفاح، حول غايات مشتركة، لفرض حقوق شعوبها وضمان احترامها.

ان وسائل الضغط الضخمة والمتنوعة التي تسخرها الامبريالية لاختضاع الدول المستعمرة سابقا، خدمة لمصالحها، بل لاستراتيجيتها، تحتم الاقدام على وضع خطة عمل ملائمة ومتضامنة بغية احباط جميع محاولات السيطرة.

ان تضامن الجزائر مع بلدان العالم الثالث في كفاحها التحرري، نابع من المثل العليا للثورة الجزائرية، المتجسدة في الحرية والاستقلال ومناهضة الامبريالية. وهو يشكل أحد المقومات الرئيسية لسياستنا الخارجية كما أنه امتداد لاختيارنا المتمثل في عدم الانحياز.

ان حركة عدم الانحياز، التي هي وليدة الشعور بما تنسم به العلاقات الدولية من نقائص واختلال في التوازن، تزداد قوة يوما بعد يوم، وهي بالاضافة الى التزامها بقضية العدل والسلام تتيح للبلدان الصغيرة تحمل نصيبها من المسؤولية في تدبير الشؤون الدولية.

ان عدم الانحياز هو التعبير عن ارادتنا في الاستقلال التام عن كل قوة اجنبية. وهو يجسد اصرار الثورة على أن تكون حرة من كل القيود الخارجية، وان تقرر سياستها الداخلية والخارجية وفقا لمصالح شعبنا، ومثله العليا التي توجه نشاطه على المستوى الدولي. وتشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة لعمل تضامني تخوضه، ضد أي تسلط اجنبي، كل بلدان العالم الثالث، التي تعبر عن ارادتها في النضال من أجل استقلالها التام، وحريتها السياسية، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية.

ان منظمة الامم المتحدة، تمثل، بالنسبة للبلدان غير المنحازة، اطارا ملائما تساهم ضمنه، في تقوية أسباب الامن في العالم، وفي اقامة التوازن العادل الذي يفترق اليه نظام العلاقات الدولية.

ان عدم الانحياز خط سياسي دائم تلزم به الجزائر. وهي سياسة تمثل، على المستوى الخارجي، اصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني.

يستلزم تنظيميا ديمقراطيا للعلاقات الدولية، ويفترض توفر ارادة حقيقية في اجراء تغيير عادل على العلاقات القائمة بين البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث.

ان كفاح بلدان افريقيا، وآسيا وامريكا اللاتينية، من اجل تحررها السياسي قد وجد، في السنوات الاخيرة امتداده الطبيعي في معركة التحرر الاقتصادي. ولقد تولد عن الحركة الواسعة لتحرير بلدان العالم الثالث، تناقض خطير بين البلدان المتخلفة والبلدان المصنعة التي تبدل كل ما في وسعها من اجل الإبقاء على النظام الحالي للاقتصاد الدولي.

ان خوض المعركة من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو احدى المهام الاساسية في كفاح الشعوب من اجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي. ويبرهن تاريخ السنوات الاخيرة، ان الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية. إقتسام الموارد الوطنية مع وسائل استغلالها، هو الشرط الضروري لكل تنمية مستقلة وكل كفاح جاد ضد الاستعمار الجديد. ذلك انه يتيح الاستفادة العادلة من خيرات البلاد، ويمكن من اقامة القواعد السليمة لعملية التنمية المستقلة.

ان الكفاح الذي تخوضه بلدان العالم الثالث من اجل استعادة ثرواتها الوطنية يفضي، حتما، الى خوض المعركة من اجل التحكم في الاسعار. وان جدلية الكفاح تبرهن دائما انه لا يمكن أن تكفل هذه المعركة بالنجاح، الا اذا كان هناك تضامن في العمل على مستوى العالم، ينتظم جميع البلدان التي تتعرض للاستغلال.

وبصرف النظر عن اختلاف الانظمة السياسية بين بلدان العالم الثالث فانها تشعر، امام خطورة المشاكل التي تواجهها، بضرورة تنظيم صفوفها، وتوحيد جهودها، لتكوين جبهة مشتركة ضد سياسة الاستغلال والنهب التي تعانيها. لقد أصبح العالم الثالث يدرك مدى قوته، ويعي مدى قدرته على نيل النصر الذي يسعى لتحقيقه، بفضل التضامن في الكفاح. وتلك ظاهرة سياسية جديدة تكتسب اهمية قصوى.

ان الانتصارات التي حققتها شعوب العالم الثالث على الامبريالية والاستغلال وعلى الصراع من اجل النفوذ، تشكل احد العناصر الحاسمة في تطور العلاقات الدولية، وقد شهدت السنوات الاخيرة حصول بلدان افريقيا وآسيا، وامريكا اللاتينية، على انتصارات فاصلة في كفاحها العادل من اجل الاستقلال الوطني، والتحرر الاقتصادي والاجتماعي.

فالانتصارات التي احرزت عليها شعوب الهند الصينية، واستقلال الشعوب الافريقية التي كانت تحت الاحتلال البرتغالي، والتقدم الكبير الذي حققته الشعوب العربية، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، في مكافحة الصهيونية، والتدابير الثورية التي اتخذتها الدول الاعضاء

وتتصرف فيها حسب مشيئتنا، ولكن القضية تنحصر أساسا في الاختيار وفي الارادة السياسية .

ومن البديهي أن هذه الارادة يجب أن تتجه نحو أهداف ملموسة تعكس مصالح الجماهير الشعبية، وتكون مجموعة من المحاور تتبلور حولها التطلعات الوحدوية .

وعلى الرغم من الفروق السياسية واختلاف التصورات، فإنه يجب تجاوز بعض الاحوال الظرفية وارساء اساس وضعية لاربعة رفيها، بانشاء شبكة من المشاريع المشتركة في جميع الميادين، وتهيئة الاسباب لتداخل المصالح، وتعميق هذا التداخل باستمرار .

ومن جهة اخرى فان الوطن العربي يتبوأ منزلة مرموقة ضمن مجموعة الشعوب الاسلامية، بحيث أن اية مبادرة مناسبة ومندرجة في المجري التاريخي لتحرر الشعوب تكسب البلدان العربية مزايدا من التضامن الفعال، وتبرز في نفس الوقت وزن البلدان الاسلامية ضمن العالم الثالث وفي المحافل الدولية .

ان المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي . وسيؤدي تحقيق وحدته الى دعم التيار الوحدوي في الوطن العربي والى التعجيل بقيام الوحدة العربية .

فعلى مستوى الدول بينت تجربة السنوات الاخيرة ان تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية، وتنمية التعاون المبني على تبادل المصالح، واحترام الظروف الخاصة بكل بلد، تشكل في المرحلة الراهنة وسيلة للتقدم على درب تشييد المغرب العربي .

وبغض النظر عن مصالح الدول، فإنه يجب أن نعمل على بناء معرب الشعوب . لان سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساسا وحدة، بحكم لغتهم ودينهم وحضارتهم، وانماط تفكيرهم، وتاريخهم ونظرتهم الى المستقبل . ويشهد التاريخ الحديث ان الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على مستوى القمة، وانما تنصهر في مستوى القاعدة، بالتضامن بين الجماهير الشعبية ونضالها المشترك حول نفس الاهداف .

ولن نتحقق وحدة المغرب العربي بصفة مؤكدة ودائمة الا اذا ساهمت في انجازها الجماهير الشعبية، وفي طليعتها العمال والفلاحون والشبان وكل العناصر الوطنية الصادقة . وبما ان الوحدة المغربية لا يمكن ان تكون لها غاية اخرى غير رفاهية الشعوب، فإنه ينحتم ان تهدف قبل شئ الى تحرير الجماهير المحرومة المستعلة . وان ما يجب ان نناضل من اجله، حينئذ، هو وحدة تحررية تعمل للقضاء على البؤس، وعلى اللامساواة بين الناس، وحدة تستطيع ان تغمر شعوب المنطقة في حركة تاريخية واحدة، وتجندوها في سبيل تحقيق ما تصبو اليه من مغرب عربي موحد، قوى، مزدهر، وتقدمي . ان مثل هذا التصور للوحدة يستبعد كل الاشكال التي تكون في صالح اقلية محظوظة تتخذ منها فرصة لمصاعفة ارباحها

ان الجزائر، التي هي من بلدان العالم الثالث ومن بلدان عدم الانحياز، جزء لا يتجزأ من الوطن العربي . ومن هنا، فان الاعمال التي تقوم بها تدخل في نطاق الكفاح الموحد، والمصير المشترك الذي تلتقي فيه مع سائر الشعوب العربية، وهي تولى أهمية خاصة لتمتين عرى الاخوة معها .

ان قضية تحرير فلسطين تعيش في وجداننا، ويشكل تحريرها الشغل الشاغل لاهتماماتنا . وان التزامنا التام مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، التي احتلت أراضيها، لهو بالنسبة الينا أكثر من ما تمليه ضرورة التضامن . انه يدخل في صلب العمل من أجل تحررنا بالذات . ولهذا، فان التزامنا التزام مطلق يقتضي قبول كل التضحيات بما في ذلك التضحية بالنفس .

ان الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية، وتؤمن بإمكانية تحقيقها، لانها أصبحت، في عهد التجمعات الكبرى، مطلبا مستعجلا لرقى الشعوب العربية . ويدل تاريخ السنوات الاخيرة على أن الاحداث تتطور لصالح هذه الوحدة . وقد مضى الوقت الذي كانت تبدو فيه مجرد وهم .

وبهذا الصدد، فان الجامعة العربية تمثل اطارا مناسباً للتعاون بين الدول الاعضاء وهي تعمل منذ نشأتها لدعم أسس التضامن العربي الثقافي والاقتصادي والتجاري . غير ان اعادة النظر في ميثاقها وتجديدها هيكلها هو العلاج الوحيد الذي يمكن أن يتيح لها التكيف مع ما تقتضيه الاوضاع الدولية الراهنة، واداءها لدورها بفاعلية أكثر لتحقيق تطلعات الشعوب العربية نحو الوحدة والتقدم .

على ان دوام الوحدة يفرض ان لا تكون هذه مجرد ثمرة لاتفاقيات بين الحكومات، فضلا على أن تكون نتيجة لاوضاع ظرفية مؤقتة . ذلك أن مثل هذا التناول للوحدة، بدل أن يعجل بتحقيقها، يؤجلها ويتسبب في خيبات آمال خطيرة . وعلى هذا الاساس فان التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاختيارات السياسية التي تستلزمها على مستوى الجماهير، هي التي تصبح العامل الحاسم لتحقيق هذه المهمة التاريخية .

ان مفهوم الوحدة يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للمصير العربي . ومن هنا يتعين أن تحلل التجارب التي تمت في هذا الميدان بصفة موضوعية، بغية الوصول الى تصور سليم وحرى يتيح الفرصة، حينما تهيأ الظروف، لتطبيق صيغ وحدوية تكاملية او اندماجية ، كفيلة بأن تستجيب للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية .

ان امام الوطن العربي فرصة تاريخية لتحقيق اهدافه، فهو يملك القدرات الضرورية التي تتيح له أن يصبح من أكثر المناطق ازدهارا اقتصاديا، مما يجعله قوة سياسية محترمة . ومن واجبه أن يشرع في احداث تغييرات اقتصادية، وثقافية ، وتكنولوجية كبرى، وتكوين الاطارات التي يحتاج اليها، وخلق الظروف الموضوعية لتحرره الشامل . اذ ان المشكل لم يبق مطروحا من حيث الوسائل، منذ أن أصبحنا نتحكم في مواردنا

ان وحدة الشعوب تدرج في المنظور التاريخي للمغرب العربي، وتأتي نتيجة طبيعية لحركة تنمية اقطارنا، وتفرض نفسها بحكم منطق الاحداث.

ان تضامن القارة الافريقية مع البلدان العربية في كفاحها ضد الصهيونية، وكذلك تضامن العرب في الكفاح ضد الاستعمار والتمييز العنصري، قد انصهرا كلاهما اثناء النضال والشدائد، وارتكزا على تقدير سليم لوحدتنا الاساسية في اهداف الكفاح، وهو ما ينبغي دعمه بالاعمال المشتركة سواء كانت سياسية ام اقتصادية. فالحفاظ على هذا التضامن شيء ضروري لكي يتمكن الجميع من السير الحثيث على درب الاستقلال والتقدم. فالقارة الافريقية والوطن العربي متداخلان، لا على المستوى الجغرافي فحسب، بل كذلك من حيث وحدة مصالحهما الكبرى.

والجزائر بصفتها بلدا افريقيا، تدرج سياستها الخارجية في نطاق التضامن الافريقي، من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لافريقيا جزءا من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته. ويعني هذا، بالنسبة اليها، التزاما ايجابيا الى جانب الشعوب الافريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري، كما يعني الوقوف الى جانب البلدان الافريقية التي تكافح في سبيل تنميتها وتحررها من تسلط الاستعمار الجديد.

ان الجزائر تتبنى كل القضايا الافريقية العادلة، وتقف دائما في طليعة الكفاح من أجل انتصارها. وليس الاتجاه الافريقي لسياستها اختيارا ظرفيا، وانما هو نابع من انتمائها لافريقيا، واحساسنا بالكرامة الافريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة.

ثم ان الجزائر تكافح بلا تحفظ من أجل تحقيق الوحدة الافريقية، وهي تؤيد كل التدابير الواقعية الكفيلة بدفعها الى الامام، وكل المبادرات القادرة على تعبئة الشعوب الافريقية من أجل تحقيق الاهداف المشتركة.

ان الوحدة الافريقية لم تعد ضربا من الاساطير. ذلك أنها فرضت نفسها بصفة متزايدة، بما اقامته من منطلقات نضالية، تتحول بصفة منهجية الى واقع ملموس. ان افريقيا تمثل الآن في العالم قوة سياسية هائلة بفضل الاحساس بالوحدة الذي يعم جميع اقطارها. وينبغي ان نعمل، في السنوات القادمة على توفير المزيد من الدعم لهذه القوة بتضمين مشاعر الوحدة والتضامن الافريقي مزيدا من الفعالية، يتجسد على الاخص في اقامة الروابط الاقتصادية المتينة بين مختلف بلدان القارة.

وتمثل منظمة الوحدة الافريقية الاطار اللازم لتنسيق السياسات الافريقية. ولقد برهنت هذه المنظمة على قدرتها بالفعل، واتاحت تسجيل الكثير من الانتصارات التي اضيفت الى رصيد قارتنا. ويتعين علينا تعزيزها والقضاء على كل المحاولات الرامية الى احداث الانقسام بين صفوفها، ودعم روح التضامن فيها واتخاذها أداة مفضلة لتحقيق وحدة قارتنا.

على حساب العمال. وهذا التصور يعني بالدرجة الاولى، وحدة ديمقراطية، لانها ترمي الى جمع كل مقدراتنا، ليستفيد منها كل مواطن في المغرب العربي، وخاصة الجماهير المحرومة. وفي هذا السياق يتضح ان الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي لا يمكن تحقيقه ما بقيت في هذه المنطقة تصورات وهاياكل اقتصادية واجتماعية مبنية، لا على اساس المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية، ولكن على اساس خدمة الرأسمالية الدولية، وكمنشة من المستغلين.

ان وحدة المغرب العربي المنطلقة من فكرة تحرير الجماهير المستغلة وخدمة مصالح الشعب، تنطوي من الناحية العملية على عدد من المقتضيات التي تترتب عليها تغيرات عميقة في بنيات البلدان التي يتكون منها كيان المغرب العربي.

وسيصبح حينئذ بالامكان، وخاصة في الميدان الاقتصادي، انتهاج سياسة من أجل تحقيق تنمية منسجمة، وستؤدي هذه السياسة حتما، بارتكازها على مصالح الجماهير الشعبية، الى اتفاق الجميع على ضرورة التخلص من الاستغلال الرأسمالي وضمان التحرر والاستقلال الاقتصادي، والنهوض بسياسة التقدم الاجتماعي التي تهدف، على الاخص، الى تحسين ظروف المعيشة للفئات التي عانت اكثر من غيرها ويلات الاستغلال. وبذلك يمكن الوصول بسهولة الى جعل بلاد المغرب العربي كلها مجالا اقتصاديا واحدا، تطبق فيه سياسة تنمية وتصنيع تخضع لمؤشرات توجيهية لاتترك فرصة لاختلال التوازن بين الجهات المختلفة. وعندئذ تنتقل البضائع التي تنتجها كل القطاعات الاقتصادية بحرية كاملة، داخل السوق المغربية كلها، بقطع النظر عن المكان الذي انتجت فيه. وهكذا لاتعرض السلع التي تم انتاجها بوسائل وطنية بحتة، لمنافسة المنتجات الاجنبية التي تدخل السوق تحت عنوان صناعات محلية مزعومة، تمثل في الغالب ستارا تستخدمه الشركات الامبريالية للسيطرة على اسواق البلدان النامية. وسيتم القضاء على التفاوت في اجور العمال الذي ينعكس على الفروق في الاسعار ويؤدي الى وضعيات مجحفة في المبادلات. ولن يكون التوسع الاقتصادي الذي يرتكز على سوق مكونة من الجماهير، اداة لتحقيق الارباح الطائلة لصالح الاحتكارات الاجنبية، والابقاء على هيمنة الفئات الداخلية من اصحاب الامتيازات.

وعندئذ يكون التوسع الاقتصادي في كل اقطار المغرب العربي لصالح الشعوب وحدها، ويصبح مصدرا لتراكم يخدم سياسة متجهة نحو تحسين احوال الجماهير الشعبية، والنهوض بها دوما نحو التقدم تلك هي الشروط الموضوعية لاندماج اقتصادي يخدم المصالح الحقيقية للشعوب ويستجيب لتطلعاتها المشتركة نحو التضامن والعدالة الاجتماعية. وهكذا يتجلى ان مفهوم الاندماج الاقتصادي المغربي لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم وحدة الشعوب.

التعاون الجهوى بدقة، واقامة اطار من التضامن مع التيارات التقدمية الموجودة فى أوربا الغربية، والتي تأكدت مواقفها المعادية للامبريالية.

ان التقدم الهائل للاقتصاد العالمى، والازدهار المستمر للثورة العلمية والتقنية، وتعاظم حركات التحرر الوطنى والاجتماعى، تؤدى كلها وبشكل متصل، الى خلق اوضاع جديدة، وانماط حديثة فى التفكير، واختلال فى التوازن لم يسبق له مثيل، وتطورات هى فى تغيير مستمر.

وهذا العالم هو الذى يجب ان ندرج فيه اعمالنا، ونتصور فيه الاشكال الجديدة للكفاح، فحيث كان الجمود والركود السياسى يبدوان امرا نهائيا، تتابعت الحوادث فجأة واشتدت سرعتها بفعل انتفاضات الشعوب التى لاتتردد فى بذل كل التضحيات لفرض المستقبل الذى ترتضيه.

ومن البديهي أن أصحاب الامتيازات الذين طالما نهبوا الثروات العالمية لخدمة مصالحهم، لن يلقوا السلاح بسهولة. ويجب ألا نتوقع توقف مناوراتهم، ذلك أنهم سيستخدمون كل ما لديهم من وسائل الضغط لمحاولة استرجاع جزء مما فقدوه.

وهكذا يتبين أن الجزائر تخوض كفاحا طويلا لامتداد الاشكال، يتطلب ارادة صلبة، ونفاذ بصيرة. ويتعين أن يشمل هذا الكفاح المجالين الخارجى والداخلى لانهما أصبحا متلازمين فى عصرنا هذا، بحيث ان مضاعفة جهودنا فى أحدهما لا تكون ناجعة الا اذا رافقتها جهود متواصلة فى المجال الآخر. ان محور الصراع لا يكمن فقط فى المصالح الاقتصادية التى تتوقف عليها تنمية البلاد، وانما يتعداها الى حقنا فى الوجود بالذات. ان معنى ونتائج جهودنا تتجاوز، الى حد بعيد، اطار مصالحنا الوطنية ورقعتنا الجغرافية، ذلك اننا بكفاحنا نساهم فى شق الطريق أمام عالم الغد، عالم الكرامة المستعادة والحرية والرخاء.

ان الجزائر بلد يطمح الى السلام. وهى ترغب فى تنمية علاقات الصداقة مع جميع البلدان فى العالم. وسوف تسعى الى المحافظة على العلاقات الودية المثمرة مع البلدان المتقدمة صناعيا على أساس احترام السيادة، وتوازن المصالح وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية.

أما مع البلدان الاشتراكية فإن سياسة التعاون ما فتئت تنمو وتتوسع فى جميع الميادين. وستعطي تنمية الجزائر السريعة هذه السياسة، امكانيات جديدة باستمرار، لاسيما وهى تنطلق من الكفاح المشترك ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، وستعمل الجزائر فى المستقبل على زيادة دعم علاقاتها مع البلدان الاشتراكية على أساس من الصداقة وتوازن المصالح.

وفى مجال أوسع ستواصل الجزائر بكل حزم نشاطها من أجل تعزيز أواصر التضامن بين القوى التقدمية لبلدان العالم الثالث، والقوى الديمقراطية فى البلدان الغربية، وكل القوى الاشتراكية فى العالم.

ويتعين القيام بمجهود مطرد لايجاد الظروف التى يتحقق بفضلها تعاون دولى نشيط، مبنى على تضافر الغايات التى تسعى لبلوغها مختلف الاتجاهات التقدمية فى مجال التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وباستطاعة البلدان الاشتراكية، المهمة لذلك بوجه خاص، أن تساهم كماً وكيفاً فى النهوض بهذه المهمة.

أما مع أوربا فيمكن اعطاء التعاون حجماً أكبر اذا تأكدت نزعة بعض البلدان الاوربية الى اقامة علاقات من نوع جديد، خالية من الطرائق والممارسات التى كانت متبعة فى عهد مضى. وبهذه الروح فإن التعاون مع أوربا يمكن أن يفتح آفاقاً مثمرة تتجاوز الاطار الثنائى، وتكتسب بعداً أوسع. وفى هذا المنظور فإن العمل فى نطاق البحر المتوسط يقتضى تحديد أهداف

الباب السادس

الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية

الاجتماعية والسياسية، أم من حيث الاستراتيجية الواجب اعتمادها لتحديد أهداف التنمية بدقة وتوفير الطرق والوسائل الكفيلة بانجازها. وبعبارة أخرى فإن التنمية فى الجزائر هى أولا وأساسا الاضطلاع، بصورة منسجمة وفى اطار سياسة مخططة، بالانشطة الضرورية لتحقيق الاهداف التاريخية التى ترمى اليها الاشتراكية فى الجزائر.

ان المطلوب فى آخر الامر هو تحويل المثل العليا للثورة من حالة المفاهيم والصيغ النظرية الى الواقع اليومى الملموس الذى يحدد شيئا فشيئا الملامح الحية للجزائر الاشتراكية الجديدة.

وبهذا الصدد، فإن عمل القيادة السياسية فى ميدان التنمية، ينصب، بطبيعة الحال، على التخطيط الوطنى وفقا لكل العوامل

أولا - التنمية قاعدة ومطلب للاستقلال الاقتصادى والرقى الاجتماعى

ان مسيرة الثورة فى جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية تؤدى حتما الى بناء مجتمع يرتكز على المبادئ الاشتراكية. ولهذا تتمثل خطوط العمل الرئيسية للثورة فى الاسراع بترقية الانسان الجزائرى الى مستوى تتوفر فيه الشروط المطابقة لمعايير الحياة العصرية، كما تتمثل فى تمكين الجزائر، باعتبارها أمة، من قاعدة اقتصادية متحررة من التخلف الذى أورثها آياه النظام الاستعمارى، وبالتالي فإن تصورنا للتنمية يستند الى فكرة أساسية، وهى عدم الفصل بين التنمية وتصورنا للاشتراكية كما حدده الميثاق الوطنى، سواء من حيث الغائية

في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف، كما ستحدد مدى الرقي الذي يجب تحقيقه لبلوغ مستوى من المعيشة يكفل الاستجابة السليمة ل حاجات الانسان .

أما في الجزائر فان مفهوم التنمية ينصرف الى أنها عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا التصور الذي وضعته الثورة الجزائرية للتنمية يعني ان الاستقلال السياسي هو مجرد مرحلة في تطور المسيرة الثورية. وتمثل السلطة السياسية، في منظور الاستراتيجية الثورية، الموقع الذي تنطلق منه العمليات الرامية الى السيطرة على الرسائل الاخرى اللازمة لمواصلة الثورة والى تحديد المراحل الجديدة والمتعاقبة، التي يجب أن تفضي الى الاستقلال الحقيقي والى بلوغ أهداف الثورة كاملة .

ان الاستقلال الحقيقي يستلزم الاستقلال الاقتصادي المرتكز أساسا على استعادة الثروات الطبيعية، وعلى تملك وسائل الانتاج الكبرى، وتوازن المبادلات الخارجية، والاستقلال المالي للدولة، واحداث سوق وطنية مع التحكم في التكنولوجيا. وبعبارة اوضح فالمسألة تتعلق بانتهاج تنمية تشمل جميع جوانب الحياة الوطنية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتستند اساسا الى الارادة الشعبية، وضرورة اعتماد الامة على نفسها أولا، لتوفير شروط الاستقلال الفعلي، السياسي والاقتصادي .

ان أرباب النظام الامبريالي العالمي لم يتخلوا أبدا عن اطماعهم في ثروات الشعوب التي كانت ضحية لاستغلالهم. ذلك ان الاستقلال الذي اضطروا الى الاعتراف به، نتيجة للكساح الوطني التحريري الذي خاضته الشعوب المضطهدة، لا ينبغي أن يكون في نظرهم الا استبدال شكل السيطرة بشكل آخر. ولهذا فانه من اليسير ادراك السبب الذي جعل بلدا آخر، غير التي يعينها الامر، تتطفل على قضية التنمية وتجد لها النظريات والاستراتيجيات، وتسخر لها حشدا من الوسائل المختلفة بغية تحويل سياسة العالم الثالث الانمائية عن مراميها، وتوجيهها نحو ما يخدم مصالح البلدان الامبريالية. ان ما يجري من الجدل حول مختلف الطرق التي يمكن سلوكها لتحقيق التنمية، ليس في واقع الامر الا تعبيرا عن الهجمة النفسانية التي تهدف الى تضليل مقاصد الاقتصاديين في العالم الثالث، لينحرفوا عن السبيل السوي في ميدان التنمية، وليقتصروا على أنشطة اقتصادية واجتماعية لا تقوى على النيل من اساس النظام الاقتصادي القائم على خدمة المصالح الامبريالية دون سواها .

ان البلدان التي جعلت من مسألة المحافظة على النظام الامبريالي العالمي احدى الفايات الكبرى لسياستها، تناهض اليوم بشدة فكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يكون مبنيا على المبادئ والاقتراحات التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء دورتها الاستثنائية السادسة المنعقدة في افريل 1974، والتي خصصت للمواد الاولية وقضايا التنمية.

الموضوعية المتصلة بالواقع. على أن هذا لا يمنع أن تبقى نظرة القيادة السياسية، في هذا الميدان وفي غيره، موجهة نحو الآفاق الواسعة والاهداف العظمى التي استهدفتها تطلعات شعبنا منذ امد بعيد وطيلة كفاحه من أجل الاستقلال والاشتراكية .

ان هذا التصور للتنمية، الذي يستلزم دعم الاستقلال الوطني، يرمي أساسا الى ترقية الجماهير الشعبية وتمكينها من التمتع بمزايا التقدم المادي والاجتماعي والثقافي، حتى يتخلص مجتمعنا من جميع ما علق به من أسباب التخلف، ويكون الانسان الجزائري في مأمن من الضائقات المادية ومن غوائل الدهر، ويتمكن من تفتيق جميع مواهبه وتحقيق تطلعاته ضمن قيمه الاصلية وروحانيته الاسلامية .

وان الثورات الثقافية والزراعية والصناعية هي التي تحدد المبادئ والخطوط الكبرى التي تضبط المحتوى العملي لاهداف الاشتراكية من حيث اتاحه كل فرص التفتح للانسان الجزائري.

وهكذا، فان التنمية في منظور ثورتنا ليست الا استراتيجية وضعت لتحديد الاتجاهات والوسائل اللازمة للمساهمة في تشييد الاشتراكية، وضبط الاهداف الملموسة التي هي علامات بارزة على درب هذا التشييد. وهذه الاستراتيجية تتضمن ايضا القضاء على الفوارق والتناقضات المتبقية في مجتمعنا واقتصادنا، والتي هي عبارة عن رواسب خلفها الاستغلال الاستعماري، ونتائج نظم اجتماعية موروثه عن الماضي، وقد بات من الحتمي أن تؤدي التغييرات المترتبة عن التطور الثوري الى القضاء على هذه المخلفات لضمان الانتصار النهائي للاشتراكية .

ولئن كانت تيارات الاستقلال السياسي والتحرر الوطني هي التي طبعت الحياة الدولية وكيفت مواقف الشعوب طوال العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، فانه يبدو ان مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادي هي التي ستؤثر، خلال الربع الاخير من القرن الحالي، في العلاقات القائمة بين الدول، أو بين مجموعات الدول، كما تؤثر في ظروف الحياة السياسية داخل كل بلد وبخاصة في بلدان العالم الثالث .

وان المحتوى الذي يعطى هذه المفاهيم، والطرائق والمناهج المعتمدة لتطبيقها هي التي تحدد أكثر فأكثر المواقف السياسية على الصعيد الخارجي، وتصنف أنظمة الحكم والايديولوجيات على الصعيد الداخلي.

والواقع ان مدار الصراع حول مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادي، يصعب ادراكه اذا ما طرح بمعزل عن سياقه السياسي والتاريخي .

I - لا يمكن الفصل بين مفاهيم التنمية والتحرر الاقتصادي

ان مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الامر، مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية أو التي عانت الاستغلال الامبريالي. فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها، وتحديد طبيعة التغييرات التي ينبغي القيام بها

للمحافظة على النظافة البدنية والمنزلية والوصول الى الاستفادة بمزايا الاعلام والثقافة .

وفي هذا السياق فان ازدياد الطلب على المساكن الجديدة اللاتمة للتخلص من الاكواخ والبيوت القصرية قد ترتب عنه اشتداد الحاجة الى مواد البناء بدرجة لم تكن معروفة اثناء العهد الاستعماري . كما أن ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة أدى الى مضاعفة الطلب على الاسمدة والآلات الزراعية .

3 - ان الثروة تعيد للعمل مكانته باعتباره قيمة تضمن مستقبل الاقتصاد الوطني وازدهاره وسلامته

ان التنمية التي تحدثها الثورات الثقافية والزراعية والصناعية هي التي تتيح للفئات الشعبية، التي كانت حبيسة البؤس والظلام والخبول، أن تسترد وظائفها باعتبارها طاقات منتجة حية، وتستعيد موقعها في الدوائر الاقتصادية النشيطة. وهكذا تصبح هذه الفئات بحكم دورها المزدوج في الانتاج والاستهلاك، القاعدة المتينة التي ينطلق منها التصنيع وترتكز عليها التنمية. وان الانتقال الى نمط عصري من المعيشة تكثر فيه الحاجات وتنوع - مما يقتضي توفر موارد مالية متجددة - هو أمر يدفع الناس الى تجاوز اقتصاد التعيش، وبالتالي الى البحث عن عمل يدر عليهم دخلا منتظما ويصرفهم عن حياة التطفل، ذلك أن أخبت آفة تصاحب البؤس هي بكل تأكيد، عقلية من ينتظر مساعدة الغير، وما يترتب عليها من احتراف البطالة. فالثورة باحياؤها لفضيلة الجهد المبذول، انما تعزز أوتق القيم وأبقاها لازدهار الاقتصاد وسلامته، الا وهي العمل، لا من حيث هو حق وواجب فقط، ولكن أيضا من حيث هو فضيلة اخلاقية لها نصيب في تكوين شخصية الانسان وكرامته.

ان الثروات والتراكم، والقدرة الخلاقة التي يوفرها العمل، هي التي تمنح الحرية أقوى مبرراتها وامتن قواعدا على مستوى الفرد وعلى مستوى الأمة .

ثانيا - وسائل التنمية المستقلة

١ - العمل على ايجاد وتطوير الموارد التي توفر التراكم .

ان السياسة التي تنتهجها الجزائر في مختلف الميادين، تستلزم اقتناء الوسائل اللازمة للتنمية، وفي نفس الوقت توفر شروط الاستقلال الاقتصادي. وتعتمد هذه السياسة أساسا على توفر موارد التراكم والتحكم فيها .

ولهذا يجب العمل باستمرار، على مضاعفة الوسائل الكفيلة بزيادة المدخولات للحصول على رؤوس أموال متزايدة لتمويل المشاريع الانمائية وتغطية تكاليف الخدمات الاجتماعية والثقافية الرامية الى تحسين الظروف المعاشية للجماهير .

وهكذا يصبح ايجاد الوسائل الكفيلة بزيادة المدخولات وتراكم الموارد المالية الضخمة هدفا رئيسيا، له الاولوية في السياسة الاقتصادية للثورة. وما يعطى هذا الهدف أولويته المطلقة هو أن الجزائر لا تستطيع أن تعول الا على نفسها عندما يتعلق الامر بتطبيق مبادئ الثورة .

وهكذا فان سياسة التنمية في الجزائر مبنية على العمل من أجل الاستقلال الاقتصادي ودعمه، الامر الذي يستلزم القيام بعمل متواصل لتجنب الوقوع تحت اية سيطرة مهما كان شكلها قد يريد النظام الامبريالي العالمي فرضها على حياة الأمة او على مستقبلها .

2 - ان التنمية في الجزائر كل متكامل، سواء من حيث منهجها ام من حيث غايتها

ان الفكرة الرئيسية التي تركز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كلا متكامل، أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وتتنظمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية. ويعني هذا، بعبارة أخرى، ان سياسة التنمية، سواء على صعيد الوسائل المستخدمة، ام على صعيد الاهداف المنشودة، يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات التي لا بد أن تكون بين التغيرات والتطورات، التي تحدث داخل كل قطاعات الحياة الوطنية. وهكذا تركز سياسة التنمية على اقامة العلاقات الوثيقة التي تؤدي الى ربط المنجزات الصناعية او البرامج المطبقة في مختلف قطاعات التعليم بعمليات تجديد بنيات الزراعة، واعادة تنظيم التجارة، وتطوير هياكل الارتكاز، ومنشآت الاسكان، وتنظيم البلديات والولايات الخ ...

ان السعي لترقية الانسان يمثل الهدف الرئيسي الذي تتوخاه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فجميع الأنشطة ذات الصبغة الاقتصادية البحتة، لا سيما في مجال الزراعة والصناعة، تسهم، بصفة قوية، في النهوض بالانسان، بالاضافة الى مهامها في ميدان الانتاج .

وهذا التصور للتنمية من شأنه أن يوفر الظروف اللازمة لبناء ودعم اقتصاد وطني مستقل، متكامل، يحقق توازنه الذاتي وينشط من داخله العلاقات بين مختلف قطاعاته وينعش المبادلات بين جميع فروعها .

ثم ان الاهداف المرسومة للثورة الثقافية والثورة الزراعية لرفع مستوى معيشة الجماهير، وتغيير انماط حياتها، قد ثبتت سلامتها اذ بدأ الاقتصاد يخنى بالفعل ثمار هذه السياسة .

فالمراد التي كانت تعد من خاصيات استهلاك سكان المدن، بل الفئات التي تتمتع من بينهم بدخل محترم، بدأت اليوم تعم لتصبح من مواد الاستهلاك الجماهيري. وان تزايد الطلب على المواد الغذائية كالسكر والحليب والسمن، والغاز والمنسوجات ومواد التنظيف والاجهزة الكهربائية المنزلية، والآلات السمعية البصرية، ليس الا نتيجة مباشرة للجهود المبذولة لانقاذ الجماهير الشعبية من البؤس والجهل، وجعلها تتطلع الى نمط من المعيشة يستدعي تغذية أكثر توازنا، والتخلص الى حد ما من المتاعب المنزلية، والتخلي بروح الاقتصاد، واستخدام ما هو ضروري

د - ان الانشطة الخاصة بالخدمات يمكن ان تشكل ايضا تنوعها واتساعها، وسيلة معتبرة لتقوية مقدرة البلاد على التراكم.

2 - ضمان توازن المبادلات مع الخارج .

ان الاستقلال الاقتصادي لاي بلد، بل الاستقلال من حيث هو، يرتكز اساسا على قدرة البلد في مواجهة مدفوعاته الخارجية، وخاصة اذا كان ينتمى الى البلدان النامية. ذلك ان الارصدة المتوفرة من العملات القابلة للتحويل تكتسى اهمية خاصة في سياسة البلاد. ومن هنا يعتبر ضبط توازن المدفوعات مقياسا لمعرفة مدى الصرامة المتبعة في تسيير الاقتصاد، كما ان مبلغ الاحتياطي من العملة الصعبة يعتبر دليلا للتعرف على درجة الاحساس بالتأثيرات الخارجية ومدى المقدرة على الصمود امامها.

والواقع أن ميزان المدفوعات ليس الا مرآة لتوازن المبادلات مع الخارج، وهذه بدورها ليست الا انعكاسا لبنية ووضعية الانتاج الداخلي، على صعيد العلاقات القائمة مع السوق الدولية.

ولا بد ان يخضع السعي الى تحقيق وضعية مناسبة ودائمة فيما يخص المدفوعات الخارجية، لقواعد واهداف تقرر ضمن الخطة الوطنية، وهذا يستلزم ميزانا تجاريا متوازنا او راجعا، يمكن الحصول عليه عن طريق الانشطة التالية :

1 - تحديث الزراعة والتوسع فيها، وتصنيفها ايضا مما يمكن من تخفيض المستوردات واثابة الاستعمال الافضل لما يتوفر لدى البلاد من العملة الصعبة.

ان تغذية السكان بما تنتجه البلاد، وتنمية المزروعات الموجهة للتحويل الصناعي واللازمة للاقتصاد، تمنحان الزراعة دورا حاسما في مجال تخفيض مستورداتنا وخلق الظروف الكفيلة بضمان الاستقلال الاقتصادي.

اما التصنيع، وهو الذي يتطلب انطلاقه وانجازاه موارد هائلة من العملات الصعبة، فانه يرسى القواعد التي تؤدي على المدى البعيد الى تحرير البلاد من التبعية للخارج . فالتصنيع، بما يحققه من تغطية متزايدة لحاجات البلاد من مواد الاستهلاك والاستثمار انطلاقا من الانتاج الوطني نفسه، يؤدي الى تخفيض الاستيراد، بحيث يقتصر عمليا على بعض انواع التجهيزات، وبعض المواد الاولية ومجموعة من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، التي لا يمكن الحصول عليها داخل الوطن.

ب - رفع قيمة المواد المصدرة وتنويعها بفضل التصنيع وتحديث الزراعة.

وان الثروات المعدنية تعد بالنسبة للجزائر، كما هو حال جميع البلدان التي ابتليت بالاستغلال الاستعماري، مصدرا حيويا يكسبها في الامد القريب القدرة على التراكم بما يتلاءم والحاجيات التي تقتضيها اختياراتها الانمائية. اما في الامد البعيد فان عمل الانسان بفضل التقدم الناتج عن التنمية ورفع المستوى التكنولوجي للمواطنين، هو الذي سيكون المنبع الاساسي لخلق الثروات في البلاد، ومن ثم خلق القاعدة الاساسية للتراكم.

ان مصادر التراكم التي يجب العمل على تنميتها، في الظرف الراهن لتطورنا، هي :

1 - الثروات المعدنية ، وبالدرجة الاولى المحروقات .

ان الموارد الطبيعية وتسخير طاقتها التراكمية هي امور اساسية في مرحلة الانطلاق .

وعليه فان نشاط الدولة في هذا الميدان يرمى اساسا الى دفع عجلة الانتاج والعمل المتواصل على مضاعفة حجم الاحتياطي المعروف. ذلك أنه اذا كان الانتاج الفعلي يتحكم في مستوى العائدات المحققة، فان مقدار الاحتياطي المؤكد يشكل ضمانا للمستقبل، لانه يزيد من قدرة البلاد على الوفاء بديونها ومن الثقة التي تتمتع بها في الاسواق المالية، فيتيح لها الحصول على القروض الضرورية لانجاز مشاريعها الانمائية. وان الزيادة في حجم الاحتياطي المعدني للبلاد تستلزم تنشيط عمليات التنقيب عن الثروات الجوفية سواء كانت في المناطق الترابية أو في المناطق البحرية .

ب - الصناعة تمثل هي الاخرى مصدرا هاما للتراكم. على أن هذا المصدر يستلزم فترة من النضج والاكتمال لتحقيق جدواه. وبقدر ما يتعزز تنظيم المؤسسات الاشتراكية وتزداد فاعليتها يتعين اختصار المدة التي يتطلبها نضج الاستثمارات وانتقالها الى مرحلة المردود الأقصى كما يتعين تكييفها مع الاجال التي تقتضيها تنمية البلاد.

ج - ان الزراعة التي تشكل، مع الثروات المعدنية والصناعات التحويلية، قاعدة القطاع الانتاجي، تمثل مصدرا للتراكم له أهمية خاصة لكونه ثروة مستمرة لا يهددها الاستنفاد المحتوم مثل الثروات المعدنية، ولا تكون عرضة للتقادم الذي تتعرض له الصناعة التي يتحتم عليها ملاحقة التقدم التقني على الدوام. ان الزراعة، وهي تمثل في القطاع الانتاجي القسم الذي يمارس فيه، ولمدة طويلة، عدد كبير من السكان، عملا يزداد قيمة، تكون مصدرا رئيسيا للتراكم ولا سيما عندما تعطى كل الاستثمارات التي خصصت لتوسيع الزراعة وتحديثها اكمل نتائجها. واذا كانت الثروات المعدنية والصناعات تقوم بدور اساسي في تراكم العملة الصعبة فان الزراعة تحتفظ بدور حاسم في تكوين الادخار الداخلي. وهي اذن احدي قواعد النمو الاقتصادي في البلاد، وعامل ذو أهمية كبرى في التقدم الاجتماعي .

الظروف الممكنة، والعمل في المجال الدولي على إيجاد صيغ جديدة للتعاون، تتيح الحفاظ على مبادئ المبيعات من المنتجات الأساسية، وتجسيدها.

3 - ضمان الاستقلال المالي للدولة من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر، بصفة نهائية :

أ - أن الاستقلال المالي للدولة هو الذي يكفل تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فالاستقلال المالي للدولة، أي قدرة البلاد على تمويل مشاريعها الانمائية بمواردها الخاصة هو الذي يستكمل تحرر الاقتصاد الجزائري ويدعمه بصفة نهائية .

ثم أن الاستقلال المالي للدولة يظل أحسن ضامن لتأمين الشغل لجميع العاملين، ولهذا فإن المساعي الرامية لزيادة مصادر الدخل المالي لتحقيق هذا الاستقلال شأنها شأن العمليات الأخرى الموجهة أساسا لأحداث وظائف جديدة للشغل، ليست في حقيقتها إلا عناصر تشكل كلاً لا يتجزأ، وسياسة انمائية جديدة بهذا الاسم، ومنبثقة من مبادئ الثورة .

وقد يقال أن رؤوس الأموال التي صرفت في المعدات الخاصة بتصدير الغاز الطبيعي، وإنتاج النفط، واستثمار المواد الطبيعية بصفة عامة، كان يمكن أن تقام بها صناعات تحدث عددا أكبر من مناصب الشغل، ولكن هذه النظرة تنطوي على تناول خاطئ، لقضية التنمية. ذلك أن المشكل يكمن في توفير وسائل التمويل الضرورية لأحداث مناصب للشغل على مستوى واسع. فالعائدات المالية التي تنجر عن استغلال الثروات الطبيعية، هي التي تسمح بانتهاج سياسة تكفل أحداث مناصب للشغل على أوسع نطاق، وتعزز في نفس الوقت الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

ب - أن الممارسة الفعلية للسلطة النقدية، التي هي خير دليل على مدى ما بلغته الدولة من الاستقلال المالي، تركز أساسا على وجود الصناعات القاعدية التي هي مصدر كل الثروات .

أن إنشاء العملة هو من صلاحيات السيادة الوطنية. لكن ممارسة هذه الصلاحية لا تكتسي معناها الحقيقي إلا إذا استندت إلى اقتصاد قوى تتجلى قوته في قدرته على خلق الثروة أي قدرته على الإنتاج. ولهذا السبب نجد، في الملابس الحالية، أن البلدان التي تملك الاقتصاد الأكثر تطورا وازدهارا، هي التي تحتل أحسن المواقع في مجال النقد الدولي، والذي يفسر هذا الوضع هو أن النقد الداخلي يمثل السند الأساسي لسيير الاقتصاد في هذه البلدان التي لا تحتل المبادلات مع الخارج، إلا حيزا ضئيلا نسبيا، في تكوين دخلها القومي .

وعلى النقيض من ذلك فإن بلدان العالم الثالث هي التي تعاني أكثر من غيرها من نقص رؤوس الأموال، لأن حالة التحلل التي تطبع اقتصادياتها، تتميز بقدرة إنتاجية جد محدودة .

أن المنتجات الزراعية الفنية التي تتميز بها الزراعة المتطورة، شأنها شأن الإنتاج الصناعي الرفيع، توفر ميزة تصدير فائض القيمة، وتلك إحدى علامات النجاح في التنمية .

وإذا كان استغلال المواد الأولية بشكل رفعا لقيمة الثروة الطبيعية، فإن استثمار المحاصيل الزراعية الفنية، والمنتجات الصناعية هو الذي يرفع مباشرة حاصل جهد الإنسان وذكائه، وهما يمثلان في جوهرهما مصدرا لا ينضب. ومن هنا فإن تحديث الزراعة والتصنيع بهيئان المستقبل إذ يتخذان من الإنسان منطلقا للنمو والازدهار الاقتصادي .

ثم أن تحديث الزراعة، وتنمية الصناعة يؤديان إلى تنوع الإنتاج الوطني الذي يحدد بدوره تنوعا أكثر في بنية الصادرات الوطنية .

فمن المعروف أن ضعف اقتصاد البلدان النامية ينجر غالبا عن كون مداخيلها من العملة الصعبة لا تأتيا إلا من قائمة محدودة للصادرات تقتصر في كثير من الأحيان على منتج واحد أو منتجات لها مقدار ضئيل من القيمة المضافة ولا سيما في القطاع الزراعي .

وهكذا يظهر أن تجديد بنية الصادرات في اتجاه تنوع أوسع لا يطفى فيه منتج واحد، يمثل هدفا رئيسيا للسياسة الاقتصادية الجزائرية على الأمد البعيد. وهذا التنوع يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تأثرا بالتقلبات الناتجة عن الملبات الدولية، وبالتالي فهو يتماشى مع دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

ج - إنشاء وسائل وطنية في قطاعات النقل البحري والجوي وباقي الخدمات الأخرى، يتيح تحقيق أرباح هامة من العملات الصعبة .

أن النفقات الخاصة بنقل وتأمين البضائع المستوردة تكلف الاقتصاد مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، بينما يكون فقدان الوسائل الوطنية في هذا الميدان سببا لحرمان البلاد من العائدات الهامة التي يمكن أن تكسبها بالمساهمة الواسعة في نقل البضائع التي تصدرها .

أن استعمال الوسائل الوطنية الملائمة في مجال النقل والتأمين يساهم، إلى جانب التقليل من الاستيراد، في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد .

د - أن رفع أسعار المنتجات الأساسية عامل رئيسي لتحسين حدود التبادل مع الخارج .

أن الزيادة في أسعار المنتجات الأساسية، ولا سيما المعدنية منها، تشكل بالنسبة للجزائر عاملا رئيسيا في عملية تحسين حدود التبادل مع الخارج. وهذا الهدف الذي يندرج ضمن منظور الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية، يمكن بلوغه من خلال النشاط الرامي لوضع صادراتنا في أحسن

فبعدئذ تظهر جلية آثار الجهود التي بذلتها الأمة في مجال التراكم من أجل تمويل التنمية، ويصير النمو المطرد للدخل الوطنى المبني على التزايد فى مقدرة الانتاج، وعلى التحسن المستمر لفاعلية كل الاقتصاد، هو الشرط الاساسى لـ عزاء الموارد المالية للامة .

4 - جعل السوق الوطنية ضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية :

1 - ان السوق الوطنية هي التي تجعل الاقتصاد في مأمن من تقلبات الملائمات الدولية، وتمكن من دعم انطلاقة الصناعة الوطنية وتوى الانتقال الى مرحلة تصدير المواد المصنعة .

وبالرغم من أن السوق الدولية قد تتيح امكانيات هامة ومفيدة لتصريف الانتاج، الا انها تظل خاضعة لتقلبات لا تملك البلاد التحكم فيها، من شأنها والحالة هذه ان تسبب في انتكاسات مضرة بسير الاقتصاد الوطنى .

ولهذا السبب يجب أن تسير الاعمال الرامية الى اعداد السوق الوطنية، توسيعا وتنشيطا، جنباً الى جنب مع السياسة الخاصة بتطوير التصنيع. وقد بدأ ضيق السوق الوطنية، عند الشروع فى المخطط الاول للتنمية، بمثابة عائق لانطلاقة التصنيع. ذلك ان السوق الداخلية التي جرى تقديرها على اساس احصائيات النشاط الإقتصادى الأسبق، ظهرت دون المستوى الانتاجى الذي يعتبره اقتصاديون البلدان المتقدمة حدا أدنى لتحقيق مردود الصناعات التي كانت مقررة فى اطار ذلك المخطط .

وبفضل الجهود المختلفة التي بذلتها القيادة الثورية لتعجيل النهوض بمستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية، فان طاقة الاستهلاك لدى السوق الوطنية قد توسعت بكيفية هائلة بحيث ان تسويق الانتاج المتوقع من وراء تنفيذ مخططات التنمية، لم يعد هو شغلنا الشاغل عند وضع مشاريع التنمية .

وهكذا فان اهداف المخطط، مهما بدت طموحة من خلال الارقام، لا تكاد فى الوقت الراهن تبلغ المستوى الضرورى لتلبية احتياجات البلاد من المنتجات المصنعة، بفعل التزايد السريع والمطرد للطلب الداخلى. فالنمو الحثيث للسوق الوطنية يتيح للصناعات الناشئة فى بلادنا قاعدة انطلاق تجعلها في مأمن من التقلبات والازمات التي تلازم السوق الخارجية. وفى الوقت الذي تواجه فيه الصناعة الجزائرية ما يطرحه انطلاقتها من مشاكل عديدة بفعل حرمان بلادنا من البيئة الصناعية الملائمة نتيجة الاستغلال الاستعماري، فان هذه الصناعة قد اصبحت تتمتع بمنافذ مضمونة، وفى الوقت نفسه، تمنح الاقتصاد ميزة الحصول على تمويل داخلى .

وبهذا تجد الصناعة لدى السوق الوطنية الدعم الضرورى للتغلب على المشكلات المرافقة لانطلاقتها، واستكمال نضجها، وعليها ان تستفيد من هذا الدعم لتجويد منتوجاتها، وخلق

ان السيادة التي تتمتع بها هذه البلدان من حيث المبدأ، في المجال النقدي، هي في الواقع صلاحيات ذات مدى عملي محدود، ولمست المواقع الهزيلة التي تحتلها بلدان العالم الثالث في المنظمات النقدية الدولية الا انعكاسا لهذا الواقع .

ان وجود زراعة مزدهرة ترتكز على مستوى رفيع من الانتاجية، تشكل نقطة ارتكاز قوية للعملة الوطنية .

ولكن قوة الاقتصاد العصري تكمن أساسا في الصناعة، والصناعات الاساسية التي تحول المواد الأولية، وتصنع أدوات التجهيز هي التي تتحكم، ضمن الانتاج الصناعى، فى مستوى التنمية، لانها هي التي تبثل منيع الثروات، وهذه الصناعات هي التي توفر فى الواقع أهم التموينات الاساسية اللازمة لانشطة التحويل وسير مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية. وبفضل هذه الصناعات الاساسية على الاخص يستفيد الاقتصاد الوطنى من آثار الاستثمارات الموطنة فى البلاد. ولهذا يتيسر حينئذ تخطيط وتحديد حجم هذه الاستثمارات بالاعتماد الى حد كبير على التمويل الداخلى، مما يخفف من اللجوء الى التمويلات الخارجية. وبما أن الانتاج الزراعى يوفر، من جهة أخرى، القسط الأكبر مما هو ضرورى لتغذية السكان، فان العملة الوطنية تستطيع أن تحافظ الى أقصى حد على القدرة الشرائية الممنونة بقيمتها .

وهكذا يكتسب النقد الداخلى معناه كاملا باعتباره عاملا حاسما فى حركة النمو، اذ انه يمكن الحصول، داخل الاقتصاد الوطنى نفسه، على المواد والخدمات اللازمة لعمليات التنمية وطرورات الحياة اليومية، وبذلك يساهم التمويل الداخلى بنصيب وافر فى تنفيذ مخططات الاستثمار وبذلك ايضا تملك السلطة السياسية حرية أكثر فى عملها عندما تحدد السرعة التي تريد أن تسير بها الحياة الاقتصادية للبلاد، وتمتلك فى نفس الوقت المقاليد الفعالة عند مكافحة ظواهر التضخم. لان وجود طاقة وطنية للانتاج تمكن، ضمن تفاعل الدوايب الاقتصادية الداخلية، من تخفيض عبء الاستيرادات وما تنطوى عليه تأثيرات التضخم المالى، ومن هنا فان السياسة النقدية تكتسب معناها الكامل. اذ تكون أداة حقيقية فى يد السلطة، تسير بواسطتها شؤون النشاط الإقتصادى .

واذ يجد النقد ضمانه المؤكد فى الانتاج، فان ممارسة السلطة النقدية تصبح وظيفة تتوقف على مستوى التنمية الذي يرتبط هو الآخر بمكانة الزراعة فى الاقتصاد، وبدرجة التصنيع فى هذا الاقتصاد .

ان نجاح التصنيع الشامل المكثف المرتكز على وجود الصناعات الاساسية وعلى التحكم فى التكنولوجيا، هو الشرط الذى تتوقف عليه أهلية الإضطلاع الكامل بممارسة الصلاحية الاساسية للسيادة الوطنية المتمثلة فى احداث النقد .

فيفضل الجهود التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير ولا سيما في المناطق الريفية عن طريق نشاطات الثورة الزراعية، والثورة الثقافية، والبرامج الخاصة، والانتشار الواسع لحركة التصنيع في مجموع الوطن، يتحول وجود هذا العدد الضخم من السكان تدريجيا الى قاعدة تضمن ازدهار الاقتصاد اعتمادا على التربية، وتنشيط الحياة الاجتماعية والسير بالجماهير في طريق التقدم .

5 - توسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية وتنويعها بما يجعلها اداة كفاح ضد التبعية للخارج، وعاملا لتوطيد الاستقلال الوطني وانجاح سياسة تنمية مستقلة .

اذا اردنا أن نضمن النجاح لاية سياسة تنبني على متابعة تنمية مستقلة ترمي الى تشييد الاشتراكية فلا بد، في ممارسة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، من البحث عن جميع العوامل الملائمة التي تصون حرية تحرك البلاد وتجنبها مخاطر السيطرة التي ربما تصدر عن قوى اقتصادية خارجية .

ولا بد أن يعتمد هذا البحث أساسا على تنويع أطراف التعامل الخارجي باستمرار، وعلى مجهود يرمي دوما الى الحصول أو الحفاظ على التوازن في المبادلات وعمليات التعاون مع الخارج، كما يجب أن تعتمد على تمتين علاقاتنا مع الاقطار الصديقة على أساس احترام قاعدة التعامل بالمثل .

ثالثا - ان السياسة الاشتراكية للتنمية تستلزم تحكم الدولة في دواليب الاقتصاد، كما تستلزم تعبئة مكثفة للادخار

I - استعادة الثروات الوطنية وتملك الدولة لوسائل الانتاج :

1 - المؤسسة الرأسمالية تتعارض مع مقتضيات التنمية والاستقلال الاقتصادي .

ان هدف الاستفادة من الثروات الطبيعية للبلاد وتوجيه الانتاج طبقا لمقتضيات التنمية والاستقلال الاقتصادي يطرح على الفور مشكلة التعارض مع المصالح الرأسمالية .

ان المؤسسة الرأسمالية اذ تسعى وراء الربح، وتعتمد معيار المعدلات التي تقيس سرعة تجدد رأس المال وتكاثره، لا تستطيع أن تؤيد سياسة تحرص على الكيف، والجوانب الانسانية حرصها على المردود المالي. ان أثر استثمار ما على رقي الانسان وعلى انبعاث منطقتة ما من البلاد أو تنشيطها اقتصاديا، وكذلك أثره على تحسين الظروف العامة لسير الاقتصاد الوطني، هي معطيات لا تقرأ لها المؤسسة الرأسمالية حسابا عند تقييمها اية عملية استثمار، ولا تنظر اليها الا باعتبارها عاملا سلبيا لا يشجع على الاستثمار .

وعلى عكس ذلك فان المؤسسة الرأسمالية لن تتردد في الاقدام على كل عملية مربحة، أي كل عملية تتوسل بها لابتزاز خيرات البلاد، أو الاستحواذ على ثمار جهود عمالها .

الظروف التي تمكنها من دخول المنافسة لتحصل موقعها من السوق الدولية، وذلك في نطاق ما يبذل من الجهود لتنويع صادرات البلاد، والانتقال بالجزائر من مرحلة تصدير المواد الأولية الى مرحلة تصدير المنتجات المصنعة .

وفي انتظار بلوغ هذا الهدف على أوسع نطاق ممكن في المجال التجاري الدولي، يجب أن تنجح الصناعة الوطنية في النفاذ الى الاسواق الخارجية، ومنافسة منتوجات بلدان أخرى. وان وجود سوق داخلية واسعة، سيؤدي الى ان يبقى نصيب الانتاج الصناعي المصدر في المستقبل هامشيا، بالقياس الى الحجم الاجمالي لهذا الانتاج، في نفس الوقت الذي يحتل فيه تصدير المواد المصنعة نسبة ملحوظة ضمن قائمة ما تصدره البلاد الى الخارج، اذ ان الجزء الاكبر من انتاج المواد المصنعة يظل مخصصا لتلبية الطلب الداخلي، أي ان تصريفه يتم في سوق مضمونة تخضع للسيادة الوطنية . وهكذا تتضافر نتائج كل من التطوير السريع للسوق الداخلية وتنويع الصادرات ورفع قيمتها، على تعزيز وترسيخ الاستقلال الاقتصادي للجزائر .

ب - ضرورة تنمية السوق الوطنية عن طريق رفع مستوى حياة الجماهير، بغية تحويل آثار التزايد السكاني الى عامل من عوامل النمو الاقتصادي .

ان تنمية السوق الداخلية وتنظيمها يرتبطان أوثق الارتباط بمشكلة التزايد الديموغرافي الذي تعرفه البلاد .

والمطلوب هو العمل على أن لا يقضى النمو الديموغرافي على نتائج النمو الاقتصادي وأن لا يؤول السباق الذي يبدو قائما بين هذين النوعين من النمو الى تجميد مسيرة التقدم، أو تدهور الظروف المعاشية للجماهير .

ويعني هذا بعبارة أخرى، أنه ما دام من المتعذر في الوقت الراهن العمل بفعالية على الحد من سرعة التزايد الديموغرافي، فينبغي تحويل نتائج هذا التزايد، بحيث يصبح عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية .

وبهذه الطريقة اختارت الجزائر أن تسوى تسوية ايجابية مشكلة التزايد السكاني، فهي بدلا من تبذير الجهد في محاولة التخفيف من حدة هذه المشكلة، ببذل مساع لا طائل تحتها للتخفيض من نسبة المواليد، قد ارتأت أن تجعل منهم منتجين بآتم معنى الكلمة، في اطار مجتمع نشيط يقوم بالعمل الجاد، وان توفر لهذا المجتمع البنيات الملائمة لاستخدام هذا العدد الضخم واستثمار جهوده .

ان هذه الطريقة بما تتيحه من المحافظة على فرص التقدم بواسطة رفع مستوى الحياة، كفيلة بتوفير الظروف الموضوعية التي ستؤدي في النهاية الى تخفيض نسبة التزايد السكاني الى الحد الذي يتناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم .

ولكن الثورة الجزائرية لا يمكنها ان تأخذ بالمفهوم القاضى بتحمل الدولة متاعب الاستثمارات الثقيلة التى لا تؤثر اكلها عاجلا، ولا تصبح مجزية الا على المدى البعيد، وتتخلل بشكل كامل للقطاع الخاص عن كل المعاملات التى تدر مردودا معتبرا وربحا وفيرا. لان مثل هذا التصور يأتى مطابقا لمقاييس رأسمالية الدولة التى تعبى وسائل وموارد الامة لزيادة ارباح المؤسسات الخاصة.

وبالتالى، فان المدى البعيد الذى يتلائم مع حجم المشاكل التى تطرحها التنمية، لا يتفق دائما مع مشاغل رأس المال الخاص، لان هذا الاخير، اذ يستبد به البحث عن تأمين استثماره قبل كل شئ، يسعى عادة الى تجنب المخاطر أو التقليل منها، ويحاول استعادة ما قدمه من رساميل بأسرع ما يمكن مع العمل على تضخيم ارباحه الى اقصى حد. انه لا يشق في المستقبل الذى يتراءى له مليئا بالتغيرات التى يخشاها من طرف الثورة.

ثم ان التحكم فى الموارد الطبيعية يكتسب طابعا استراتيجيا من حيث كونه الوسيلة الوحيدة التى تمكن من تعبئة امكانيات التراكم فى هذا القطاع لفائدة التنمية.

ومن هنا فان استرجاع الثروات الوطنية، والاشراف المباشر عليها، والتحكم فى وسائل الانتاج، وتدخل الدولة فى عملية انجاز الاستثمارات الانتاجية تشكل احد المعاور التى تدور حولها سياسة التنمية المطبقة فى الميدان الاقتصادى، وقد يكتسب هذا التدخل أحيانا شكل احتكار الدولة لنشاط معين.

ان هذا الاحتكار باستثناء حالات خاصة لا يستلزم بالضرورة، منح مؤسسة وحيدة حق الامتياز بهذا النشاط. لان الامر يتعلق فقط باستبعاد القطاع الخاص من ذلك النشاط، مع السهر على ابقاء مرونة تسيير مرضية داخل القطاع الاشتراكي، وقد يدعو الامر الى تشجيع نوع من التنافس فى هذا القطاع.

اما التعاون مع المؤسسات الاجنبية فيجب ان يتم على اساس تبادل المنافع واحترام الاختيارات الوطنية.

ب - ان تأميم الثروات الوطنية عملية تحرر ذات مغزى سياسى عظيم.

ان استعادة الثروات الوطنية والاراضى، والمؤسسات الصناعية، والاملاك الشاغرة كان عاملا رئيسيا فى خدمة التحرر الاقتصادى وبالتالى فى دعم استقلال الامة.

فاستعادة الثروات الطبيعية، وبسط الرقابة على الاقتصاد يشكلان عملا تحرريا ذا مغزى سياسى عظيم، ومثل هذا العمل لا يمكن ان يصدر الا عن قرار من القيادة الثورية التى تتحمل مسؤولية تحقيق الاهداف التى يعتبر تجسيما لها علة لوجود الثورة.

فالمؤسسة الرأسمالية التى تعمل، غالبا، متسترة « بمجهولية الاسم» تتلخص وظيفتها الاساسية فى مضاعفة رأس مالها، عن طريق الاستحواذ على نتاج استثمار الموارد الطبيعية، وتحويل عائدات البلاد لفائدتها، وتملك فائض القيمة الذى تحقق بعرق العمال الذين تستغلهم. ورأس المال هذا اذ يتضاعف باستمرار، يصبح اساسا لقوة اقتصادية لا تلبث أن تتحول الى قوة سياسية تطمح الى السيطرة على المجتمع والتحكم فى الدولة. وان دور المؤسسة الرأسمالية، يبدو من منظور التنمية سلبيا الى ابعد الحدود. لان المؤسسة الرأسمالية بدل أن تعيد توزيع الاموال التى تدرها أنشطتها، داخل البلد نفسه، وتساهم بالتالى فى دعم التراكم الوطنى، تسعى على العكس من ذلك الى تحويل فوائدها نحو الخارج مما يجعل منها وسيلة لجر الثروة الوطنية نحو عوالم أخرى.

فالمؤسسة الرأسمالية ليست نعمة على البلد الذى تعمل فيه، او مصدر غنى له، بل هى على نقيض ذلك سبب من أسباب افقاره واضعاف اقتصاده.

وعلى هذا فان مجرد المنطق يدعو، بالاضافة الى مقتضيات الاختيار الاشتراكي، الى ضرورة استبعاد المؤسسة الرأسمالية من مجال تنظيم الاقتصاد الوطنى.

اما فيما يتعلق برأس المال الوطنى الخاص، فيجب التذكير بأن هناك فرقا بين المؤسسة الرأسمالية التى تمثل اقصى اشكال الملكية الخاصة المستغلة، وبين المستثمر الخاص الفردى او المؤسسة الخاصة التى يكون حجمها متواضعا ولو كانت ذات طابع جماعى. واذا كانت الانشطة الخاصة التى تمارس بصفة فردية من انواع الملكية الخاصة غير المستغلة التى حددها الميثاق الوطنى، والتى ادمجت فى نظامنا الاجتماعى الجديد، فان المؤسسة الخاصة ذات الحجم المتواضع، مقبولة فى المرحلة الحالية من تطور مجتمعنا، اذا كانت ميادين نشاطها لا تعرقل بناء الاشتراكية. على ان هذه الانشطة تخضع لقواعد ملائمة تصدرها الدولة بهدف مواجهة كل ما من شأنه ان يعرقل تطور النظام الاشتراكي. وينبغى ان توجه هذه الانشطة توجيهها يساهم فى تنوع المنتوجات الوطنية وزيادة حجمها وتوفير اقرص العمل. ان الامر يتعلق بالسماح للمبادرة الخاصة ان تمارس نشاطها فى اتجاه مفيد اجتماعيا، وباتاحة الفرصة لمقاوى القطاع الخاص ان يحصلوا، مقابل اعمالهم، على تعويضات معقولة ومرضية، مع تمكنهم فى نفس الوقت من تغطية تكاليفهم وواجباتهم القانونية والاجتماعية.

لكن ينبغى الحيلولة دون تجمع وسائل الانتاج الصغيرة والمؤسسات المتواضعة الحجم فى يد شخص واحد، وبالاخرى اذا كانت هذه الوسائل او المؤسسات كبيرة، لان مثل هذا العمل ليس الا تجميعا ذا طابع رأسمالى. ومن ناحية اخرى يجب على الدولة ان تهتم - داخل بعض قطاعات الاقتصاد - على أن لا يتغلب مجموع الانشطة الخاصة، حتى اذا كانت مكونة من مؤسسات حرفية او مؤسسات متواضعة، على القطاع الاشتراكي، سواء بالنسبة لحجم المبيعات او بالنسبة للتشغيل.

فهما يقومان بدور رئيسي في تكوين واستعمال الموارد المالية التي يحققها نشاط القطاع الانتاجي. ثم ان التسيير المخطط لهامه المبادلات يتيح توجيه الاستهلاك والمساهمة في تمويل التنمية. ومن هنا فان القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية استراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية ومراقبتها .

فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة لازمة وحتمية لتأمين النظام الانتاجي وتبني سياسة تنمية قائمة على الاشتراكية .

وتأمين التجارة الخارجية، يشكل زيادة على ذلك عاملا فعالا لحماية الانتاج الوطني.

ومن جهة أخرى، فان دخول السوق الوطنية، عند البحث عن شركاء اجانب لانجاز برامج الاستثمار، ولا سيما في المجالات التي يوجد فيها نوع من احتكار التكنولوجيا، يجب أن يبقى من احتكار الدولة وحدها. وبهذا يكون في يد الدولة أداة صالحة وفعالة للتفاوض مع المجموعات الاجنبية وحملها، في مقابل السماح لها ببيع منتوجاتها بالجزائر، على المساهمة في انجاز المشاريع الصناعية الجزائرية وتوفير الشروط لتحويل التكنولوجيا الفعلي. ان هذه المزية التي يوفرها التحكم في التجارة الخارجية لا توجد في حالة ترك الحرية للشركات الاجنبية كي تعرض مباشرة منتوجاتها وخدماتها على المستعملين الجزائريين، اذ ان التعامل في هذه الحالة لا يأخذ بعين الاعتبار الا المصالح العاجلة الذاتية للمستعمل، ولا يعير ادنى اهتمام لمجموع قضايا البلاد.

ثم ان انجاز عمليات الاستيراد عن طريق مؤسسات الدولة يمكنها من قوة تدعم عمليات التصدير لانه يفتح امامها اسواقا جديدة نظرا الى ان التجار الاجانب الذين تهمهم السوق الوطنية يضطرون الى التعاقد من اجل شراء المنتوجات الجزائرية.

وفي النهاية يتعين استكمال تأمين تجارة الجملة في احسن الظروف، وصيانة قطاع الانتاج والمستعملين والمستهلكين من كل التدخلات ذات الطابع الطفيلي.

ان المؤسسات الاشتراكية وكذلك مؤسسات الولاية والبلدية يمكنها - الى حد كبير - القيام بدور رئيسي في تنظيم توزيع منطقي ومحكم، عبر التراب الوطني كله، للمجموع المواد الضرورية لسير الاقتصاد والحياة اليومية للسكان.

وبهذا الصدد فعلى المؤسسات الاشتراكية التي اعطتها الدولة احتكارا معينا، بالاخص في مجال الاستيراد، ان لاترك أي مجال لتدخل القطاع الخاص، واستغلال التوسط لديها من أجل أن يحول احتكار الدولة لفائدته .

ويجب عليها خاصة ان تضمن التمويل الكافي والمنظم للوحدات الانتاجية ومختلف الجهات التي تتدخل في النشاط الاقتصادي للبلاد. وعليها، في هذا المضمار، أن تسهر على

ان التأمين في الجزائر قد اتاح، من الناحية العملية، ارتقاء العمال والاطارات الوطنية بسرعة الى مستوى المسؤولية الاقتصادية الحقيقية، وهو لهذا يعتبر رمزا لانتقالهم الى طور الرشد على الصعيد الاقتصادي. فالتأمين هو الذي مكن مجموع العمال أن يعوا دورهم في القيام بوظيفتهم كمنتجين مسؤولين، وهو الذي فتح للاطارات سبيل التحكم في التسيير، اذ فرض عليهم مهمات جديدة تستلزم التحلي بروح المبادرة والجسم، كما وضع المسيرين وجها لوجه أمام مصاعب السوق الخارجية، والانشطة المعقدة التي تحتّم عليهم مسايرة ركب التقدم التقني والاقتصادي .

ان الاعمال العديدة التي قامت بها القيادة الثورية، والتي استولت الدولة بفضلها على مقاليد التصرف في الاقتصاد، وفرضت مراقبتها على مختلف فروع القطاع الانتاجي، وخاصة منها، التأمينات التي استهدفت الثروات الوطنية، والاراضي، والمؤسسات الصناعية، و « الاملاك الشاغرة »، وكذلك احتكار الدولة للجهاز النقدي والمصرفي، والتجارة الخارجية، وتجارة الجملة، ومختلف أنشطة الخدمات، ان هذه الاعمال كلها أدت الى التحول الاساسي الذي تسبب في تغيير علاقات الانتاج الاجتماعية داخل اقتصادنا، وكانت بمثابة مرحلة تمهيدية ضرورية لقيام صيغ اشتراكية للتسيير وخاصة التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يقتضي الشروع فيه استيلاء الدولة على الانشطة التي ينطبق عليها .

ومن المعلوم ان مجابهة الثورة للنظام الرأسمالي لم تتم حقا الا عند قيامها بالتأمين وبالاستيلاء على مجموع دوايب التصرف في الاقتصاد، الشيء الذي مكنها من فرض الاختيار الاشتراكي كصيغة لتنظيم امتنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

والواقع أن الاختيار الذي أقدمت عليه الثورة مراعاة في ذلك بمصيرها، والذي مكنها من القضاء على القاعدة المادية للرأسمالية، يشكل مرحلة تاريخية في كفاحنا من أجل تأسيس الاشتراكية .

ولا يصح بحال من الاحوال الخلط بين التأمين واستيلاء الدولة على مقاليد التصرف في الاقتصاد من جهة، وتأسيس رأسمالية الدولة من جهة أخرى. اذ لا يمكن لهذه أن توجد في بلد تمارس فيه السلطة من طرف القوى الاجتماعية المؤمنة بالاشتراكية، وتستعمل فيه ثمار التنمية والنشاط الاقتصادي لصالح الجماهير الشعبية .

وهذا ما يجعل التأمين يفرض نفسه بجدارة كعامل ذي أبعاد سياسية هامة .

2 - ان تأمين التجارة الخارجية وتجارة الجملة شرط لا بد منه لتحقيق اشتراكية الاقتصاد وهو يتماشى جنبا لجنب مع تأمين القطاع الانتاجي .

ان المبادلات مع الخارج والتسويق بصفة عامة مسألتان مرتبطتان مباشرة بمشكلة رفع قيمة الانتاج وتمويل الاقتصاد.

وفرض احترام ما وضع من النسب لتسيير التنمية والمحافظة على ما حدد من المعايير لتوزيع الدخل . وينبغي ايضا ان يحول هذا النشاط دون اخلال نظام الخدمات والتوزيع بالنتائج التي تحصل عليها القطاعات الانتاجية، وتحقيق التراكم الوطنى والمحافظة على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، وهذا لا يحول دون ان تمنح أنشطة الخدمات والتوزيع نصيبا ضروريا وعادلا من الارباح، يضمن سيرها على الوجه الاكمل وتوسيعها الملائم لما حدد من أهداف في اطار التخطيط .

وفي النهاية فان نشاط الدولة في ما يخص المواد الأساسية ومواد الاستهلاك العادى للجماهير الشعبية او المواد الضرورية لسير الاقتصاد، يجب ان يرمى الى تحديد اسعار موحدة لها عبر التراب الوطنى كله، حتى يكون سكان الجهات البعيدة عن السواحل والمدن الكبرى متساوين مع سكان المدن، وفقا لسياستنا الدائمة الرامية الى اقامة توازن جهوى وتوزيع عادل لثمرات التنمية وتكاليفها .

5 - ان انطلاق سياسة التنمية يتوقف على تأميم المصارف وشركات التأمين والنقل ومختلف الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية كما يتوقف عليه تحقيق اشتراكية الاقتصاد .

ان المصارف وشركات التأمين، مثلها مثل سائر المرافق التي تتولى جمع المدخرات، تشكل احدى الادوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لادارة الاقتصاد ومراقبته وتنفيذ سياستها في جميع مجالات النشاط الوطنى .

وللمصارف وشركات التأمين التي تتعاون على جمع الموارد المالية، وظيفة اخرى تتمثل في تأمين استخدام هذه الموارد لتمويل الاستثمارات. ومن هنا فهي تشكل حقا ادوات تدخل لا يسع الدولة الا ان تحوزها وتتحكم فيها. وان التحكم فى المسالك المالية من خلال السيطرة على المصارف والتأمينات، أمر يمثل زيادة على ذلك، شرطا مسبقا ضروريا لانطلاق سياسة التنمية. ولهذا السبب اقدمت الدولة منذ عام 1966 على احتكار هذه الأنشطة .

وبالاضافة الى ما سلف، فان تأمين هذه الأنشطة يشكل مقوما أساسيا فى تحقيق اشتراكية الاقتصاد .

ان وسائل النقل تحتل مكانة حاسمة باعتبارها قاعدة لامداد سير الاقتصاد بما يحتاج اليه، وتشكل فى نفس الوقت نشاطا وافر الربح ضمن هذا الاقتصاد. ولذلك ادرج قطاع النقل ضمن احتكار الدولة، وهذا فى اطار ارساء الهياكل الضرورية التي تمثل نقطة ارتكاز لتنمية البلاد وتجسم اشتراكية الاقتصاد .

وبالاضافة الى الدور المسند الى المؤسسات الوطنية فى ممارسة هذا الاحتكار، فان مؤسسات الولايات والبلديات مدعوة الى أن تضطلع بقسط متزايد فى مجال النقل، مما يؤدي بخاصة الى الاسهام فى تسوية مشكل تنقل الاشخاص وتوزيع السلع عبر التراب الوطنى .

توفير المواد وازالة اسباب فقدانها التي تضر بالاقتصاد وتحدث تأثيرا سلبيا فى الحياة اليومية للمواطنين .

3 - ان تجارة التجزئة على العكس من ذلك، لا تشغل احتكارا تمارسه الدولة بل انها تبقى مفتوحة لنشاط القطاع الخاص .

ان تجارة التجزئة باستثناء المحلات الكبرى وشبكات التوزيع التابعة للمؤسسات الاشتراكية، تقع فى نهاية سلسلة التوزيع بالجملة المسير من قبل المؤسسات الاشتراكية، وهى تشكل بهذا امتدادا ضروريا لها. ولئن كان التموين بالجملة عنصرا أساسيا بالنسبة للتوزيع، فان تجارة التجزئة هى التي تكون تلك الشبكة من التفرعات التي تمكن المواطن من الحصول على المواد الضرورية وتجعلها فى متناوله، وخاصة فى الجهات النائية التي يصعب الوصول اليها. فالتجار الصغار الذين يعدون من اصحاب الملكية الخاصة غير المستغلة ما يزالون يحتفظون بمكانتهم فى تجارة التجزئة، وسيحتفظون بها فى المستقبل .

ولكن على الدولة ان تتدخل فى تجارة التجزئة عن طريق المحلات التجارية الكبرى التي يرمى نشاطها الى ضمان توسع التوزيع وانسجامه ولاسيما فى التجمعات الحضرية فى نفس الوقت الذي تنشأ فيه مراكز نموذجية للبيع فى مجموع أرض الوطن، من اجل التأثير على تحديد الاسعار ومحاربة المضاربة، ومواجهة فقدان بعض المواد، ولا سيما تلك التي قد يقدم القطاع الخاص على افتعال الازمة فيها للحصول على مزيد من الارباح .

ويجب على الولايات والبلديات ايضا أن تحتل، بواسطة مؤسساتها التجارية الخاصة، مكانا يتسع باستمرار ضمن أنشطة التوزيع ولا سيما بالمناطق التي تعاني نقصا فى هذا الميدان .

4 - ان تطبيق سياسة للاسعار مندمجة فى العمل التخطيطى للاقتصاد، يشكل أداة لتنظيم العلاقات القائمة بين مختلف قطاعات النشاط الوطنى، ويمثل وسيلة لتوزيع الدخل الوطنى، ويسمح بمكافحة ظواهر التضخم، ويضمن المحافظة على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية .

ان الاسعار تدل على الصلات التي تربط بين مختلف فروع الاقتصاد، بل قد تعكس أحيانا ميزان القوى الذي يمكن أن تصنف به العلاقات بين تلك الفروع، ولا يتصور فى نظام اشتراكي يعتمد التخطيط، ان يخضع تحديد الاسعار لتقلبات العرض والطلب. ولهذا لا بد ان تكون سياسة الاسعار عاملا أساسيا لنشاط السلطة السياسية فى ادارة الاقتصاد، وتنظيم توازنه، وانعاش نموه. وهذا النشاط الذي يجب ان يخضع للمبادئ التي تحدد الاولويات الوطنية، يستلزم بذل جهد متواصل يرمى للتخفيض من التكاليف،

على مستوى إدارات الدولة أو على مستوى مجموع الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يقتضى أيضا إعطاء الأولوية فيما يخص الاستيراد، للمواد الضرورية لاستهلاك الجماهير الشعبية ولتنمية البلاد. وهذا يستلزم على الخصوص أن يطبق التقشف على جميع المواطنين دون تمييز، وأن يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على استهلاك الكماليات، حتى يتغلب الاستهلاك الجماعى على الاستهلاك الفردى. ولهذا فإن الاستقلال المالى للبلاد، والحفاظ على الثقة فى الدولة وفى قدرتها على الوفاء بديونها، سيظلان من أوكذ الواجبات فى تسيير السياسة الاقتصادية.

وان طابع التقشف الذى اتسمت به مرحلة بناء الاشتراكية والنهوض بالامة والذى كان بالامس القاعدة الذهبية للمجاهدين من أجل التحرير، سيبقى احدى الفضائل الاساسية للشعب الجزائرى واحدى القيم الخلقية التى تصنع عظمة الثورة الجزائرية.

رابعاً - يجب أن يجسد التخطيط محتوى السياسة الثورية وتطبيقها

ان وضع سياسة انمائية تشمل جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعنى الاقرار بضرورة العمل فى اطار تنسيق شامل لتنظيم التعاون بين سائر القطاعات، وتوفير الموارد وتسخير الوسائل التى تتناسب والاهداف المحددة، وبالمقابل تكييف هذه الاهداف مع الامكانيات المتوفرة. ووسيلة تحقيق مثل التنسيق تتمثل فى التخطيط.

1 - ان التخطيط يشكل الاداة التى تتيح تنظيم العمل لانجاز اهداف الاشتراكية.

الواقع أن التخطيط ينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي. ففي الاقتصاد الليبرالى يشكل البحث عن الربح ورفعته الى الحد الاقصى، حافز النشاط الاقتصادى والمحرك الاساسى للنمو فى آن واحد. أما الاقتصاد الاشتراكي فهو يقتضى على العكس من ذلك تدخل السلطة السياسية أولاً من خلال التخطيط الوطنى لتوجيه الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التى تملكها الامة فى الاتجاه الذى يتطلبه انجاز أهداف الثورة حسب الاولويات المطابقة لمقتضيات البناء الاشتراكي. ومن بين هذه المتطلبات يأتى بطبيعة الحال التراكم ودفع النمو فى اتجاه تلبية مطامح الجماهير الشعبية، ورفى الامة وتنميتها.

ان هذا التصور للتخطيط يستلزم ارادة سياسية حازمة تقوم على وعى عميق بأهداف التشييد الاشتراكي، وعلى نظرة استراتيجية سديدة للشروط اللازمة لضمان تقدم مستمر للثورة على جميع الجبهات. وهو يقتضى أيضا تقديرا سليما للمراحل المتلاحقة التى يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة صحيحة لطاقت البلاد، اعتمادا على جرد دقيق للموارد الوطنية. يكون مطابقا للواقع باستمرار.

واستكمالا لتحقيق اشتراكية وسائل النقل فإن احتكار الدولة قد شمل أيضا أنشطة الخدمات المتعلقة، على الاخص، بانجاز عمليات التبادل مع الخارج، وذلك حتى تتمكن الدولة من التحكم الكامل فى مجموع التجارة الخارجية.

6 - تعبئة الادخار.

ان بناء الاشتراكية وتنمية البلاد فى جميع الميادين تتطلب وسائل مالية ضخمة يجب أن تستمد من اموالها الخاصة بانتهاج سياسة تخصص قدرا كبيرا من الدخل القومى للادخار، وتعبئة هذا الادخار نفسه تعبئة مكثفة.

ولهذا فإن النظام الجبائى الذى أدخلت عليه كثير من التعديلات منذ الاستقلال، ستلحقه تغييرات جديدة تجعل منه أداة ملائمة للاسهام العادل فى المجهود الذى تبذله البلاد للاضطلاع بسبب التنمية والاستجابة لحاجيات المجتمع.

وسيجعل هذا التغيير من تحصيل الضرائب قناة لجمع المدخرات، دون أن يكون سببا لارتفاع الاسعار وذلك لتجنب اختلال التوازن الاقتصادى.

ومن مهام الجباية أيضا ادخال التصحيحات الضرورية لتوازن العائدات وابعاد جانب هام من الدخل القومى عن الاستهلاك والتبذير. وهكذا تجنب الجباية تحويل الموارد لفائدة اصحاب الدخل المرتفع وتحويل دون تجمع رأس المال الخاص.

كما سيتم تشجيع الادخار الفردى، والعمل فى نفس الوقت على دراسة وتطبيق الصيغ الملائمة لجعل مدخرات المجموعات الاجتماعية فى خدمة التنمية.

7 - التقشف مطلب ضرورى لبلوغ اهداف الثورة.

ان الجهود التى يجب بذلها لبلوغ أهداف الثورة ما تزال ضخمة. وان الجزائر تخصص فى الوقت الراهن 40% من دخلها القومى لتمويل تنميتها، وهذا يمثل حدا استثنائيا فى العالم. وتتطلب مواصلة مجهود كهذا استبعاد سياسة السهولة، كما تتطلب استمرار البلاد فى مراعاة قواعد التقشف التى فرضتها على نفسها حتى اليوم. ذلك ان انجاح التنمية فى بلادنا مازال فى حاجة الى تحمل تضحيات هامة، والتغلب على كثير من العقبات التى ما تزال قائمة. غير ان هذا التقشف لا يتناقى مع ضرورة السعى الى زيادة الرخاء الاجتماعى، وذلك بالعمل خاصة على رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية التى طالما عانت الاستغلال والحرمان. ولكى يكون هذا الرخاء أمرا مضمونا لا مجرد حلم عابر، فإن الامة فى حاجة الى مراقبة استعمال مواردها لتوزيعها حسب مقتضيات تنميتها وتخصيصها قبل كل شىء لتحقيق شروط التقدم. ولذا يتحتم الاستثمار فى تجنب النفقات التى لا فائدة منها، وإعطاء الأولوية دائما للاهداف التى ترمى الى رفع مستوى معيشة الجماهير المحرومة. ان التقشف يقتضى بصفة خاصة مكافحة التبذير على اختلاف اشكاله، سواء

3 - يجب ان يعتمد التخطيط على الفنيات والطرق العلمية.

ان التخطيط يتطلب جهدا كبيرا في التفكير والاستنباط لاكتشاف واستثمار الامكانيات الجديدة، وجعل الوسائل المستخدمة اكثر فعالية واوسع اترا، والاحتياط للصعاب وتجنب المخاطر وتأمين نجاح العمل في نهاية الامر.

وهو يقتضى كذلك العناية بتربية القائمين بالعمليات الاقتصادية وشحن حساسيتهم ازاء كل ما يتصل باستثمار المعلومات اللازمة لضبط المعطيات الاساسية للتخطيط، لانها تشكل مادة لاغنى عنها لتفكير وعمل المخطط والمسير معا. ان جمع العلومات واستغلالها وتنقلها بين الاجهزة المعنية تفترض وجود اجهزة فعالة للاحصاء والتعداد. الا ان هذه الاجهزة لا يمكن ان تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها على الوجه المطلوب، الا اذا كان كل عامل في الجهاز الادارى والاقتصادى التابع للدولة، وكل فئة، او مجموعة تدرك قيمة المعلومات، وتسهر على جمعها وتبليغها بصفة منتظمة الى الجهة المختصة وتحرص على تحرى صحتها.

وبعبارة اخرى، فان التخطيط الذى يمكن من تسيير دقة الاقتصاد في وضوح، ويوفر بالتالى الوسيلة الكفيلة باجتناى العقبات، وتحسس الامكانيات الجديدة، يجب ان يكون شغل الامة جمعا ولا يجوز ان يعتبر مهمة تلقى على عاتق الاجهزة المتخصصة وحدها.

خامسا - ان تشغيل المواطنين القادرين على العمل يجب ان يواكب تطبيق سياسة عادلة وفعالة في ميدان الاجور، وتنظيم الحماية الاجتماعية للعمال، والتوزيع العادل لثمار التنمية واعبائها

1 - ان تشغيل كل المواطنين القادرين على العمل ضرورى لبناء البلاد ومطلب من مطالب الاشتراكية .

ان كل مواطن سليم، قادر على العمل يعتبر، في الاقتصاد الاشتراكي، جزءا من القوى المنتجة في البلاد، اى ثروة بعد رفع قيمتها من مستلزمات التنمية، تماما كما هو الشأن بالنسبة للارض، والثروات الطبيعية والامكانيات الاخرى التى تملكها الامة. وبهذا المعنى تكون وضعية العامل الذى لايقوم باى نشاط خسارة للاقتصاد.

ومن جهة اخرى فان الحق في اخذ نصيب من الدخل القومى مرتبط في المجتمع الاشتراكي، بواجب القيام بالعمل، ويعنى هذا ان العدل في توزيع الدخل القومى يمر قبل كل شىء بالمساهمة في الجهود الوطنى اى في العمل.

ولهذا كله اخذت الثورة على نفسها ضمان العمل للجميع، ومنح كل انسان الفرصة لتحسين طاقاته ومؤهلاته الى اقصى حد، حتى تضمن لكل أسرة أسباب معيشتها، وتستثمر الثروات البشرية الطائلة الموجودة في بلادنا، لفائدة التنمية، وهذا يعنى القيام بتوظيف جماعى مكثف للعمل، وهو ما يقتضى المشاركة الواعية من قبل الافراد والجماعات في الجهود الذى تتطلبه التنمية.

ومن هنا فان التخطيط يكتسى طابعا الزاميا. ويقتضى بالتالى متابعة النشاطات الجارية من خلال مختلف مؤسسات الدولة حتى تحترم الاهداف التى سطرته القيادة السياسية. ويشكل التخطيط ايضا الاداة التى تسمح للقيادة السياسية، بتحديد الآجال التى تتلاءم واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهذا يقتضى، على الخصوص، الاضطلاع بمراقبة تنفيذ الخطة، ومجازاة المسؤولين في جميع المستويات على تحقيق الاهداف التى رسمتها حسب النتائج المحصلة سلبا او ايجابا. كما تجب مجازاة كل من كانوا بحكم وظيفتهم، مكلفين، بصفة مباشرة او غير مباشرة، بتوفير الظروف اللازمة لانجاح خطط التنمية التى قررت بها القيادة السياسية .

ولكى يقوم التخطيط بالدور المسند اليه، كاملا، في بناء الاشتراكية وفي اتجاه الرقى السريع للشعب الجزائرى، فلا بد ان يكون تناوله للقضايا مبنيا على الافكار التى تسترشد بها الثورة لتغيير المجتمع والانسان. وبعبارة اخرى، فان التخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والبرمجة، بل انه قبل كل شىء تعبير عن سياسة معينة وتطبيق لها. ان سياسة التنمية في الجزائر تتميز، من جميع الوجوه، بكونها تصدر عن الايمان بمصير الثورة، والثقة المعقودة على حركة الجزائريين وطاقاتهم المبدعة، ولهذا فالمطلوب هو ان يجعل التخطيط سياسة التنمية متشعبة بروح الثورة وقوة دفعها دون ان يتخلل من الصرامة التى يجب ان تتحلى بها مناهجه.

2 - يجب ان ينطبق التخطيط، على كافة دواليب الدولة ويتخذ صبغة ديمقراطية جلية ويصبح شغل الامة الشاغل.

ولكى يكون التخطيط قادرا على القيام بدوره، والنجاح فيه، يجب ان يطبق على كافة دواليب الدولة مع مراعاة اهتمامات جميع الخلايا الحية في الامة وتطلعاتها. وهذا الامر يحتم ان يفرض التخطيط نفسه، فكرة وتطبيقا، لا على مستوى الادارات المركزية فحسب، بل على مستوى المجموعات المحلية، وخاصة البلديات، والمؤسسات، حتى يشمل مستوى الوحدة فيها. كما ينبغى ان يشمل التخطيط ايضا القطاع الخاص. وهذا يستلزم قبل كل شىء، وزيادة على ما تقدم ان تكون الخطوط الاساسية في التخطيط، مثل الاهداف والبرامج التى تشكل منها المخططات، موضوع مناقشة وصياغة تساهم فيها، مساهمة فعالة، المجالس الشعبية على جميع المستويات، وكذلك مجالس العمال والمؤسسات الاشتراكية.

وبهذه الطريقة يساهم التخطيط في تعميق واثراء الديمقراطية الاشتراكية بقدر ما يشكل، عبر التنظيمات التى تمثل الجماهير، اداة مفضلة للتعبير عن الحاجيات الملحوسة التى تتطلب الاستجابة على الصعيد الاجتماعى او على صعيد التنمية بصفة عامة. وهكذا تتمكن الدولة الاشتراكية من توجيه نشاطها الاقتصادى، على سبيل الاولوية، لانجاز الافضليات التى عبر عنها السكان.

2 - ان تشغيل مجموع المواطنين القادرين على العمل يجعل من قضية احداث مناصب الشغل غرضا اساسيا للتنمية .

والمطلوب بهذا الصدد هو انتهاز سياسة مكثفة وعلى اوسع نطاق لاحداث مناصب الشغل من اجل :

- القضاء على البطالة، والعمل الجزئي، بتوفير الشغل للمواطنين .

- اعداد منفذ للعمال الوافدين من الارياف الذين يترشحون للشغل في مجموع قطاعات النشاط الوطني، نتيجة التقدم الذي ادخلته الثورة في المناطق القروية .

- اعطاء القيمة الحقيقية لكل ما لامة من طاقات منتجة .

ان اتجاز المشاريع والاعمال المدرجة في اطار مخططات التنمية، وتطبيق عمليات الثورة الزراعية، وتوسيع الزراعة وتحديثها، وتشغيل وحدات صناعية جديدة، بدون انقطاع تقريبا، ومضاعفة اشغال هياكل الارتكاز، والزيادة الكبيرة للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، ستؤدي كلها الى احداث مناصب شغل يتزايد عددها على الدوام ولا سيما في السنوات القليلة القادمة. وبهذا يصبح تشغيل المواطنين القادرين على العمل حقيقة واقعة تجسد كل يوم أكثر فأكثر .

3 - ان التشغيل الكامل يستلزم انتهاز سياسة ثابتة لتكوين العمال ، ورفع مستوى انتاجيتهم .

هكذا تستوعب عملية بناء البلاد وسير اقتصادها كل الجزائريين القادرين على الانتاج. ومن هنا فان قضية المستقبل لن تتمثل في ضمان العمل للجميع فقط، بل ستتضمن، على الاخص، في تطبيق مبدأ الزامية العمل الذي هو فرض على كل مواطن يؤديه لتشييد البلاد وضمان الانتاج .

ولهذا يجب بذل جهد جهيد في مجالات التنظيم والتوجيه والتكوين لحمل مختلف فئات العمال على الاستعداد للقيام بالقيام التي تنتظرهم وضمان تعبئة منطقية شاملة لكافة القوى العاملة المتوفرة بين المواطنين. ذلك ان المشكل الذي بذات تواجهه الجزائر ليس هو القضاء على البطالة، ولكنه الاستخدام الكامل للقادرين على العمل في البلاد، حتى يمكن تجنيب الاقتصاد الضغوط التي قد تنجم عن النقص في اليد العاملة .

ان التعبئة المكثفة لكل المواطنين القادرين على العمل في ميدان الانتاج تطرح قضية تشغيل المرأة . فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل، ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد لا يعني تعطيلها الا ضعفا في الاقتصاد وتأخرا في التطور الاجتماعي. على ان ادخال المرأة الجزائرية الى دوائر الانتاج يجب أن يراعى ما يقتضيه دووها كزوجة، وكربة أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الاساسية للامة. ولذا يجب ان تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءاتها وتكثر بالتالي من مراكز التدريب المهني المتخصصة في أعمال المرأة كما يجب ان يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الامومة،

وتوفر أمن الاسرة، وتدخل التحسينات اللازمة على الاعمال التي يباشرها النساء، حتى يكون عمل المرأة احد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي. ومع هذا فان التشغيل الكامل يعني انتهاز سياسة متواصلة لاحداث مناصب الشغل وتكوين العمال، لان المطلوب ليس فقط توفير العجل للافواج الجديدة من العمال التي يقذف بها التزايد السكاني، واعداد هؤلاء العمال للنهوض بمهامهم في الانتاج، بل ان المطلوب كذلك هو الاستجابة لمقتضيات الانتاجية، التي يؤدي ارتفاعها الى توفير فائض من السواعد يجب اعادة تشغيلها، واستعمالها من جديد بصفة انجح .

4 - تنوع انماط الشغل، ورفع مستواها بما يمكن من توفير الاعمال الملائمة للاجيال الجديدة .

ان نمو البلاد يؤدي الى ظهور نمط جديد من العمل يتطلب مستوى معين من المعارف التقنية والفكرية وبتيح الفرص الملائمة لتشغيل الاجيال التي ولدت بعد الاستقلال. هذه الاجيال التي لا تستطيع بحكم ما منحت من التعليم والتكوين، ان تقنع بالاعمال التقليدية، بل انها تطالب بانواع اكثر دقة من العمل لا تتوفر اساسا، الا في الانتاج الصناعي والاشكال الزراعية العصرية، وأنشطة الخدمات المتصلة بهما.

ان اقامة المنشآت الصناعية في الارياف ورفع المستوى التقني للزراعة، وايصال الوسائل والأنشطة اللازمة لبث انماط الحياة العصرية الى الريف، سيكون من نتائجها تغيير ظروف المعيشة داخل المناطق التي ظلت على هامش التقدم، وايقاف الهجرة الى المدن، والقضاء على أسباب الاغتراب بحثا عن نوع رفيع من العمل وسعيا وراء مستوى من العيش يواكب العصر.

ان رصد مبالغ ضخمة لتكوين الانسان في نطاق الثورة الثقافية دون السعي، في نفس الوقت، وفي موازاة مجهود التكوين، الى توفير مناصب عمل داخل البلاد تتلاءم مع التخصص الذي أعد له العمال، يعني بالنسبة للجزائر احد امرين : اما ان تحكم على نفسها بمواجهة أزمة اجتماعية واخلاقية خادة، واما ان تقصر دورها على تزويد البلدان المتقدمة بالاطارات والعمال الكفاء وتجعل هذه البلدان تقطف ثمار الموارد الطائلة التي ضحت بها الجزائر في سبيل تعليم شبابها وتكوينه .

وهكذا فان مختلف الأنشطة التي تقوم بها الثورة لتنمية البلاد، كيفما كان تنوعها، وبصرف النظر عن اختلاف طبيعتها الذي يجعلها متميزة في الظاهر، تحتفظ في واقع الامر بترباط وثيق فيما بينها.

5 - مشكل الاغتراب .

ان الاغتراب ظاهرة أفرزها الواقع الاستعماري، وهو من اخطر المشاكل التي خلفها الاستعمار لبلادنا. ان العمال المغتربين يعانون بالإضافة الى محنة الغربة انواع التمييز

الشخصي، حرا في اختيار الوضع الذي يبدو له أكثر تلاؤما مع مصالحه وذوقه. وهذا يفسر ما نلاحظه أحيانا داخل المؤسسات الاشتراكية من اساليب لجلب الاطارات والعمال المؤهلين، تحمل نفس الطابع الذي تتسم به المناهج المتبعة عادة في الاقتصاديات الليبرالية.

وان اتساع القطاع الاشتراكي الذي أصبح اليوم هو المسيطر على الاقتصاد الوطني، يقتضي تحقيق شيء من الانسجام في سياسة الاجور المطبقة في قطاعات النشاط الوطني.

ويجب ان يؤدي هذا الانسجام الى محو الفوارق الناشئة عن تنوع أنظمة الاجور التي كان معمولا بها في الماضي والتي لا تعتمد على مقياس مقبول. كما يجب ان ينطلق هذا الانسجام بصفة خاصة من بحث ووضع تصنيف وطني شامل لمناصب العمل، بعيدا عن كل أشكال الجمود البيروقراطي حتى يمكن تطبيق المبدأ القاضى بتساوى الأجر عند تساوى العمل. فعندما تكون ظروف العمل متساوية في كافة فروع النشاط يجب ان تكون الرواتب متساوية كيفما كانت اشكالها سواء كانت رواتب اساسية ام علاوات ام تعويضات ... الخ غير ان الاطارات والعمال المؤهلين سيستفيدون من علاوات خاصة عندما يعينون في المناطق المحرومة التي تحتضن نشاطا اقتصاديا خاصا، او يقبلون بالعمل والاقامة بمراكز التنمية الجديدة. وان منح علاوات ومزايا خاصة للذين يقيمون ويعملون خارج كبريات المدن الحالية يساعد على تحقيق توازن افضل في توزيع الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني. كما انه يضع، بصفة خاصة، حدا للنزوح من الارياف والتوافد على العاصمة الذي يتم على حساب المراكز الصناعية الجديدة التي هي في طور الانشاء داخل البلاد.

وستركز سياسة الاجور على مبدأ ضمان حد ادنى من الأجر يرتبط بتكاليف المعيشة وبمبدأ مكافآت اضافية تتطور نسبتها تبعا لانتاجية العمل، ونتائج المؤسسة، وزيادة الدخل القومي في البلاد. وبهذا الضدد فان معالجة قضية الاجور ستشكل احد الاسس الرئيسية للسياسة التي ستقرها القيادة السياسية في توزيع الدخل القومي من خلال التخطيط.

وحتى يتحقق النصر في معركة الانتاج ويرتفع مستوى الانتاجية ويتم توسيع وتعميق مكاسب الثورة، فستحدث في اطار السياسة الوطنية للاجور، حوافز مادية ومعنوية، تعزز التعبئة الشاملة للعمال وتضاعف الجهود التي يبذلونها في سبيل التنمية كما تتيح الفرصة لتوزيع الدخل القومي توزيعا أكثر عدلا، حسب المبادئ التي حددها الميثاق الوطني.

ان انتهاج سياسة حقيقية للاجور، وخاصة في ميدان الاقتصاد، يجب ان تتضمن، عند تطبيقها، اجراءات صارمة تضبط مستوى المكافآت والعلاوات المدفوعة بما يتناسب مع نوعية وكمية العمل المنجز بالفعل. فليست الاجرة والمزايا المتصلة بها في قطاع الانتاج سوى مقابل القيمة التي يحدتها

العنصرى وما ينجر عنه من اضرار جسام واطار كبيرة تهدد سلامتهم، ولهذا فان عودة الجالية المغتربة الى الوطن ودمجها بكيفية تدريجية في الحياة الوطنية يعتبر من أهم الاهداف التي ترمى اليها الثورة الاشتراكية ويمثل ابقاف حركة الاغتراب مرحلة جديدة في الطريق المؤدى الى تنمية البلاد. وهو في الواقع تمهيد لعودة جميع المغتربين، نهائيا، الى الوطن ثم ان الطاقات الكامنة لدى الجالية المغتربة - وأخص صفاتها الشباب والقدرة على العمل - تساعد على جعل هذه العودة منسجمة مع استراتيجيتنا الانمائية. ان العمال الجزائريين، بفضل نمو البلاد، لن يكونوا في حاجة الى السفر خارج الوطن بحثا عن العمل، بل ان الثورة بما تقوم به من أنشطة لتغيير المجتمع، وتشبيد الاشتراكية، تجعل من الواجب على كل جزائري ان يقدم، في عين المكان، مساهمته في المهمة الجماعية المتمثلة في بناء الوطن. وسيكون حيثشذ من غير المعقول ان يستمر آلاف الجزائريين في التغرب عن الوطن بينما توجد داخل البلاد مناصب عمل شاغرة، وأراض زراعية مهملة.

ان الامة ستظل قائمة بكل واجباتها نحو الجالية المغتربة التي قامت بدور بارز في انتصار الثورة بفضل ما قدمته من تضحيات بالنفس والنفيس. وسيظل الدفاع عن حقوق اخواننا المغتربين وعن أمنهم، وسلامتهم احد الاهتمامات الرئيسية للبلاد. وستبذل الجهود اللازمة لتسهيل ادمج المواطنين المغتربين في المجموعة الوطنية، كما تستمر النشاطات الرامية الى تمكينهم، في المهجر، من تقوية وصيانة شخصيتهم، وشخصية اولادهم الوطنية والثقافية.

وستتولى الدولة، بصفة خاصة، التنسيق بين جميع قطاعات الحياة الوطنية لتسهيل عودة المغتربين واستقبالهم وتنشئ، اذا اقتضى الحال، الهياكل المناسبة لتحقيق هذا الغرض، كما ستبذل كل ما في وسعها لحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن دمجهم من جديد في الحياة الوطنية.

اما المغتربون الجزائريون فانهم يجعلون من قضية عودتهم الى الوطن والالتزام بالكفاح في سبيل تشييد اشتراكية أحد تطلعاتهم الاساسية.

6 - ان تعبئة مجموع العمال ودمجهم في الدوائر الاقتصادية النشيطة يرتبط أشد الارتباط بسياسة الاجور. وبمجموع نظام الرواتب في البلاد.

ان سياسة الاجور في أي اقتصاد أساسه الاشتراكية، يجب لكي تتسم بالعدل والفعالية، أن تكون مستمدة من المبادئ التالية :

« التساوى في العمل يستلزم التساوى في الأجر ».

« من كل حسب مقدراته ولكن حسب عدله ».

ومن الجدير بالملاحظة ان اقامة اقتصاد اشتراكي في الجزائر تجري بدون أي ضغط على الرد السدي يبنى، على اصعيد

لحماية الامومة على الخصوص وذلك بأن تقام تدريجيا وحسب امكانيات البلاد، دور الحضانة ورياض الاطفال والمطاعم المدرسية .

وبصورة عامة فان التشريع المتعلق بالحقوق الاجتماعية للعمال، ستعاد صياغته حتى تكون الاحكام المتعلقة بالعمل منسجمة في جميع قطاعات الحياة الوطنية، وحتى يتم تقنين النظام الوقائي الاجتماعي الصحي للسكان على أسس عصرية، وبكيفية متناسقة، مع السعي خاصة الى تمديد مزايا هذا النظام الى الفئات التي لم تستفد منه بعد، والى الاشخاص المسنين بصفة اخص .

وستصدر، فيما يتعلق بالمصالح المكلفة بالخدمات الاجتماعية في المؤسسات وفي مختلف أجهزة البلاد، تدابير اضافية تضبط تسييرها، وتقيم التضامن الكامل بين مختلف فئات العمال. وعلى هذه المصالح أن تولى في اطار المساعي التي تكفلت بها، اهتماما خاصا بحل مشكل السكن وانشاء دور الحضانة ورياض الاطفال والتعليم التحضيري، وتنظيم وسائل التسلية للعمال وأسرهم، وذلك بقدر ما تسمح به امكانياتها والاولويات التي تقتضيها مشاكلها الخاصة بها .

سادسا - النهوض التكنولوجي

ان التكنولوجيا ناجمة عن تطلع الانسان دوما الى مضاعفة طاقاته، ورفع مستوى قدرته ومدى تأثيره على الطبيعة، والتخفيض من نسبة اتعابه، وتحسين نتائج اعماله كما وكيفا. ويتأكد اليوم دور التكنولوجيا على الاخص باعتبارها وسيلة لرفع انتاجية العمل، ووضع موارد العلم في خدمة التقدم والنهوض بالانسان.

ومن هنا فان اكتساب التكنولوجيا بشكل شرطاً لا بد منه للخروج من التحلف، واللاحاق بالركب العالمي السائر نحو التقدم. ويتم ذلك بواسطة طريقتين رئيسيتين : طريق التعنيم وطريق الحياة المهنية، وعلى هذا الاساس تعتبر التكنولوجيا من المقومات الاساسية للثورة الثقافية، واحدى الدعائم التي يقوم عليها اختيار السلطة الثورية فيما يتعلق باللجوء الى التقنيات المتقدمة في التصنيع وتجهيز البلاد، وانجاز صناعات ذات مستوى تكنولوجي رفيع.

على ان التمكن من التكنولوجيا يجب ان يشمل جميع الاوساط التي يتألف منها النشاط الوطني حتى تضمن نتائجها كاملة، وتحول دون احداث انواع جديدة من التفاوت في حياة البلاد تؤدي الى الاخلال بتوازن مجتمعنا المتفاعل مع ما يحدث فيه من تحولات .

وهكذا فان اعتماد التقنيات الحديثة في اطار التصنيع او تجهيز البلاد، وادخال مواد جديدة في البرامج التعليمية، يجب ان يرافقهما عمل معمق يهدف الى تهيئة ظروف الاستقبال التي تتطلبها التكنولوجيا، حتى تتحقق جميع الفوائد المنتظرة

العمل، وهي تدفع اجرا عليه، وبالتالي، فان الاجرة تفقد ما يبررها جزئيا او كليا اذا لم تسترد المؤسسة بعض او كل ذلك المقابل من خلال نتيجة العمل المأجور .

وهكذا فان تطبيق هذا المبدأ يسمح بتأمين حياة المؤسسات الاشتراكية، ويشجع الانتاج، وينهض به، ويشير التنافس الايجابي بين العمال ويبرز او يعزز النجبة المجدة منهم .

ان مواصلة سياسة اجور لا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة المحصلة تؤدي الى تفشي التهاون في مجهود الانتاج لان كل واحد ينتظر أن يقوم غيره بتحمل القسط الاكبر من العمل. وتكون هذه السياسة، في نهاية الامر، بمثابة مكافأة على الرداءة، وهو امر غير مطابق للمبادئ الاساسية للاشتراكية التي تقضي بأن «الساوئ في العمل يستوجب التساوي في الاجور» . و « من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله » .

7 - الحماية الاجتماعية للعمال

لا يمكن تصور سياسة حقيقية للاجور، تهمل توفير ضمان تقاعد محترم لجميع العمال وتغطية كاملة ضد حوادث العمل وتقلبات الدهر .

ان التدابير التي طبقتها القيادة الثورية حتى الآن ستكملها تدابير أخرى تتخذ من أجل حماية مستوى معيشة العمال وعائلاتهم ووضعهم في مأمن من المشاكل المادية الناجمة عن المرض وكبر السن وعن حوادث العمل ونكبات الحياة .

ويعني هذا انه سيقام تدريجيا، بالاضافة الى النتائج المترتبة على التطبيق الواسع لمبدأ مجانية العلاج، ومضاعفة الخدمات الاجتماعية داخل مختلف قطاعات الأنشطة في البلاد، نظام عام للمعاشات والمنح، لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، والمسنين، والمعوقين. على أن مستوى المعاشات والمنح لا يجوز أن ينخفض عن مستوى الاجرة التي كان العامل يتقاضاها قبل تقاعده، أو عاهته أو وفاته .

وفي حالة وفاة العامل المتقاعد أو المحال على المعاش، فان منحة التقاعد أو المعاش يجب أن تصرف الى الاسرة التي كانت في كعائلته .

ويجب أن تشمل منح التقاعد والمعاش شروط الزيادة التي تطبق على الراتب الادنى المضمون. كما يجب صدور تدابير تشريعية وتنظيمية، واتخاذ المؤسسات لاجراءات أخرى سعيا لمزيد من التحديد والتعزيز للظروف المتعلقة بتنظيم أفضل للوقاية الصحية والتأمين وطب العمل. ويجب أن يقع التركيز خاصة على تنظيم الوقاية في مجال مكافحة الاخطار المهنية، وعلى تحسين ظروف العمل في القطاعات المعروفة بالاعمال المضنية وكذلك الامر فيما يتعلق بعمال الارض .

وستتخذ اضافة الى ما سبق وفي نطاق مجموع التدابير الاجتماعية المتخذة لصالح العمال، اجراءات خاصة وضرورية لتنظيم عمل المرأة بما يتلاءم مع واجبات المنزل والاسرة ضمانا

التي يستغلها الماسكون بزمام التكنولوجيا لتأيد التخلف في العالم الثالث أي تمديده - تدخل الثورة التكنولوجية من خلال المنافذ التي تم احداثها في مختلف قطاعات انشطتها. ولهذا فان اكتساب التكنولوجيا كثيرا ما يظهر ظهورا مفاجئا في بيئة لم يجر اعدادها لذلك بصفة كافية. ويستحسن الآن أن نباشر اعداد هذه البيئة، وأن نجعلها تتلاءم مع الظروف الجديدة التي هي وليدة التحولات الناتجة عن التقدم التقني .

ولقد آن الأوان أن تنهض البلاد بالتكنولوجيا اعتمادا على مواردها البشرية، وعلى ما تجمع لديها من الطاقات في المجال التكنولوجي. وإذا كان الفراغ الذي تركه الاستعمار قد حتم اللجوء الى الخارج للحصول على التكنولوجيا، فان المعلومات والتجارب التي اكتسبها عدد كبير من الاطارات والفنيين ستساعد، أكثر فاكثرا، على توفير الظروف المطلوبة التي تجعل من قضية اكتساب التكنولوجيا عملية داخلية تؤدي الى الابداع التكنولوجي .

ان النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر وخاصة توجيه هذا البحث الى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الملحمة الخاصة بالبلاد، يسهم الى حد كبير في توسيع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية، والتخفيض من نسبة تبعيتها الى الخارج في هذا المجال .

سابعا - التعاون مع الخارج

ان حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار، قد فرضت على الجزائر، كما هو الشأن في بقية اقطار العالم الثالث، اللجوء الى التعاون مع الخارج، لا لتوفر قسما من احتياجات التطور فقط، ولكن لتسهم أيضا في تأمين حسن سير بعض الخدمات ، وتضطلع بهما التكوين .

1 - يجب ان يكون اللجوء الى المساعدة التقنية في اطار سياسة حكيمه مرتبطة اوتق الارتباط بتكوين الاطارات الوطنية.

ان هذه السياسة، يجب أن تراعى في أن واحد حاجات البلاد، والمقتضيات الخاصة بحياة المتعاونين بين المواطنين، وضرورة المحافظة على استقلالنا. ويستدعى هذا على الاخص ترابطا وثيقا بين استخدام المتعاونين الاجانب، وتطبيق سياسة تكوين الاطارات الوطنية، بحيث تتاح تدريجيا جزارة متواصلة وسريعة لكل المناصب التي يتوفر لها العنصر الجزائري. وان هذه الجزارة التي ينبغي أن تخضع لمقاييس صارمة من حيث الكفاءة، وتتجنب مزالق التهالك على المناصب المرغوب فيها، يجب أن تكون على الدوام هي الشغل الشاغل لاهتمام المسؤولين عن جميع الميادين التي تطبق فيها سياسة التعاون، ولاسيما تلك التي تكتسب طابعا حيويا في حياة الامة. وينبغي أخيرا السهر على أن يجري انتقاء المتعاونين، فيما يتعلق بالمؤهلات، على اساس معايير صارمة .

2 - يجب ان يكون التعاون مع الخارج في الميدان الاقتصادي ضمن الاحترام الكامل لاختيارات البلاد .

من استخدامهما. اذ ان التكنولوجيا، بدون ذلك قد تفقد مصدر خسارة كبرى بل قد تتولد عنها عراقيل جديدة في طريق التنمية.

ان الاعداد والاستقبال اللذين تتطلبهما التكنولوجيا يتمثلان في تقدير جميع النتائج التي تترتب على استخدامها وفي اجراء التحويرات الضرورية لمواجهةها، بما في ذلك الميادين المتصلة بظروف الحياة، والصحة والترفيه .

ان المطلوب ليس فقط ان يكون المدعوون لاستخدام التقنيات الحديثة مهئين لتغيير انفعالاتهم، وطرقهم في التفكير والممارسة، بما يتلائم مع استعمال التكنولوجيا، بل العمل، في الوقت نفسه، على ان يكون الذين يتصلون بهم، بحكم وظائفهم المهنية، قاديرين أيضا على فهم التغيرات الخاصة، واستكمال معلوماتهم، وتكييف سلوكهم، حتى لا يجدوا انفسهم على هامش التطور الذي تدفع التكنولوجيا دواليبه دفعا قويا. ويجب أن لا تكون لغة التكنولوجيا وقفا على فئات محدودة، تتحول بحكم قوة الاشياء، الى اوساط مغلقة تحيا على هامش الاطار الاجتماعي للبلاد.

وينبغي، زيادة على ما سبق وفي السياق نفسه، السهر على أن يتطور استعمال التكنولوجيا بصفة متناسقة في جميع القطاعات. ان التقنيات التي يجرى استخدامها في قطاعات معينة تستلزم تعديل بعض المنشآت في هياكل الارتكاز، وتكييف المناهج الادارية، وادخال أساليب جديدة في التسيير والتكوين، واستعمال المستخدمين. وبهذا الصدد فان اللجوء الى الرتبة (او العقل الالكتروني) لا ينجر عنه مزيد من الفعالية والسرعة اذا لم يكن مصحوبا بتهيئة وترتيبات تضمن المردودية الكاملة لاستعمال الرتبة.

ونظرا الى أن التكنولوجيا تبدو ظاهرة شاملة، تتطلب الانطلاق من مختلف الانشطة اللازمة لاستعمالها في حركة منسجمة متناسقة، فانها تستدعي نوعا من التمييز الدقيق كلما تعلق الامر بتبني اختيار معين في الميدان التقني. ولهذا يجب أن يكون اختيار التكنولوجيا المتقدمة جدا اختيارا انتقائيا معقولا، وان يستجيب لاستراتيجية تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطورها، وأن يقتصر استعمالها في الوقت الراهن على بعض الميادين. ان النهوض بالتكنولوجيا ليس مرادفا لاقتناء أكثر الآليات تعقيدا، واعتماد الاساليب والطرائق التي تقضي باستعمال الصيغ والادوات الالكترونية الى أقصى الحدود. ان اختيار آلة أو طريقة أو منهج يستلزم مستوى أعلى في استخدام التكنولوجيا، يجب أن يرافقه من ناحية أخرى اعداد التدابير الضرورية كي تجني كل الثمار المنتظرة من ذلك الاختيار. وإذا كان استعمال احدى التقنيات الجديدة يحرر الانسان من بعض الاعباء، فانه بالمقابل يثقل كاهله بأعباء أخرى جديدة تتطلب في الغالب مزيدا من الانتباه، وروح الانضباط، وتفرض عليه الاعتماد على موارد ذكائه وقدرته على التكيف .

ان الجزائر - التي ورثت التخلف عن النظام الاستعماري ، والتي تحدوها ارادة صلبة لتحطيم السدود ، والعقد النفسية

ان قبول مثل هذه الافكار واتخاذها كقاعدة للتنمية، يعنى الحاطرة بالانقراض على خيبة قاسية ومؤكدة. وان الاقبال على أنشطة صناعية تعمل لحساب مصالح أجنبية تجلبها يد عاملة رخيصة، يعنى تبني الاختيار الذى يقضى بارغام هذه اليد العاملة على تحمل ركود طويل الامد فى مستوى معيشتها، وجعلها تعيش داخل بلدها، فى ظروف أسوأ من ظروف الطبقة العاملة.

ان الاستسلام لسهولة التكنولوجيا غير المتقدمة، وتسرك احتكار التقدم التكنولوجى وما يترتب عنه من فوائد للبلدان المصنعة وحدها، يعنى ان الوقوع فى فخ يؤدى الى ابقاء التخلف التكنولوجى للبلاد ومضاعفته، بدعى احداث المزيد من مناصب الشغل. وبذلك تصبح البلاد التى تقبل هذا الوضع محكوما عليها بالبقاء، على الدوام، بعيدة عن الابتكارات التى تحقق تحسين الانتاجية وتساهم، نتيجة لذلك، فى رفع المستوى المعاشى للعمال ودعم مسيرة الانسان على درب التقدم.

ومن البديهي ان أية سياسة تنمية لن تكون فعالة، الا اذا اتسمت بالواقعية والجرأة فى نفس الوقت. وبناء على هذا ينبغى ان تحرص على استخدام أفضل الامكانيات المتوفرة لديها، دون ان تهمل اغتنام الفرص والمناسبات التى يمنحها التعاون الدولى. الا أنه ينبغى الاحتراس أيضا من تصرفات دعاة الاستعمار الجديد الذين يعتمدون استغلال الصعوبات الخاصة بوضعية بعض البلدان، ليجعلوا من الحلول التى قد تلائم حالات معينة، نظرية شاملة للتنمية. وبعبارة أخرى، فان بعض الطرق المتبعة فى التعاون مع الخارج والتى قد تفسرها وضعية بعض البلدان المحرومة تماما من الموارد الطبيعية ومن الطاقات الاقتصادية، لا يمكنها أبدا أن تشكل مرجعا فيما يتعلق بوضع القواعد التى يجب أن تقود العلاقات القائمة بين بلدان العالم الثالث والبلدان المصنعة.

وبهذا الصدد، ينبغى الحذر من بعض التصورات الحديثة التى تظهر فى أوساط الرأسمالية الجديدة والتى ترمى الى التخلص من الصناعات التى يضيق مجال انشائها يوما بعد يوم فى البلدان المتطورة بصرفها الى بلدان العالم الثالث. والواقع أن ظاهرة الرفض التى تتعرض لها تلك الصناعات فى البلدان المتطورة، قد تولدت عن اعتبار أن مردودها أصبح ضئيلا بالنسبة لرأس المال الذى يصر على الاحتفاظ لنفسه، وفوق ترابه، بالأنشطة التى تدر أكثر الارباح.

ان ارتكاز التنمية الصناعية على أنشطة لا تدر الا ربحا ضئيلا لرأس المال، يعنى العدول عن جعل الصناعة مصدرا للتراكم، ويعنى بالتالى عدم الاستفادة من احدى الامكانيات التى تتيح التغلب على التخلف الذى يتمثل بالضبط فى قلة وسائل التراكم أو انعدامها على الاطلاق.

ان انعدام أى نشاط صناعى حقيقى نتيجة للسياسات التى طبقها المستعمر فى الماضى، وانعدام القاعدة العلمية التكنولوجية وعدم وجود تقاليد صناعية، ونقص الاطارات والمستخدمين المؤهلين، وعدم توفر الموارد المالية الكافية فى الحال، كل هذا يجعل اللجوء الى التعاون مع الخارج أمرا ضروريا لتحقيق تنمية البلاد وتجهيزها باقتصاد يحتوى على قطاع صناعى واسع ومكثف. ومع ذلك فان التطلع الى مستوى من التنمية يقارب بقدر المستطاع مستوى الامم العصرية، فى عالم يتميز بكثرة المبادلات والعلاقات بين شعوب جميع القارات، وفى مختلف ميادين النشاط الانسانى، يجعل التفكير فى الانفلاق والانزواء ضربا من السب.

وينبغى أن يوجه التعاون مع الخارج ويستفاد منه فى حدود الاحترام الكامل لاختيارات البلاد. وعلى هذا يجب أن يندرج التعاون ضمن سياسة تؤمن توازن المبادلات وترعى المصالح المتبادلة بين الاطراف المعنية، وهذا يقتضى تجهيز الاقتصاد الوطنى بهياكل تسيير تضمن استقبال المتعاونين واستخدامهم بفعالية للاستفادة من كل عطاءاتهم، مما يفرض على الشركات الاجنبية احترام الالتزامات التالية :

1 - ان تمارس نشاطها بالاتصال مع ادارات الدولة او مع مؤسسات القطاع الاشتراكى، سواء فيما يتعلق بتصريف منتجاتها فى الميدان التجارى، أو المساهمة فى انجاز مشاريع التنمية.

ب - يجب على الشركات الاجنبية، عندما يسمح لها بالمساهمة فى الاستثمار لاسباب تكنولوجية او تجارية تجعله مفيدا، ان تشترك مع مؤسسة تابعة للقطاع الاشتراكى، على أن تبقى الرقابة، فى جميع الاحوال، بيد المؤسسة الوطنية المعنية بالامر، سواء فيما يتعلق بادارة المشروع أو بتوزيع المصالح داخل التشارك.

ج - عقد اتفاقيات طويلة الامد تتعلق اما بالتسويق فى الخارج لمنتجات تصنع فى الجزائر، او بتبادل مصنوعات تغطى أجزاء معينة أو مركبات فرعية أو بتبليغ النتائج الخاصة بتقدم البحوث وتحسين تقنيات الانتاج.

3 - يجب أن يستبعد التعاون الاقتصادى مع الخارج كل الاشكال الخفية للاستعمار الجديد.

لم يبق عمليا، ماعدا السبل المشار اليها سابقا، أى شكل آخر للتعاون الا الاشكال المستترة للاستعمار الجديد التى تهدف الى تمديد استغلال ثروات البلاد، وامكانياتها، واليد العاملة المتوفرة فيها. ولذلك ينبغى أن تواجه بحذر شديد كل الافكار الرامية الى اقامة مشاريع صناعية فى البلدان النامية لفائدة الشركات الرأسمالية، بحجة أن هذه المشاريع تستوعب يدا عاملة كثيرة ورخيصة، ولا تحتاج الى مستوى تكنولوجى رفيع.

الباب السابع

الاهداف الكبرى للتنمية

ثابتا للمذهب الاشتراكي، فهو يتميز بوضوح عن العناصر الأساسية، لهذا المذهب التي تتمثل في تحديد الملكية ونطبيق مبدأ « الأرض لمن يخدمها » . لكن موضوع نمط التسيير وجوهره يكمنان، أساسا، في اهليتهما لتحقيق استثمارات فعالة ومربحة اقتصاديا ضمن زراعة اشتراكية. وهو ما يمكن تحقيقه بواسطة استثمارات زراعية تنظم بدرجات مختلفة، وتمتد من المزرعة الفردية الى الوحدة الزراعية الكبرى ذات الحجم الصناعي. وبما انه تمت تسوية مشكل الملكيات الفردية الكبرى، ووضع حد لاستغلال الفلاح، فان المشكل الذي يتطلب اهتماما فكريا مستمرا، بحثا عن افضل الحلول له، هو الذي يتعلق بتزويد القطاع الاشتراكي الزراعي ببياكل ملائمة تسمح للفلاحة بمضاعفة انتاجها وتحسينه، واداء دورها كاملا في اطار اقتصاد البلاد والسعى باستمرار لرفع مستوى الفلاح.

ولتحقيق هذه النتيجة، يتعين، خاصة، الغاء الفروق الموجودة بين الفلاحين، وجعل الحوافز التي تربط الفلاح بثمرة عمله متجانسة وعادلة في نتائجها، وتحقيق تجانس القواعد التي تنظم دور مختلف الادارات ازاء المستثمرات الزراعية وتحدد مدى استقلالية هذه المستثمرات فيما تتخذه من تدابير بشأن تسيير انشطتها.

وينبغي، زيادة على ذلك، إعادة هيكلة النظام العقاري المختلف المزارع حتى يعقلن حجمها ويبلغ أقصى ما تتطلبه طبيعته المزروعات وخصائص التربة، مما يسمح بإعادة توازن امكانيات الوحدات في اطار مناطق متناسقة موحدة التركيب .

ان طبيعة النشاط الزراعي تتطلب روح المبادرة وتضرر تضررا كبيرا من مساوئ البيروقراطية. وان الزراعة، من بين جميع قطاعات الحياة الاقتصادية، هي أكثرها استفادة من تحقيق اللامركزية التي تطلق روح المبادرة وتسمح في عين المكان بحل المسائل التي لا يمكن تقديرها كما ينبغي من طرف إدارة بعيدة عن ظروف العمل، في حين أن ظروف العمل مرتبطة أوثق ارتباطا بالاطر المحلي. على أنه من الضروري، لتجنب مساوئ التشتت التي يمكن أن تتولد عن اللامركزية، تأمين مشاركة الفلاحين في تحديد السياسة الزراعية بواسطة هيئاتهم المختصة وممثلهم المحليين .

وأخيرا يجب أن تضمن الهياكل التي تؤطر النشاط الزراعي، للفلاح، مردودا مرضيا مقابل عمله، وان تسمح بتقييم افضل للمحصول الزراعي في نطاق سياسة تؤدي في نفس الوقت الى صيانة المقدرة الشرائية لمجموع العمال. ان اكتمال هذه الهياكل ونجاح تجديدها يتوقفان على تكوين الفلاحين وعلى اختيار دقيق لرجال المكلفين بتسيير وتنشيط الاعمال الزراعية .

تخضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخطوط التوجيهية التي تحددها استراتيجية تسيير الاشتراكية وبناء اقتصاد مستقل. وهي تتضمن عددا من الاهداف الكبرى التي تندرج في تصور شامل ومتكامل للتنمية، وتخضع للمبادئ والمفاهيم المحددة في الميثاق الوطني، وخاصة تلك التي تنص عليها المحاور الكبرى للاشتراكية. ولا شك أن انجاز هذه الاهداف سيعطى مضمون اختياريا للاشتراكي مدلوله الكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وان القيادة السياسية التي تتولى مهمة تنفيذ سياسة الثورة، عبر التخطيط الوطني، هي التي تترجم تلك الاهداف الى الواقع وتجعلها عماد المخططات الوطنية والجهوية .

أولا - تحديث الزراعة وتوسيعها

نظرا للامكانيات التي تتوفر عليها البلاد زراعييا، ونظرا لضرورة اعطاء الاولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية، ونظرا الى أن سرعة التنمية الزراعية تتحكم الى حد كبير في مجموع الاقتصاد الوطني، فيستلزم التنمية الزراعية هي احدى المهام الرئيسية التي تحظى بالاولوية .

فالى جانب عمليات استرجاع اراضي المعمرين، والعمليات التي قامت بها الثورة الزراعية لتغيير الهياكل الريفية التقليدية فان الثورة الزراعية تستلزم في ميدان الفلاحة بوصفها احد المكونات الكبرى للقطاع الانتاجي، تنمية تجعل القطاع الزراعي قادرا على الاضطلاع بالهمة المنوطة به ضمن استراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد. وهذه المهمة، التي ترمي قبل كل شيء الى تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد بالنسبة للمنتوجات الزراعية، تعتمد، طبقا لما نص عليه الميثاق الوطني في باب المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، على تطبيق التدابير التالية :

1 - تحديث الهياكل التنظيمية والتنسيق فيما بينها حتى تتضح وضعية مجموع القطاع الزراعي الاشتراكي ، ويتم التوصل الى نمط منسجم لتسيير هذا القطاع .

فبعد الغاء أشكال استغلال الانسان للانسان في الانشطة الزراعية والرعية، يجب تحقيق الانسجام بين الانماط التنظيمية للقطاع الزراعي الاشتراكي بطريقة تسمح بتكثيف هياكل التسيير مع ظروف المحاصيل الزراعية ومميزات الاراضي المستثمرة، والخصائص الاجتماعية - النفسية لجماهير الفلاحين الجزائريين، ومع المتطلبات التي يستلزمها الاعتماد على التقنيات العصرية للاستثمار والبحث عن الفعالية .

ان النمط التنظيمي للتسيير ليس مسلبة بدئية ولا مقياسا

2 - ادراج القطاع الخاص في عملية التحديث والتنمية العامة للفلاحة .

ان القطاع الزراعي الخاص يهم قطاعا واسعا من الفلاحين. ولذلك ينبغي أن يستفيد استفادة اوسع من الانشطة الرامية الى تعزيز المستثمرات الزراعية فنيا، ومن القروض المخصصة للمواسم الفلاحية، ومن تحسين قيمة المحاصيل الزراعية. ذلك أن ترقية الريف، التي هي هدف الثورة الزراعية، تشمل فلاحي القطاع الخاص، خصوصا وقد تحقق الآن القضاء على الملكيات الزراعية الكبرى .

3 - تحديث الوسائل والزراعات بالاعتماد على اكثر التقنيات تقدما .

بعد القضاء على عوامل التخلف الذي عانى منه المجتمع الريفي وزيادة على مشكل هياكل التسيير ، تتمثل فرصة ترقية وتوسيع الفلاحة في نجاح عملية تحديثها وفي فتح ابواب العصر التكنولوجي امامها .

وبهذا الصدد يجب ان تولى السياسة الزراعية، اهمية خاصة لادخال الطرائق والتقنيات الملائمة على انشطة التسيير والانتاج، بل واستعمال اكثرها تقدما ان تاكدت فعاليتها.

أ - يعتبر استعمال اكثر الآلات فعالية لانجاز الاعمال الزراعية ، عاملا أساسيا في رفع انتاجية عمال الارض واستثمار مساحات جديدة من الاراضي .

ب - ان استعمال المواد الكيماوية والطرائق الملائمة لاغناء التربة، وضمان تغذية المحاصيل وحماية النباتات يسمحان برفع مردود الاراضي القابلة للزراعة، وتجنب نظام تعطيل الارض او الحد منه . لان الارض من وجهة النظر الاقتصادية عنصر ثابت من عناصر رأس المال بحيث يعتبر عدم استعمالها، ولو بصفة مؤقتة، تجميدا يشكل خسارة حقيقية . ان قيمة رأس المال ومدة استعماله يشكلان جانبا من المعطيات الأساسية في تقدير مردود رأس المال . ولذلك يتعين على فلاحينا ان يتدربوا على اعتبار عنصر الوقت عاملا أساسيا في وضع خططهم، وتحديد اهدافهم من الانتاج . ان استعمال الاسمدة، يسمح باستثمار مكثف للارض، ويلعب ايضا، حسب المصطلح الاقتصادي دور العامل المعجل فيما يتعلق بتنقل واستثمار رأس المال الذي يتمثل هنا في الارض .

ج - ان البحث عن القواعد العلمية الضرورية لتكييف التقنيات الزراعية الحديثة حسب ظروف البلاد (مناخ ، تربة، ماء، الخ ...) يعتبر مطلبا ملحا وحيويا لنجاح تحديث الزراعة . اذ أن الخطأ الذي يجب تجنبه في هذا المجال، هو الاعتقاد بأن المناهج والتقنيات التي ضبطت في مناطق أخرى من العالم، يمكن نقلها الى الجزائر وتطبيقها بكيفية آلية . ان مثل هذا التصور قد يؤدي الى خيبات خطيرة بل يشتمل

على ما هو اخطر من ذلك ، اذ يفضى الى القول بأن التقانة عاجزة عن تقديم حلول صالحة لمشاكل الزراعة الجزائرية . ان الزراعة بكل مقوماتها، ومن ضمنها الرعي، تقوم في وسط طبيعي حي، وبالتالي فهي تابعة لميدان علم الاحياء . وكما هو الشأن في كل ما يتصل بالحياة، تعتبر التجربة والبحث عن التأقلم، واستنباط العناصر التي تحدد ظواهر انعدام التكيف، أمورا ضرورية . ويجب أن تشكل أساس المنهجية المتبعة لتحديث الزراعة . ومن هنا فان اقامة مراكز تجريبية، ومخابر مختصة، تستغل في آن واحد المكاسب التقليدية وحاسة الملاحظة عند فلاحينا، وكذلك نتائج الاعمال العلمية، يجب أن تتوالى وتتضاعف عبر انحاء الجزائر . وينبغي اقامة هذه المراكز والنظر في امكانية تخصصها حسب الزراعات المعالجة والمناطق المدروسة . وتنطبق هذه الاعمال على الاشجار المثمرة والزراعات الموسمية على السواء .

ويهدف ذلك كله الى تحسين مختلف أنواع المزروعات ونوعيتها ومردودها، وقدرتها على مكافحة الظواهر الطبيعية غير الملائمة . وهكذا يصبح في الامكان استثمار سهول شاسعة والاستفادة من اراض يساء استغلالها او غير مستغلة على الاطلاق بفعل عوامل مناخية لا تتلاءم مع الزراعات التي تمكن فلاحتها، أو مع زراعات أكثر غنى يكون ادخالها مرغوبا فيه . ان البحث بواسطة اعمال مناسبة تطبق بكيفية علمية، على الاصلاحات والتعديلات التي تدخل على المزروعات، يمكن الفلاحة ان تجعل الزراعات أكثر مقاومة للظواهر التي تنال من حيويتها، ويسمح بمضاعفة خصوبة التربة يجعلها ملائمة لزراعات جديدة .

د - من النتائج التي يحققها الري رفع مستوى انتاج الاراضي، والتخفيف من المخاطر الناتجة عن تقلبات الجو والخصائص الطبيعية الاخرى، او ازلتها .

ولا شك ان قلة منسوب الامطار تعتبر من أكثر العوامل تأثيرا على الانتاج الفلاحي . وفضلا على ذلك فان من الخصائص التي تمتاز بها الجزائر هي ان المناطق الجبلية التي لاتصلح عموما للزراعة تحظى بمنسوب امطار احسن مما تحظى به السهول الصالحة للزراعة . ان عمليات الري تسمح بادخال انتظام احسن على مختلف أنواع الانتاج الزراعي، كما تسمح في غالب الاحيان باستعمال الماء في مكافحة بعض الجوائح مثل الجليد في المناطق المعرضة لتفاوت حاد في درجات الحرارة والبرودة .

وهكذا تشكل تعبئة الطاقات المائية شرطا للنهوض بالفلاحة ورفع حجم انتاجها .

4 - تحويل الزراعات القديمة وادخال انواع اخرى جديدة لتلبية حاجات البلاد، لا فيما يتعلق بالاستهلاك فحسب بل حتى فيما يتعلق ايضا بالمواد الاولية الضرورية بالنسبة لمختلف الانشطة الصناعية .

أن تعرض لحم الغنم وتكملة في تزويد السكان باللحم والبروتينات .

على أنه لا يكفي التوقف عند الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالتكاليف لتحديد وجهة الفلاحة بالنسبة لاختيار أنواع الزراعة وتربية الماشية . فهذا يعني الوقوع في حلول تكنوقراطية وتجارية بحتة، إن لم نقل غير معقولة، لا تتطابق مع المسمى الاشتراكي . طبعاً ينبغي أن تكون المنتوجات الغذائية متوفرة بأسعار تكون في متناول المستهلك، وفي نفس الوقت تسمح بتحقيق ربح معقول للفلاح، لكن ينبغي أيضاً أن تكون هذه المنتوجات مقبولة لدى المستهلك أي أن يتقبلها ذوقه ويستسيغها جهازه .

إن توجيه وتنويع فلاحتنا يجب أن يخضعا لمجموع هذه الاعتبارات، وهي فضلا على ذلك يجب أن تضع في الحسبان المعطيات الخاصة بالأرض والمناخ وبالحصائص النفسية - الاجتماعية للفلاحين . وعلاوة على ذلك ينبغي أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى أشكال الفلاحة الصناعية لتحديد المحاور المختلفة التي يجب أن يسير عليها تنويع الفلاحة .

وفي هذا النطاق سوف تتخذ إجراءات ملائمة للوصول إلى ما يلي :

أ - تكثيف زراعة الحبوب التي ينبغي أن يرتفع عائدها ويظل القمح، في هذا الميدان، أساس تغذية مجتمعنا . ومن هنا يصبح انتاجه محلياً بكميات تسد الاحتياجات الوطنية، مطلباً ملحاً من مطالب تنميتنا واستقلالنا الاقتصادي . وينبغي أيضاً انتاج حبوب أخرى على نطاق واسع مثل الذرة، لسد الاحتياجات الغذائية للإنسان، ولتغذية الأنعام ومواجهة مطالب الصناعة .

ب - تطوير تربية الماشية والدواجن في المزارع (البقر، الغنم الدجاج، النحل، الخ ...) وذلك بفضل توسيع زراعة الكلال التي يمكن أن تخفف من نسبة الأراضي البور وتسمح باستصلاح المناطق السهلية التي لا يجوز أن تظل مجرد مناطق رعوية . إن تربية الحيوانات على نطاق واسع، إذ تشكل الحل الوحيد الصالح لمشكل تزويد البلاد باللحم، لا تتنافى مع وجود صغار المربين، بل على العكس من ذلك أن تكون عملية الوحدات الكبرى مصحوبة بالحفاظ على صغار المربين وتوسيع نشاطهم وتشجيع جميع الأصناف (بقر، دجاج نحل، الخ ...) وبهذا الصدد يجب أن تتواصل عملية توسيع وتنظيم الطب البيطري، أسهاماً في نجاح التنمية الرعوية .

ج - مضاعفة زراعة الخضر والبقول عبر أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الساحلية التي هي من أصلح الأراضي لزراعة الخضر في العالم، وعلاوة على أن زراعة الخضر تمثل زراعة غنية، فإنها تأخذ أهمية حيوية تتعاظم باستمرار، فيما يتعلق بتغذية السكان، نظراً لارتباطها بتحسين المستوى المعاشي والسعي لتوفير تغذية أكثر تنوعاً وأحسن توازناً . إن هذه الزراعة تشكل أحد الميادين التي ينبغي أن تظهر فيها أحسن النتائج المترتبة على تحديث الزراعة، مما يستلزم مضاعفة التشجيعات التي تبذلها الدولة في هذا الميدان .

إن المهمة الملقة على عاتق الفلاحة، في إطار استراتيجية طورنا وتلبية حاجاتنا الوطنية، من المنتوجات الفلاحية تطرح على صعيد الانتاج لا قضية الحجم فحسب، وإنما تطرح أيضاً قضية التنويع . وإذا كانت الزيادة في حجم الانتاج تلبي تزايد الطلب من ناحية الكم، فهناك تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية الذي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، إذ يتميز هو الآخر بتطور زراعي نوعي في العادات الغذائية للسكان . إن التوصل إلى مستوى الحياة العصرية لا يعني فقط أن كل جزائري يجد في متناوله ما يحتاج إليه من الغذاء ليشبع، بل إن هذه التغذية يجب أن تتجاوز حدود التمتع وتصبح متوازنة ومتماشية مع متطلبات التنمية، وكافية لصيانة جسد الإنسان . إن البحث عن أحسن توازن في التغذية، علاوة على أنه يطابق الضروريات الطبيعية، فإنه يلبي حاجيات السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي ويبدلون جهداً بدنياً وفكرياً كبيراً . وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن تغذية مجموعات السكان التي تحرك دورات الانتاج وتحيا في مجتمع اشتراكي كما كانت تتغذى فئات السكان التي أجبرها البؤس والتخلف على الاقتيات من النباتات فقط .

إن بعض المنتوجات مثل اللحم والفواكه والحليب ومشتقاته، لا يجوز أن تظل علامة على الاستهلاك الكمال، بل يجب أن تدخل ضمن الاستهلاك الأساسي على نطاق واسع، وهذا يفرض أن يتنوع الانتاج الفلاحي ويتلاءم مع تنوع الطريقة الغذائية من حيث هي انعكاس للغذاء المتوازن وعادات الاستهلاك الخاصة بالبلاد .

وهكذا فإن توفير مختلف المنتوجات التي تقدمها الفلاحة، يعني توفير كميات كافية من البروتينات والسكريات والدهنيات والمواد الفيتامينية الضرورية للسكان، دون أن ننسى أن بعض هذه المواد ضرورية لتغذية الأنعام، وهو يشكل مرحلة وسطي حتمية في العملية التي تؤدي إلى الحصول على منتوجات يستهلكها الإنسان .

إن استراتيجية التنمية الفلاحية، في مجموعها، تتحدد وتنفذ انطلاقاً من تصور معين لتغذية السكان يكون بمثابة الهدف، ومن التطور الذي يجب أن يبلغه السكان للوصول إلى هذا الهدف .

إن جوهر المشكل يتلخص في صنع منتوجات تتضمن المواد الأساسية للتغذية، وذلك بتطبيق عمليات طبيعية . وهذا المشكل يطرح نفسه من وجهة نظر اقتصادية تبعاً لما يستلزمه من تكاليف، وعلى هذا الأساس يحسن اعتماد أقل الطرق تكلفة للحصول على منتوج معين . فليس من الضروري مثلاً الاستمرار في استهلاك لحم الغنم على نطاق واسع للحصول على البروتينات، في حين أن الغنم هي أقل فصائل الحيوانات انتاجاً لهذه البروتينات .

وبما أن تربية الماشية قد صارت عملية اقتصادية يجب النظر إليها في إطار ما تحققه من مردود، فإنه يجدر البحث عن أحسن الأشكال انتاجاً للبروتينات، أي الأشكال ذات المردودية الأفضل . وفي هذا الصدد فإن لحم البقر والدجاج والسّمك والبيض يجب

شاملة لاستعمالها بكيفية رشيدة، سوف يؤدي حتما الى انخفاض خطر في مساحة التربة الصالحة للزراعة، ويفرض اتخاذ التدابير التالية :

1 - مواصلة وتكثيف أعمال التشجير التي شرع فيها بغية احياء غابات البلاد، بطريقة تمكن من تغيير الوسط الطبيعي وخلق مناخات صغيرة ملائمة للفلاحة .

وان السد الاخضر الكبير الذي يطمح بالجاوزه شهباب الخدمة الوطنية يشكل بداية للنشاط الوطني الكبير الذي يتمثل في تخصيص تربة البلاد على نطاق واسع .

على أن السد الاخضر بالرغم من اتساعه يجب اكماله بالعمليات التالية :

- توسيع غراسة اشجار الفواكه في المناطق الملائمة من الاطلس التلي وخاصة منها، اشجار الزيتون على مساحة ثلاثة ملايين هكتار، وذلك لانتاج اراضي المنحدرات من آثار الانجراف، ومضاعفة انتاج الفواكه في البلاد .

- استصلاح السهوب شمالى الاطلس الصحراوي على مساحة تتراوح ما بين 15 و 20 مليون هكتار في اطار تطبيق الثورة الزراعية .

- بناء قرى اشتراكية في الغابات وخاصة بالمناطق الجبلية بغية المحافظة على موارد الغابات وتطويرها، حتى تضمن للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق موارد دخل تحقق هدف العرقية الريفية الذي حددته الثورة الزراعية .

ب - تحديد المناطق المخصصة للمراش غير فلاحية عبر الوطن، دون المساس بتنمية القطاعات الاخرى، وذلك بطريقة تحافظ على الاراضي الاكثر صلاحية للزراعة وتحويل دون استثمارات فلاحية لا فائدة منها في اراض تقام فوقها نشاطات اخرى .

6 - توسيع المساحة الفلاحية عبر البلاد خاصة في السهول والهضاب العليا، وفي المناطق الصحراوية بفضل اشغال استصلاح الاراضي حتى تكون صالحة لاستقبال وانتاج اصناف متنوعة من المزروعات .

وفي هذا الصدد، فان هدف الجزائر يتمثل في توسيع مساحة الاراضي المسقية عبر مجموع الثراب الوطني الى أن تتجاوز مليون هكتار .

وعلى هذا الاساس، سوف تسقى وتستصلح، بصفة خاصة، مساحة 800 ألف هكتار في المناطق غير المفلوحة حاليا بسبب انعدام الماء وخاصة في سهول الهضاب العليا، والجهات المتاخمة للصحراء والمساحات القاحلة . وسوف تصاف الى 800 ألف هكتار هذه، الى المساحات المروية التي سيعاد استصلاحها من جديد، والى الاراضي المختلفة التي ستستفيد من الماء بفضل بناء السدود الصغيرة .

د - توسيع اشكال الزراعات الصناعية (حبوب زيتية، قصب السكر، قطن، تبغ، ورق توت لدودة القز، الخ . . .) التي تتطلب اعمالا وعناية هامة، وتساهم احسن مساهمة في ايراد تحويلات الفلاحة الجزائرية في اتجاه التحديث والتقدم .

هـ - تطوير زراعة الاشجار التي تنبت في المناطق الجافة، وهذا ما يساعد على استقرار الاراضي المنحدرة والحفاظ عليها من الانجراف، خاصة في الاطلس التلي وسفوحه . وينبغي تخصيص مكانة هامة لزراعة شجر الزيتون الذي تأكدت تاريخيا اهمية الجزائر - وهي بلد متوسطي - لانتاجه، خصوصا انه يعطي منتوجات قيمة بالنسبة للمستهلك الجزائري، ويزيد عليه الطلب في السوق الدولية .

كما ينبغي أن تحتوى الغابات بدورها على اشجار تغطي المواد الصالحة لان تستعمل في الصناعات التحويلية وخاصة فيما يتعلق بالمنتوجات السيليلوزية . ويجب أن تتخذ تدابير خاصة قصد مساعدة صغار الفلاحين على تطوير زراعة اشجار الفواكه في مزارعهم .

اما في المناطق الصحراوية فان اشجار النخيل، التي تمثل ثروة كبرى للجزائر، ستكون موضوعا لعمل خاص من اجل حمايتها وتنميتها .

و - مضاعفة الجهود لتطوير الصيد البحري في نطاق الجهود المبدولة لتموين البلاد باللحوم، ان منتوجات الصيد البحري تشكل مصدرا لا يستهان به لئيل البروتينات كما أنه في امكانها أن تساعد على ايجاد حل لقضية تأمين احتياجات البلاد من اللحم . وينبغي أن لا يقتصر استغلالها على الموارد الهائلة التي تملكها الجزائر فحسب، بل يجب أن يشمل ممارسة الصيد في عرض البحر بوسائل صناعية، تكون مصحوبة بتوسع كبير في صناعة المصبرات .

ان تطوير الصيد البحري يستلزم تحسين ظروف عمل الصيادين، وخاصة من أجل تخفيف عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية وجعلهم أكثر اقبالا على التقدم . وبهذا الصدد سوف تتخذ التدابير الضرورية لتجديد هياكل الصيد البحري، وتوسيع المؤسسات الاشتراكية العاملة في هذا القطاع، وتحسين مردود أنشطة القطاع الخاص بنفس الميدان، وذلك بالقضاء على الوسطاء الطفيليين . وزيادة على ذلك فان موانئ الصيد البحري ستحظى بعناية خاصة لمواصلة تحديثها وتوسيعها، في نفس الوقت الذي ستطور فيه أحواض السمك في النقاط المهيثة لذلك على السواحل .

وينبغي القيام بنشاط هام لتوزيع السمك توزيعا واسعا في مختلف مناطق البلاد، وتشجيع استهلاكه بغية تخفيف لضغط الناتج عن طلب استهلاك اللحم .

5 - صيانة الاراضي وضبط سياسة رشيدة لاستخدامها . ان انعدام نشاط واسع لحماية الاراضي وغياب سياسة

1 - النهوض بتصنيع شامل ومكثف .

أمام الجزائر اختياران فيما يتعلق بمفهوم التصنيع :

الاكتفاء باتباع السلاسل والوحدات الصناعية، التي تعتبرها النظريات المستوحاة من مدرسة الاستعمار الجديد بمثابة الوجهة الوحيدة التي توافق ما تصبو اليه البلدان المتخلفة، أو رفض الرأي القائل بأن التخلف عاهة ثابتة في الشعوب التي تسلطت عليها شتى أنواع الظلم والبطش الاستعماري والأمبريالي، وبناء سياستها الصناعية في الاتجاه الذي يتطلبه التصنيع الشامل والمكثف .

لقد قررت الجزائر ان تأخذ دون تحفظ بالاختيار الثاني. وصممت على السير في اتجاه تحقيق الاهداف التي يستلزمها هذا الاختيار. ان هذا الالتزام ينعكس في البرامج الموضوعية موضوع التطبيق، وفي التكثيف الصناعي الذي ابرزه البحث عن درجة عالية من التكامل ضمن الاقتصاد الوطني لفائدة انتاج اكثر المصنوعات تطورا. وينعكس هذا الالتزام كذلك في مدى كثافة الشبكة الصناعية في البلاد التي مكنت النشاط الصناعي من ان ينفذ الى اقل مناطق التراب الوطني تنمية. ويهدف هذا الالتزام الى جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الانتاج، أكثر وثوقا من أجل دعم أنواع التبادل فيما بين الصناعات .

ان ثبني هذا الشكل من التصنيع يصدر عن الاختيار القاضي بأن الارادة السياسية والعزم الثوري قادران على التمكين من اكتساب التكنولوجيا الأكثر تطورا. ان هذه الارادة وهذا العزم لكفيلان، في منظور الجزائر الثوري، أن يشقا الطريق التي تسمح بالانتقال من مرحلة الاقتصاد ذي البنيات البدائية القائمة على نشاطات يغلب عليها الطابع الريفي والزراعي المشفوع بامتدادات صناعية محدودة، الى مرحلة من الاقتصاد المتنوع والمتطور والمتنسم بوجود صناعة قوية منتشرة أو في طريق الانتشار، تتطلب استخدام تقنيات متطورة سواء بالنسبة للانتاج أو بالنسبة للتسيير .

2 - اقامة الصناعات الاساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل احد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي .

ان انشاء صناعة لها صفة الشمول والتوسع تفترض وجود صناعات أساسية تضيف طابعها على سياسة تصنيع حقيقي، اذ أنها تشكل الدعامة الرئيسية للتصنيع، بوصفها المعبر الرئيسي الذي تمر عليه المادة الخام لتصير منتوجا تام الصنع. كما أن الصناعات الاساسية تشكل الركيزة التي يفضلها يترسخ التصنيع في واقع البلاد، متميزا بذلك عن العملية السطحية التي تتمثل في الانشطة الصناعية المحصورة في التحويل النهائي، أو في تجميع وتركيب معدات هي في الحقيقة من انتاج اقتصاد أجنبي .

ومن جهة اخرى فان أي صناعة ترمي الى اقامة قطاع انتاجي جديد مدعو للمساهمة الهامة والخاسمة في تكوين الدخل القومي، تستلزم بالدرجة الاولى، أن يتم امداد هذا

ان الاستثمار المالي الذي سيخصص في اطار هذا الجهود الاستصلاحي، له ما يبرره، اذا اخذنا بعين الاعتبار حاجات السكان المتزايدة الى المواد الغذائية، وضرورة تحرير البلاد من التبعية للسوق الدولية في المنتوجات الفلاحية، مما يجعلنا في مأمن من الضغوط التي قد تميل الدول المسيطرة على هذه السوق الى ممارستها ضدنا .

7 - تنظيم العلاقات بين الفلاحة والصناعة .

ان الفلاحة والصناعة تتكاملان بمدخلاتهما ومخرجاتهما، وهذا التكامل سيعزز أكثر فاكثر بثبييد اقتصاد وطني عصري شمولي تتوازن قطاعات نشاطه .

وفي هذا الصدد، ينبغي النهوض بتكوين المركبات الفلاحية والصناعية المتكاملة، حتى يمكن الوصول الى تنسيق وثيق بين نشاطات التجهيز لوحدات التحويل وتوجيه الانتاج الفلاحي، وهذا ما يسمح بتحسين النتائج في مجملها وذلك باستعمال رشيد للمنتوجات الفرعية، وبتقوية المبادلات بين النشاطات المتكاملة. وينبغي أيضا اقامة علاقات تعاقدية بين الفلاحة والصناعة من أجل تزويد كل من هذين القطاعين بتموينات قارة ومخططة، ومن أجل تحديد الاسعار طبقا لقواعد منطقية تصون أهداف التنمية الخاصة بكل نشاط من نشاطاتهما .

8 - الفلاحة ضمن الاقتصاد الوطني .

سوف تعبأ الوسائل اللازمة، طبقا لاهداف الثورة الزراعية، من أجل تحديد قيمة العمل الفلاحي وايجاد الشروط الاقتصادية التي تسمح للريف بأن يشد اليه يدا عاملة مختصة يرتفع مستواها باستمرار، حتى تستفيد منها الانشطة الزراعية. وهذا يعني العمل على أن لا تكون أفضل العناصر هي التي تغادر دائما الفلاحة لفائدة قطاعات اقتصادية أخرى، كما يعني العمل على أن تصبح الفلاحة أيضا عامل تقدم ورقي اجتماعي وثقافي وتقني في الريف .

ثانيا - التصنيع

لا مراء في أن التصنيع سيكون من أبرز الظواهر التي تطبع الوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة. وقد أكدت الجزائر، فيما يتصل بهذا الميدان الذي تبرز فيه أخطار الاستعمار الحديث، أكثر من بروجها في أي ميدان آخر، تصميمها على انتهاز طريق خاص بها فيما يتعلق بالتنمية، وعزمها على أن تعطى مضمونا ملموسا لفكرة الاستقلال الاقتصادي .

ان الانجازات العديدة التي تمت بالفعل تقوم شاهدا على مدى الجهد الذي بذلته القيادة الثورية في هذا الميدان منذ 19 يونيو 1965، تلك القيادة التي يرجع اليها الفضل في الدخول بالجزائر فعلا الى عصر التصنيع. وان هذا التصنيع الذي ما فتى، يطبع بعمق واقع البلاد، يجب أن يتواصل تطوره، ويقطع أشواطا جديدة ومراحل هامة لتحقيق الاهداف التي تتطلبها التنمية الوطنية .

وحتى يحقق التصنيع كامل النجاح، يجب، زيادة على ما تقدم، أن يعرض باستمرار، على ضمان الاستخدام الكامل للطاقات التي فجرها، وتوفير فعالية متعاطمة لاداة الانتاج التي ساهم في صهرها .

يصدر عنه من تدفق مالى يترتب على استثمار المنشآت التى مكنت تلك الرساميل من اقامتها. وهذا التدفق المالى هو الذى يتسبب فى تكوين الرساميل المتراكمة لدى خزانة الدولة ومختلف هيئات البلاد الاقتصادية التى تتعاون على تأمين ودعم الاستقلال المالى للدولة .

والحقيقة أن أية سياسة تصنيعية يجب تقييمها فى مجموعها ومن خلال كل مقوماتها، ولا يجوز أن يحكم عليها بناء على عنصر معين منها منفصل عن المجموع الذى تشمله تلك السياسة . وإذا ما نظرنا الى التصنيع فى الجزائر من هذه الزاوية، فأننا نجده متضمنا لتشكيلة هامة من الأنشطة التى من شأنها انشاء الوظائف واقامتها بوجه خاص فى المناطق الأكثر حرمانا من الوطن، والبعيدة عن المراكز الحضرية التى كانت موجودة ابان الاستعمار .

4 - توفير كل الامكانيات التى تتيح انشاء صناعات خفيفة .

ان الجزائر فيما وضعت من خطط للتنمية، لم تهمل أية امكانية ضمن الأنشطة الصناعية الموفرة لفرص العمل .

وبالفعل فان هناك بالموازاة الى ما أنجز من صناعات أساسية، برنامجا يغطى معظم فروع الصناعات الخفيفة، بدأ الشروع فيه، وسوف يتسع نطاقه فى اطار متابعة التصنيع .

ان انجاز هذا البرنامج، الذى سيكثف فى المستقبل على نحو مرموق، سوف يمكن البلاد من التزود بتشكيلة واسعة من منتجات النسيج والمشتقات البتروكيماوية، والاشخاب والسليلوز، كما سيمكن من تلبية معظم حاجيات الاستهلاك فيما يتعلق بمصنوعات الجلد والزجاج والخزف وكذلك مختلف الادوات الحديدية والادوات المنزلية الكهربائية، والالكترونيات .

ان صناعة مختلف قطع الغيار، التى هى اصلا من قبيل الصناعات الكبرى، أصبحت مدرجة ضمن العديد من المشاريع التى بدأت تنتج او هى على عتبة الانطلاق .

ان المواد الضرورية للبناء والمنتجات التى تساعد على استكمال البناءات المختلفة مثلها مثل المواد التى يتم بها تجهيز المساكن والمحلات الادارية والاجتماعية، سوف تتكفل الصناعة الوطنية بانتاج معظمها .

وتتمتع لوجيات الانتاج، وكامتداد لها فى بعض الاحيان، اخذت منشآت التركيب والصيانة تتشكل فى عدة مجالات، وسوف تساهم فى تكثيف نسيج البلاد الصناعى .

وهناك وحدات اخرى سوف تساعد مستقبلا على الزيادة فى تنوع تشكيلة الصناعات الخفيفة المقامة فى البلاد، كما ان مصانع اخرى سوف تشيد ضمن الفروع الموجودة من أجل الزيادة فى طاقة الانتاج، وتلبية الحاجات المتزايدة بسبب تكاثر السكان، وتحسين مستوى معيشة الجماهير .

وهكذا تقيم الجزائر اقصى ما يمكن من المشاريع التى تتعلق بالصناعات التحويلية، وصناعة المواد الاستهلاكية المختلفة، والتى يمكن انجازها اعتمادا على الاستعمال التام

القطاع بالمواد الحيوية والضرورية لتسييره، بطريقة مأمونة ومنظمة. وهذا التأمين والانتظام يعتمدان على الضمانة التى يمنحها داخل البلد نفسه، وجود مصدر انتاج هذه المواد. وهكذا فان الصناعات الاساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن والبتروكيماوية وكيمياء المواد الاساسية، تقوم بدور استراتيجى حاسم لانها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته. وفى اطار هذا المنطق نفسه، فان وجود هذه الفروع الاساسية للصناعة، والسيطرة عليها، يتضمنان مزية كبرى، تتمثل فى تزويد البلاد بالعوامل الضرورية لتأمين صناعاته العسكرية الخاصة، فتمنح بذلك للدفاع الوطنى القاعدة اللازمة لاستقلاله وحرية تحركه .

من اجل كل هذه الاسباب التى تتحكم بصورة اساسية فى نجاح استراتيجية تنمية البلاد، قررت القيادة الثورية تجهيز الجزائر بالصناعات الاساسية التى هى فى حاجة اليها ووضع هذه الصناعات ضمن الاهداف ذات الاولوية .

3 - تطوير الصناعات التى تضيف مزيدا من القيمة على المواد الاولى وتدعم دعما حاسما انشاء وظائف جديدة .

ان حقول الغاز الطبيعى هى احدى الثروات الاساسية التى تتمتع بها الجزائر. والاحتياطي من الغاز الكامن فى هذه الحقول يعتبر من أعظم ما هو معروف فى العالم. وان اضافة مزيد من القيمة على الغاز الطبيعى بشكل بالنسبة للجزائر موردا من موارد التراكم ذات الاهمية الكبرى. والسعى لجعل المبالغ المالية الناتجة عن اضافة المزيد من القيمة على هذا المورد فى متناول اليد، بشكل بالتالى وسيلة قادرة على تأمين التمويل الذى تتطلبه تنمية البلاد، وعلى اقامة قاعدة تضمن استقلال الدولة المالى .

وان ما يصدق على اضافة مزيد من القيمة على الغاز الطبيعى يصدق على الموارد الطبيعية الاخرى مثل النفط الخام والمناجم .

ولهذا بات من اؤكد الواجبات على الثورة وعلى الدولة تأمين اقصى ما يمكن من الاسباب لاضفاء المزيد من القيمة على جميع الموارد التى تتمتع بها البلاد، وآلا تترددا فى دفع الثمن اللازم لتحقيق هذا المطلب. ان هذا الاختيار هدف استراتيجى للدولة. وان الاستثمارات الضرورية، لنقل الغاز الطبيعى واستخراج أحد مشتقاته (الكودانسه) الذى يقدر احتياطه بكميات هامة ونقله عن طريق أنابيب عابرة للقارات أو تجميعه - وهى عملية ضرورية لنقل الغاز بواسطة السفن الخاصة بالمينان - استثمارات ضخمة تتطلب رساميل هائلة . وهذا يصدق على جميع الصناعات الرامية لاضفاء المزيد من القيمة على المواد الاولى .

وفعلا فان الامر هو الطابع المميز لكل نشاط انتاجى يدر مداخل ضخمة. ان الاستثمارات ذات المردود العالى تتطلب من البداية توظيفا ماليا يستوجب مبالغ ضخمة. الا ان تجميع هذه الرساميل يسفر عن تعويضات كافية ومرضية بما

ومن جهة أخرى، فإن ما يتعلق باكتساب التكنولوجيا يتمثل في المصنوعات التي تتم حسب طرائق متطورة تتطلب عملا غير منقطع، يستدعى تدخلا أكبر للإنسان سواء في مستوى اداة الانتاج او في مستوى مكاتب الدراسات حيث تصمم الخطط وتصاغ انماط الانجاز. وبمقتضى هذا تترك هذه المصنوعات اعق الاثر في اعداد العمال ورفع مستوى كفاءتهم التقنية.

والواقع ان الصناعات ذات المستوى التكنولوجى العالى، سواء كثر عدد عمالها او قل، تقوم بدور رئيسى في نهضة الانسان.

ان هذه الاسباب مجتمعة هي التي قادت الجزائر الى العمل على انماء تشكيلة من الصناعات المتطورة، التي هي نتيجة للصناعات الاساسية والتي ولدت بدورها الصناعات التحويلية الصغيرة، والصناعات المقترية من انتاج مواد الاستهلاك المباشرة.

وفي اطار هذه السياسة القاضية بنهضة البلاد، سوف تقام الصناعة النووية بالجزائر. وهكذا سوف تنجز محطات نووية لانتاج الطاقة الكهربائية، في نفس الوقت الذي يتم فيه استثمار مناجم الاورانيوم بالبلاد. ان اقامة محطات نووية تفسح المجال امام ادخال تعديلات ملائمة على مستوى المصانع الموجودة أو اقامة منشآت خاصة لكي يكون لهذه المحطات امتدادات صناعية تترعرع في محيط تكنولوجى مناسب. وزيادة على ذلك ستقام اتصالات وثيقة مع المؤسسات المعنية بالبحث العلمى، من اجل اكتساب مزيد من التعرف على التكنولوجيا النووية، ومن اجل دراسة وتكييف تطبيقاتها على مختلف قطاعات البلاد.

وبالاضافة الى الفائدة الناتجة عن التزود ببعض المنتجات والتجهيزات والمكتسبات التي ستترتب على نهوض البلاد علميا وتقنيا، فان الصناعات ذات المستوى التكنولوجى العالى من شأنها أن تحد من تبعية الصناعة الوطنية وأوجه النشاط الأخرى، حيال الاقتصاد الاجنبى.

ب - بعد أفول عهد الاستعمار الجديد، خلفه استعمار تقانى حقيقى تتحتم محاربته عن طريق التحكم فى التكنولوجيا.

ان التصدى لمعالجة التنمية بطريقة عشوائية قد يكون من شأنه جعل التنمية نفسها عرضة لتبعية جديدة، تكون أكثر ارهاقا من تلك التي خلفها لنا الماضى الاستعماري، وهذه التبعية قد تنشأ عن طريق العلاقات التي تتولد عن التزود بقطع الغيار والعون التقنى الضرورى لصيانة المنشآت المكتسبة حديثا، وعن تسلم المواد نصف المصنعة التي تستعمل كقاعدة للمصنوعات.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة الى أنه كلما زحفت بلدان العالم الثالث فى طريق استكمال تحررها الاقتصادى انبعثت ضمن البلدان المتطورة اتجاهات تنزع نحو خلق نماذج جديدة من السيطرة.

للقدرة استيعاب السوق الداخلية وتحقيقا للهدف الرامى الى تلبية اوسع نسبة من الطلب على المواد الصناعية.

وسوف يبذل مجهود خاص لتنشيط الصناعات الصغيرة المحلية، وخاصة فى نطاق مؤسسات الولايات والبلديات، من اجل توسيع ميدان تزايد الصناعات الخفيفة.

وسوف تشجع الصناعات التقليدية أيضا، سواء فى مستوى المؤسسات الاشتراكية أو التعاونيات الزراعية أو القرى الاشتراكية، أو على مستوى المبادرة الفردية الخاصة، وذلك من اجل المساهمة فى القضاء على البطالة وتزويد الاقتصاد بالعديد من المنتجات والمواد الصالحة للاستهلاك.

5 - توفير الظروف اللازمة لاستقلال الاقتصاد تقنيا، عن طريق البلوغ التدريجى الى اعلى مستوى التكنولوجيا.

1 - مغزى الصناعات التي تستخدم التكنولوجيات المتطورة.

ان شكل تصنيع البلاد من حيث صفة الشمول والكثافة التي يمتاز بها يتضمن بصورة طبيعية اقامة صناعات متطورة تلزم استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وهذا الاختيار يستجيب الى الاعتبارات التالية :

- ان اختيار الاشتراكية التي تستهدف تفتح طاقات الانسان، يشمل، بصورة طبيعية فى جملة ما يشمل من الاهداف الموضوعية للتصنيع، البحث عن ترقية الانسان ببلوغ كافة الميادين التي يصاغ فيها التقدم. وبعبارة أخرى فقد أصبح الجزائريون بممارستهم شتى المهام وعلى جميع مستويات النشاط الصناعى، على اتصال مباشر بالحياة العصرية وبخلاياها التي تصنع التقدم.

وعلى هذا الاساس فمن الضرورى ان يفتح الجزائريون على الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، والتي يجب أن تجسد مكانتها ضمن برامج تصنيع الجزائر.

- لقد دخل الاقتصاد الجزائرى اليوم فى مرحلة النمو النشط المستمر، وهو ما اصبح يتمثل فى ازدياد الطلب بشدة على تشكيلة واسعة من المنتجات والمواد التجهيزية التي اصبحت بالتالى تحتل مكانا هاما فى تسيير الاقتصاد. ومن هنا صار من الضرورى منح البلاد نوعا من حرية التصرف لتزويد نفسها بأنواع المنتجات مثل العربات الصناعية والعتاد الفلاحي ومعدات الهندسة المدنية والمراكز الهاتفية والمنتجات الصادرة عن مختلف قطاعات تحويل الصلب والمنتجات الكيماوية المتطورة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. ان هذه المواد، عند ما يبلغ استعمالها حجما معينا تصبح مكانتها فى الحياة الاقتصادية من الاهمية، بحيث ان صناعتها فى عين المكان تصبح امرا لا يقل حيوية عن صناعة الصلب أو صناعة المشتقات الكيماوية.

فنحن نشاهد، منذ أن بدأت بلدان العالم الثالث تمسك بزمام ثرواتها وتشرف على بنيات اقتصادياتها وتتحكم في تحديد اسعار منتوجاتها، ظهور نوع جديد من الاستغلال يتخذ شكل استثمار تكنولوجي بآتم معنى الكلمة .

ويتمثل هذا الاستثمار التكنولوجي بالنسبة للبلدان المتطورة، في الاحتفاظ لفائدتها باحتكار التكنولوجيا، لتتمكن من الزيادة بنسب غير معقولة في تكاليف التنمية ببلدان العالم الثالث، عندما تعرب هذه عن ارادتها في تطوير وترقية اقتصادها الى درجة تتجاوز الحد الذي تسمح به البلدان ذات الاقتصاد المهيمن. فعندما تعجز هذه عن منح تنمية البلاد النامية، أو التحكم في توجيهها وسيرها، تبحث عن الحد من سرعتها ان لم تتمكن من تجميدها، وذلك بتنظيم ارتفاع تكلفة التنمية .

وهكذا فان الزيادات التي تمس تكاليف التنمية، لا توجد في مستوى شراء التجهيزات أو بناء المنشآت الصناعية بقدر ما تتصل بعدد الخدمات التي يستلزمها حسن تسيير الانتاج، نظرا الى أن مردودية الاستثمارات التي استعملت في انجاز المعامل مرتبطة بتسييرها تسييرا منتظما .

ان أشكال التبعية هذه تأتي من ضرورة سعى بلدان العالم الثالث لان تكسب من البلدان المتطورة، ما تسميه هذه معارفها التقنية و «اتقانها» الصناعي .

ان الصناعة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وتحويل المنتجات المعدنية وتدقيقها في مرحلة ما بعد انتاج الصلب الخام، والبيتروكيمياء التي تمدد الحصول على المشتقات الكبرى الوسيطة للكيمياء، تمكن من ازالة أنواع هذه التبعية أو على الأقل تساعد على التغلب عليها والتقليل من شأنها. ان فئات التقنيين وكذلك العمال ذوو الكفاءات الذين يتم اعدادهم في أعقاب هذه الصناعات يهيئون البلاد لان تضطلع بمسؤولياتها بصفة أوسع على صعيد الدراسات وعلى صعيد تصور المشاريع وصياغتها وعلى صعيد التسيير التقني للمنشآت، عاملين بذلك على توفير الظروف اللازمة للاستقلال التكنولوجي .

ج - تطوير الدراسات الهندسية الوطنية يمكن من بلوغ مرحلة أعلى في السعى وراء التحكم في التكنولوجيا :

ان التهافت للحصول على خدمات المؤسسات الاجنبية من أجل انجاز مشاريع التنمية، ما هو الا انعكاس للقصور الذي تعانيه بلادنا في مجال تملك وسائل التقنيات الهندسية والتحكم فيها. والعلاج السليم المناسب للعديد من المشاكل المطروحة بسبب اختيار الصيغ التعاقدية التي تربط المؤسسات الوطنية بالشركات الاجنبية وطريقة تنفيذها، يكمن بالتالي في العمل على توفير وسائل وطنية ضمن البلاد ذاتها للقيام بالدراسات وصياغة المشاريع ووضعها موضع التطبيق حتى تتوصل بنفسها في يوم ما إلى القدرة على ابداع تقنيات الانتاج وتحسينها، اي بلوغ الهندسة الصناعية وتملك ناصية التكنولوجيا.

ان الذين تولوا اعداد الدراسات والاعمال التي ادت الى صياغة وانجاز مشروع ما أو الذين سخرروا لجيك أحسن الطرق في الصناعة يظلون أحسن من يحتفظ بمعرفة المشاريع التي ساهموا في انجازها.

ويمكن التوصل الى الاعداد في مجال الدراسات الهندسية والوسائل الكفيلة بتحقيق الانجازات الوطنية بواسطة طرق شتى، وذلك حتى يمكن التكيف حسبما تتطلبه الوضعيات المختلفة التي تواجهنا. فينبغي على الخصوص ان يستخدم الاعتماد على المؤسسات الاجنبية بكيفية تضمن خلق الظروف المؤدية الى تقليصه وتجاوزه.

وريشما تزدهر العلوم والدراسات الهندسية في البلاد وهو ما سيمكن من التحكم في اسباب التقانة ويفسح المجال لبلوغ مرحلة الابداع التقني، يجب الاهتمام خاصة، بالصيغ التعاقدية التي تربط الهيئات الوطنية بالشركات الاجنبية التي تتعامل معها. وعلى هذه الصيغ ان تعبر في اسلوبها القانوني عن الوسائل الصارمة التي يجب الاعتماد عليها لحمل الشركات الاجنبية على ان تقبل نقل تكنولوجيتها ومهارتها الصناعية بصورة فعلية، وتفي على الوجه المطلوب، بتعهداتها فيما يتعلق بانجاز ما اسند اليها من منشآت، والحيلولة دون ان تلقى هذه الشركات، على شركائها الجزائريين، مخاطر تحملها هي وجوبا.

6 - تنظيم الصيانة التي تشكل شرطا أساسيا لحسن تسيير الاقتصاد وتمثل عاملا من شأنه الحد من التبعية الخارجية.

يجب ان ندرك بأن التصنيع، الذي يضع على المدى القريب، قواعد التقدم الاقتصادي، يمكن ان يفضي في الظروف الراهنة، اذا لم تكن يقظين، الى نوع من التبعية يزيد من وطأتها. ان الامر يتعلق باستثمارات ضخمة، ولهذا يتعين ان يترعرع التصنيع ضمن محيط مناسب يتيح له الحياة والازدهار، ان انشاء هذا المحيط اللائق هو ما يرمى اليه هدف الشمول والاندماج الذي اسند تحقيقه الى سياسة التصنيع المطبقة في الجزائر. ان الصناعات الجارية انجازها والمرصودة لانتاج معدات التجهيز سوف تمكن بفضل طاقات الانتاج والدراسات المتعلقة بها من توفير الظروف الضرورية للبلاد كي تتحرر من الضغوط المنجرة عن جلب معدات التجهيز الاجنبية .

انه من أوكد الواجبات الآن، أن تقام في الجزائر منشآت وخدمات فورية ضمن كل مؤسسة وطنية كبرى أو ضمن اطار مشترك بين عدة مؤسسات، لتأمين صيانة معدات التجهيز والآلات وجميع اللوازم التي هي في حيازة القطاع الصناعي للبلاد .

7 - اقامة حزام صناعي جديد فوق سهول الهضاب العليا، وعلى تخوم الاطلس التلي والاطلس الصحراوي، للمساهمة في

على أن الحجم الذي إتخذته مشكل المياه، سواء بفعل مطالب التنمية أو تحسن المستوى المعاشي للجماهير الشعبية، أو بسبب أهمية الاستثمارات التي تتطلبها تسوية هذا المشكل، يستلزم توعية السكان بكل ما يتصل بالمياه والمحافظة عليها والحيولة دون تلوثها وتبديدها .

ففي الوقت الحاضر، لا يجرى استغلال مياه السطح الا بنسبة أقل من 10 ٪، أما تلك التي في جوف الأرض فلم يقع الشروع في استغلالها الا حديثا جدا. وبالإضافة الى ذلك فإن معرفة الموارد المائية للبلاد، يستلزم بالنسبة لسياسة الدولة في مجال الري، التأكد المستمر من الاحصاءات والتقديرات المائية .

ان عملية رى الاراضى المزروعة والمساحات التي اكتسبتها الزراعة حديثا، مثلها في ذلك مثل انجاز المشاريع الصناعية والعمل على التهيئة العمرانية بالنسبة للحواضر والبوادي ، تفترض بذل جهد جبار من أجل تجميع مياه الامطار واستخدام الحقوق المائية الجوفية وإعادة تصفية المياه المستهلكة ولبلوغ هذا الغرض يجب أن يتحدد كهدف .

1 - التوصل، في حدود الفترة المرسومة لرى 800.000 هكتار جديد لحبس أكثر من 40 ٪ من مياه الامطار، مع العمل في نفس الوقت على تنفيذ برنامج متكامل ومنسجم لاستغلال الموارد المائية الجوفية على الوجه المطلوب لا سيما تلك التي توجد في المناطق الصحراوية . وفي نطاق هذا المجهود سوف يقام خمسون سدا هاما، وسوف تقام اضافة للسدود والآبار، شبكات ملائمة تلبي حاجيات الري وحاجات الحواضر، والبوادي وتمد المناطق الصناعية بما يلزمها من مياه .

2 - تكثيف وتوسيع عمليات الري الصغيرة بواسطة أعمال تضمن الزيادة الى أقصى درجة استغلال مياه الامطار والمياه الجوفية والانتفاع بها .

وسوف تنجز هذه الاعمال بصفة خاصة في نطاق أنشطة التجهيز المحلي، وعلى الاخص ما يندرج منها في المخططات البلدية، وسوف تشجع مزارع القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، على تحسين مردود الارض بعمليات رى فردية أو جماعية تنجز في قطع أرض صالحة للزراعة. وسوف تستفيد المناطق السهلية والصحراوية من تدابير ملائمة ترمي الى تزويدها بتجهيزات الري الضرورية ضمانا لنجاح عمليات الري المتعلقة بالثورة الزراعية، ومساعدة على توسيع الأنشطة الفلاحية بهذه المناطق .

3 - بالنسبة للوحدات الصناعية التي سيتم انشاؤها مستقبلا، يجب اعداد منشآت ملائمة لاستعمال المياه التي تحتاج لها الوحدات الجديدة، او لمعالجة المياه التي يتم تصريفها، وتزويد الوحدات الموجودة حاليا بمنشآت مماثلة .

4 - العمل على تجديد المياه المستعملة آتية من المناطق الحضرية، وخاصة تلك التي تأتي من المدن الكبرى والمناطق

التوازن الجهوى والمشاركة بكيفية حاسمة في رفع القيمة الاقتصادية للبلاد .

هناك، في موازاة انجاز السد الاخضر والعمليات الكبرى المسطرة للرى واستصلاح المساحات الشاسعة بالهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية الهامة، سلسلة من الوحدات الصناعية تشتمل على مركبات كبيرة الحجم، سوف تنجز على طول خط يربط بين الغرب والشرق، ويمتد من مغنية الى تيسة مروا بتيارت وعين وسارة، والمسيلى وبريكة وباتنة، وسوف تقام مراكز تصل جنوبا الى بسكرة والجلفة والاغواط وبشار .

ان اقامة هذا الحزام الصناعى الجديد، زيادة على كونها توفر العمل لملايين العمال وتمتص البطالة، سوف تتولد عنها سلسلة من الأنشطة التكميلية في جميع الميادين، وخاصة فيما يتعلق بالتكوين، والطرق والمواصلات والتجهيزات الاجتماعية .

وسوف تقام صناعات في معظم عواصم الدوائر، تنضاف بذلك الى كبرى عمليات الاستصلاح الفلاحي والرى، والى بناء محاور جديدة للسكك الحديدية والطرق البرية. وبذلك يتشكل، فوق الهضاب العليا، حزام صناعى جديد، يندرج في اطار العمل الثورى العظيم الذي يهدف الى رفع قيمة الامكانيات الموجودة، وادخال تغيير جذرى على ملامح البلاد، وذلك بأن توسع جنوبا مساحة الجزائر الصالحة والعصرية الى ما وراء الاطلسين. وبذلك تمحى الى الابد صورة جزائر العهد الاستعماري التي استقرت في الساحل وادارت ظهرها للبلاد. لقد استغل المعمرين الاراضى الخصبة والسهلة المسالك لبناء ثرواتهم. وهامى الجزائر المستقلة الاشتراكية تستعمل موارد المناطق المحظوظة من أجل تنمية المناطق المحرومة وبناء بلاد متوازنة تشكل مجموعة متضامنة وصالحة اقتصاديا .

والواقع أن الامر يتعلق في النهاية بتمديد التصنيع الى الارياف، وجعله وسيلة للحد من نزوح سكانه نحو المدن حتى يكون عاملا يساعد على الرقى في المناطق الريفية، ويحول في الوقت نفسه دون تدهور مظاهر التقدم في المدن .

ثالثا - استثمار الموارد المائية للبلاد

ان موارد الجزائر في مجال المياه سواء ما يجرى منها على سطح الارض أو الكامنة في جوفها، تشكل احدى الثروات الرئيسية التي يتركز عليها رخاء البلاد مستقبلا كما يعتمد عليها نجاح تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويتطلب هذا التطور من جهة أخرى، تنمية مرموقة للامكانيات المائية من أجل تلبية احتياجات السكان واحتياجات النشاط الاقتصادي. وبالإضافة الى ذلك، تجدر الإشارة الى أن ارتفاع استهلاك الماء يشكل أحد المظاهر التي تعبر عن تحسن ظروف العيش. ومن هنا فان تسوية مشكل المياه، عبر كامل التراب الوطني، تعتبر شرطا أساسيا على الدولة توفيره لنضمن التقدم المستمر للتنمية وينبغي أن يؤدي عملها في هذا الميدان الى التسوية المرضية لمسألة تزويد السكان بالماء في مجموع البلاد .

ان اقامة اقتصاد حديث ومصنع يتطلب موانئ كبرى لمبادلاته مع الخارج، نظرا الى أن هذه المبادلات تتناول بضائع تختلف كل الاختلاف عن السلع التي كانت تجلب في الماضي والتي كانت تتمثل فيما يسمى «مواد الاعمار الاربوي». فالامر الآن يتعلق باستقبال تجهيزات ثقيلة ومعقدة وارسال مواد مصنعة، يستلزم حجمها وتنوعها منشآت حديثة للنقل والتخزين .

وبالنسبة لداخل البلاد، يتطلب النقل، نظرا لتقدم التنمية وضخامتها، اقامة محاور كبرى للسكك الحديدية والطرق البرية، في حين أن توفير الطاقة، التي هي القاعدة الاولى للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، تستلزم تغطية البلاد كلها بشبكة مكثفة لتوزيع الكهرباء والغاز والمحروقات السائلة. وزيادة على ذلك فان نقل الخبر قد أصبح له أهمية حيوية في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يستلزم اقامة شبكة اتصالات بريدية وهاتفية وتلغرافية، باعتبار أن ذلك يشكل أحد الشروط الاساسية التي يجب أن تصاحب التنمية ان لم تسبقها .

ان قيام جزائر عصرية، وبناء الاشتراكية فيها، يستلزمان أخيرا انشاء هيكل ارتكازي يشمل كامل التراب الوطني بكيفية منسجمة لا اختلال فيها، ويستهدف استيعاب ما تبقى من الجيوب الموجودة في المناطق التي لم تتسرب اليها الحياة العصرية بعد، أو لم تشملها بصورة كافية .

ولتحقيق هذا الغرض سينجز برنامج استثمارات وأعمال ضخمة وفقا للنقط التالية :

1 - تحديث شبكة السكك الحديدية وتوسيعها وذلك :-

أ - تحقيق ازدواجية الخطوط الرئيسية الحالية وتحويل بعض الخطوط الضيقة الى سكك عادية .

ب - بناء خط ثان يمتد من شرق البلاد الى غربها عبر الهضاب العليا .

ج - وضع سكك ثانوية لتأمين الاتصال بين الموانئ الكبرى وداخل البلاد وتيسير الانتقال بين كل قطب من أقطاب المناطق الصناعية، التي أنشئت في اطار التصنيع .

د - وصل الحقول النفطية الصحراوية بشبكة السكك الحديدية الوطنية عن طريق بناء سكك حديدية تتكفل بربط تقرت بحاسي مسعود وغرداية والجلفة .

هـ - القيام بمد خط حديدي يربط على مسافة 1500 كلم بين مناجم «غار جبيلات» ومجمع التعدين بغرب البلاد مما يمكن من اقامة محور قادر على أن يكون دعامة متينة لتنمية الجهة الغربية من البلاد في اتجاه امتدادها من الشمال الى الجنوب .

2 - دعم وتوسيع التجهيزات المرفئية والجوية للبلاد عن طريق :

الصناعية، وذلك حتى يمكن ان نسترجع، لفائدة الاقتصاد، كميات ضخمة من المياه تذهب سدى، وبدون فائدة .

ان التراب الجزائري، يشكل في حد ذاته قاعدة للثروة ومصدرا لرخاء البلاد الاقتصادي، بواسطة تشغيل وتنشيط امكانياته الفلاحية وموارده المائية. وليست المناطق الصحراوية بأقل امكانيات وعوامل رخاء من بقية انحاء البلاد. وخلافا للرأي الشائع حاليا بسبب الاثر المالي الذي تركه استغلال المحروقات، فان الثروة الحقيقية للصحراء لا تكمن فقط فيما تدخره بباطنها من نفط وغاز، بل فيما سيفتح امامها مستقبلا من آفاق للزراعة، وبالتالي لتوطين الانسان الذي يستطيع أتئذ ان يستثمر اراضي الصحراء بفضل عمله ومهارته .

فالناطق الصحراوية تعتبر صالحة جدا لتربية الحيوانات لاسيما الابقار ، الامر الذي سيؤدي الى ميلاد مجال لزراعة جديدة حديثة ومصنعة، وبذلك تملك الجزائر امكانيات تجعل في استطاعتها ان تصبح بلدا مصدرا للحوم .

وفي الوقت الذي اتخذ فيه العالم الغربي، بما له من وسائل مالية وتقنية وبشرية، يعي كل طاقاته على نطاق واسع من اجل التخفيض من قيمة المحروقات الموجودة في العالم الثالث، يتجند الجزائري من اجل استثمار ثرواته الحقيقية التي تتمثل في الانسان الجزائري والارض التي يعيش فوقها. ان ثروة البترول والغاز التي تسخر الان لتكون نقطة ارتكاز لاعمال التنمية لن يكون لها معنى، ولن تجد تبريرا تاريخيا لاستغلالها الا اذا ساعدت على اقامة ثروة تتركز في عمل الانسان وفي حسن استثمار التراب الوطني .

رابعا - الهيكل الارتكازي للاقتصاد

لقد تبين ان الهيكل الارتكازي الموروث عن العهد الاستعماري لم يثبت قصوره فقط، بل لقد تبين ايضا تهلهله، وعدم ملاءمته، فقد وضع طبقا لخدمة السكان المعمرين الاربويي الاصل، وكان تابعا لمناطق تركزهم، وحددت أبعاده وفقا لحاجاتهم ولضرورات الاحتلال العسكري .

ان توسيع الزراعة لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق اقامة هيكل ارتكازي ملائم عبر ارجاء البلاد، لان ذلك يشكل ضرورة اساسية لتأمين امداد جميع أنشطة الانتاج والتنمية لكل القطاعات الاقتصادية بما تحتاجه من مواد وتجهيزات .

فالواقع ان الاهداف العظمى التي حددتها الثورة الجزائرية من اجل بناء أمة عصرية وتشبيد اقتصاد مستقل ومزدهر، تتطلب انجاز برنامج ضخم يشمل جميع أجزاء القطاع الارتكازي. بل ان انجاز هذا البرنامج هو وحده الكفيل بالقضاء على المخائق التي تعرقل التنمية وتشكل أعقق البقايا التي تركها التخلف الاستعماري .

يجب ان يتم حل مشاكل التوزيع والتخزين وخاصة بالنسبة للمواد الضرورية والمواد التي ينصب عليها الاستهلاك الجماهيري بصفة عامة وكل ما يتطلبه سير الاقتصاد، وان تكون موضوع تحسينات مستمرة. لان ذلك يشكل عنصرا هاما ضمن العمل الرامي الى التغلب على المصاعب التي يصطدم بها المواطنون في حياتهم اليومية. وهذا يستلزم القضاء نهائيا على المخائق والعراقيل التي تتسبب احيانا في اختفاء مفتعل لبعض المواد من بعض جهات البلاد في حين ان نفس المواد متوفرة بكثرة في الواقع. وعلى المؤسسات الاشتراكية ان تطور شبكتها التجارية بتنظيمها للتوزيع بالجملة، وبالقضاء على الوسطاء وتجار الجملة الخاصين حتى تضمن تموين السكان والانشطة الاقتصادية بصورة كافية ومنتظمة. وبهذا الصدد تستطيع مؤسسات الولاية والبلدية ان تحتل مكانة هامة ضمن هذه الشبكة التجارية. وينبغي ايضا ان يحظى القطاع التعاوني في هذا الميدان بالتوسيع والتنشيط.

وبالاضافة الى ذلك فان نشاط الدولة من خلال تدخل المؤسسات الاشتراكية الوطنية ومؤسسات الولاية والبلدية، سيجري في تجارة التجزئة، وذلك ليساعد خاصة على حل مشكل التوزيع في المناطق التي تعاني من ضعف التوزيع، ويشكل نقطة ارتكاز لمكافحة المضاربة ومراقبة الاسعار. وفي هذا السياق تجب مضاعفة المحال التجارية الكبرى وتوزيع نقاطها بكيفية مدققة. كما ان ايجاد تسوية مرضية لمشاكل التوزيع يستلزم المتابعة الدائمة للتعرف على الطلب وتطوره حتى يكيف العرض حسب الحاجات التي تظهر داخل الاقتصاد، وباساليب ملائمة.

وفيما يتعلق بالمبادلات مع الخارج يجب ان يتعاطى حجم الصادرات وتزداد قيمتها بعد تلبية الاحتياجات الداخلية. اما فيما يتعلق بالواردات، فيجب البحث عن احسن المصادر نوعا وسعرا وانتظاما وشروط دفع.

7 - توسيع ودعم انتاج الطاقة وتوزيعها عن طريق :

أ - انشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء ، على ان بعضا من هذه المحطات يجب ان تقام في المناطق الداخلية.

ب - اقامة محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ج - وضع خطوط كهربائية جديدة ذات ضغط عال لنقل الطاقة الكهربائية، الامر الذي سوف يمكن من تزويد كل قطب صناعي حديث انشئ في المناطق الداخلية بما يكفيه من الطاقة.

د - اتمام قنوات توزيع الغاز الطبيعي ومضاعفتها .

هـ - تعميم الكهرباء المنزلية على كافة التراب الوطني ، بكيفية تهدف لتوصيلها الى كافة البيوت الجزائرية قبل نهاية العشرية القادمة .

أ - تحديث الموانئ الموجودة وتوسيعها .

ب - بناء ثلاثة موانئ كبيرة جديدة تقام في كل من المناطق الشرقية والوسطى والغربية للبلاد، زيادة على ما هو بصدد الانجاز .

ج - التوسع في شبكة الخطوط الجوية الداخلية عن طريق دعم الخطوط الموجودة وانشاء خطوط جديدة مع بناء مطارات حديثة في المناطق التي لم تشملها بعد خدمة النقل الجوي .

3 - تطوير شبكة الطرق البرية :

أ - بتحديث هذه الشبكة وتطويرها طبقا لمتطلبات التنمية وزيادة شق الطرق وجعلها تصل الى الامكنة الأهلية بالسكان وذات الانشطة الاقتصادية، مما يسمح بتيسير الاتصال مع المناطق الجبلية، وتمكين سكان كل قرية بها من الاتصال مع بقية أرجاء البلاد .

ب - بانشاء طرق كبرى تمتد من شرق البلاد الى غربها مكونة بذلك خطين الاول يشق المناطق الشمالية والثاني الهضاب العليا، للربط فيما بين مراكز التنمية التي هي بصدد الانجاز أو تلك التي سوف تقام مستقبلا في نفس المنطقة. ان اتصال هذين الخطين الرئيسيين بالطرق الرابطة بين الشمال والجنوب سيضمن انسجاما تاما في نظام الشبكات البرية للبلاد .

ج - بشق طرق تتغلغل في أعماق الصحراء، على غرار طريق الوحدة الافريقية، من أجل تيسير الاتصال مع البلدان الافريقية المتاخمة .

4 - تجهيز الجزائر :

- بأسطول بحري يكون سندا رئيسيا ومصدرا للتوسع في التجارة الخارجية وضمانا لاستقلالها، ويكون مساعدا على حل مشكل النقل الداخلي بتطوير واستعمال النقل البحري ،

- وبأسطول جوي كفيلا بدعم علاقتنا مع الخارج، لانه ضروري لتحقيق سياسة الجزائر في التفتح على العالم، وخاصة بلدان العالم العربي والقارة الافريقية .

5 - تحسين النقل البري وتزويد المدن الكبرى خاصة بتنظيم أحسن للنقل العمومي والتركيز على تسوية مشكل نقل العمال بين مقر سكنهم ومحل عملهم، وتعزيز مصالح النقل في اتجاه الارياف وخاصة المناطق المعزولة أو ذات المسالك الوعرة .

6 - تعزيز الهياكل التجارية عبر البلاد وتحسين نظام التوزيع والتخزين، ومضاعفة حجم التجارة الخارجية .

مقر السكن ومكان العمل. وبذلك تكتسى الجزائر وجها جديرا بوضعها كعاصمة سياسية للجزائر الجديدة وكقطب اقتصادي لبلد مندفع بتصميم في تشييد الاشتراكية .

ان سياسة اللامركزية المطبقة في اطار التنمية سوف تسمح ببروز عدد من مراكز الاشعاع الاقتصادي داخل البلاد مما يؤدي الى تخفيف الضغط على العاصمة، والتوصل الى توازن افضل بالنسبة لتوزيع مراكز التنشيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

10 - مكافحة التلوث وحماية البيئة

ان تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموع قطاعات أنشطة البلاد وتحدث حركة متشعبة تمتد عمليا الى كافة التراب الوطني، يطرح مشكل حماية البيئة ومكافحة المضاير التي تنجم خاصة عن بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية .

وبهذا الصدد سوف تتخذ الدولة، في نطاق التخطيط الوطني، التدابير الضرورية، وتنظم كل ما يلزم لصيانة المحيط في البلاد، والوقاية من كل ظاهرة مضرّة بصحة وحياة السكان.

وان المجموعات المحلية وكذلك مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد ستلعب دورا رئيسيا في تنفيذ سياسة مكافحة التلوث، وحماية البيئة التي يجب أن تكون الشغل الشاغل لجميع المواطنين، اذ لا يجوز اعتبار ذلك مهمة خاصة بالدولة وحدها .

خامسا - المزايا السياحية للجزائر

تتمتع الجزائر في هذا المجال بمزايا متنوعة وامكانيات عديدة يمكن ان يؤدي استثمارها الى ميلاد صناعة سياحية واسعة ومزدهرة. وتتمثل هذه الامكانيات في جمال مناظرها وتنوع معالمها الطبيعية التي تشكلها الشواطئ البحرية، والمرتفعات الجبلية والمناطق الصحراوية، كما تتجلى ايضا في مراكز المياه المعدنية ذات الخصائص المتعددة التي تتيح فرصا عديدة لاستغلالها سواء للعلاج الطبي او للراحة والاستجمام.

وبالاضافة الى هذا فان هناك عوامل اقتصادية تدعو الى الاستثمار السريع الشامل لكل الامكانيات السياحية في الجزائر. فهناك بادئ ذي بدء امكانية توفير العمل للسكان في هذا المجال، ذلك العمل الذي سينتج عنه تزايد الحاجات الاجتماعية المتمثلة في طلب الراحة والاستجمام.

ان الراحة ضرورية للعمال المستخدمين بصفة مستمرة في الانتاج. فهم يشعرون بالحاجة الى العطلة الامر الذي يحتم على الدولة ان توفر اسباب الترفيه الاجتماعي وان تقدم لعمال اثناء عطلتهم كل ما من شأنه ان يجعلهم يستفيدون

و - البحث عن اشكال جديدة للطاقة من اجل استعمالها بكيفية تعد البلاد لتجاوز مصادر الطاقة الموجودة حاليا . وبهذا الصدد ينبغي العناية خاصة بتطوير الطاقة الشمسية التي يسمح التحكم فيها بالمساهمة في تغطية حاجيات البلاد من الطاقة، وتحقيق استقلال بعض المناطق في ميدان الطاقة .

8 - تحديث شبكة المواصلات اللاسلكية عبر التراب الوطني وتوسيعها ونعيمها .

ان الحياة المعاصرة وتسيير أي اقتصاد لبلد عصري لا يمكن تصورها من دون وجود وسائل للاتصال السريع في كل حين ليس فقط بأى نقطة كانت بالبلاد، بل حتى مع الخارج. ومن أجل هذا الغرض أصبح من الضروري تجهيز البلاد بشبكة حديثة للمواصلات اللاسلكية بالالتجاء الى التقنيات الأكثر تطورا، وأخذ تعميم الهاتف الآلى خاصة بعين الاعتبار حتى يشمل أصغر قرية مع العمل على توفير الخطوط المختصة التي تمكن من استخدام التلكس والاعلام الآلى بين مختلف مراكز البلاد الاقتصادية .

وسوف يتم تحديث وتوسيع شبكة البريد، وكذلك فتح مكاتب بريد جديدة في المناطق الريفية .

9 - تطوير العاصمة بما يجعل منها رمزا للسيادة الوطنية المستعادة وثقلا اقتصاديا كبيرا لبلد يتطور بسرعة .

لقد أصبحت مدينة الجزائر تجمعا عمرانيا ضخما يضم أكثر من عشر السكان الجزائريين فبلغت بذلك الحدود القصوى لنمو يؤدي تجاوزه الى تعريض تنمية البلاد للاختلال. لقد زحزحت مدينة الجزائر، خلال العهد الاستعماري عن مكانتها كعاصمة الى صف مدينة جهوية من الدرجة الثانية. وبذلك أصبحت محرومة من البنية التحتية التي كانت ستسمح لها بمواجهة الأنشطة والالتزامات والضغوط التي تختص بعاصمة سياسية واقتصادية لدولة مستقلة، كما حرمت في الوقت نفسه من الهياكل التي تضمن لها أن تستقبل في أحسن الظروف، فائض السكان الذين تجذبهم نحوها بدورها الجديد منذ الاستقلال .

وعلى هذا الاساس سيوضع موضع التنفيذ مخطط ضخم من أجل تجديد وتطوير مدينة الجزائر في نطاق برنامج يشمل أيضا التجمعات المتاخمة ومجموع المنطقة المحيطة بها. وتقوم الافكار الرئيسية لهذا المخطط على حماية معالم المدينة، وصيانة الاراضي الزراعية، وانجاز شبكة اتصالات واسعة وموزعة توزيعا دقيقا من أجل تسهيل التنقل، ويقوم أخيرا على بناء منشآت ومجمعات تاوى مؤسسات الدولة وتكون مقر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وسوف تحتل مشاكل الاسكان مكانة خاصة ضمن هذا البرنامج، بحيث تدرس وتسوى وفقا لتوزيع مراكز الأنشطة، من أجل تسهيل الاتصال بين

سادسا - الاستمرار في سياسة التقدم الاجتماعي والثقافي مع تشييد القاعدة المادية للاشتراكية

ان الاهتمام المنصب، في اطار استراتيجية التنمية المطبقة من قبل الثورة، على الاهداف الرامية الى ارساء قواعد الاقتصاد وانماه لتتم بذلك اقامة القاعدة المادية للاشتراكية، لا يقلل البتة من المكانة المخصصة للامعمال التي يقصد بها تحسين ظروف معيشة الجماهير والحث على السعى وراء الرقي الثقافي والاجتماعي المستمر. بل ان هذه الاعمال تساهم في ايجاد الوسائل الكفيلة بان تعطى هذا الرقي الاجتماعي والثقافي الجماعي الدفع اللازم لازدهاره.

1 - الاعمال الرامية لدفع عجلة الرقي الثقافي والاجتماعي.

ان تعميم التعليم وديمقراطيته وافساح المجال لاكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالى، والتكوين المهني للعمال، وتوفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والانشطة الرياضية، تشكل اهدافا ذات اولوية في اطار سياسة تنمية البلاد.

والاعمال الآتية تستجيب لهذه الاهداف :

1 - فيما يتصل بالتعليم والتكوين.

- تأسيس المدرسة الاساسية ذات السنوات التسع، التي تعدد الدراسة الالزامية حتى شهادة التعليم الاساسي، مما يسمح بانهاء المشكل الذي يطرحه الشباب الذي يغادر الدراسة بعد خروجه من المدرسة الابتدائية، والذي لم يبلغ بعد سن العمل. والتعليم الذي يتم توفيره في هذه المرحلة الدراسية، سيكون منظما بكيفية تجعله يهيئ ويسهل الانتقال نحو الفروع الموجودة في التعليم الثانوي امتدادا للمدرسة الاساسية.

- الشروع حسب امكانيات الامة في اقامة منشآت التعليم التحضيرى قصد اعداد الاطفال للمدرسة الاساسية والمساهمة في ما تبذله الدولة في ميدان مساعدة الطفولة.

- يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد وتنوع بكيفية تفتح افق التكوين لجميع الاطفال المتخرجين من المدرسة الاساسية، طبقا لمؤهلاتهم واذواقهم مع اعتبار الاحتياجات التي يستلزمها الاقتصاد. وضمن هذه الفروع ستطور تلك التي تهىء للحرف التقنية ولهاهم التأطير المتوسط وتحظى بتقدير جديد. ويتولى التعليم الثانوي اعداد التلاميذ للانتقال الى التعليم العالى. وستتخذ التدابير اللازمة حول نسبة التلاميذ المنتقلين الى التعليم العام.

منها عقليا وصحيا ومعنويا، ومن جهة اخرى فان التوسع الاقتصادي الذي تشهده الجزائر قد تولدت عنه حركة اعمال نشيطة ترتب عليها في كل مكان وجوب انشاء مرافق فندقية لاستقبال كل من يضطرون بحكم عملهم للسفر والتنقل.

وزيادة على ذلك فان السياحة الدولية تشكل ليس فقط عامل تنشيط للاقتصاد ومصدرا للعملة، ولكنها ايضا تعتبر وسيلة انفتاح على العالم الخارجى واتصال بالشعوب الاخرى.

وهذه هي الاسباب التي حملت القيادة الثورية على وضع برنامج واسع لبناء الفنادق وقرى الاصطياف والمجمعات السياحية ومراكز الاستجمام حيث تتوفر المياه المعدنية وحيث يمكن الانتفاع بما تملكه البلاد في هذا الصدد. وهناك مشاريع عديدة مماثلة سوف تحقق في المستقبل، وعندئذ تتوفر للجزائر أحدث مرافق الاستقبال ذات التنوع والانتشار في ربوع البلاد متكيفة في ذلك مع الحاصيات الفصيلة لهذه المناطق الكبرى التي يؤمها السياح .

وهكذا، يصبح في متناول الجزائريين الراغبين في التعرف على بلادهم أن يستفيدوا، حيثما توجهوا، بمرافق الاستقبال الملائمة. وينبغي البحث في هذا الصدد عن أشكال أصيلة تضمن توفير الشروط اللازمة لنمو سياحة داخلية خاصة . على أن هذه الاشكال السياحية ستكمل العمل الذي تقوم به في هذا الميدان المؤسسات الاشتراكية، وتسمح بتوسيع سياحة جماهيرية لفائدة الجزائريين. وبذلك تتوفر للعمال وعائلاتهم امكانية الاستفادة من ترفيه مكيف حسب ظروفهم ويتلاءم مع امكانياتهم .

وفضلا على ذلك فان الانشطة المرتبطة بالسياحة، ستنتج أعمالا وأشغالا عديدة تساهم في القضاء على البطالة وفي رفع المستوى المعيشي لدى الجماهير. ويجب أن يشجع الادخار والتوفير الخاص في اتجاه الحث على الاهتمام الواسع بالانشطات المرتبطة بالسياحة .

ان السياحة اذ توجه وتطور لتلبية الحاجات الوطنية ولان تستثمر الجزائر في نفس الوقت، على اطراف البحر الابيض المتوسط تقاليدها في الضيافة وامكانيات طبيعتها ومناخها، تستطيع أن تلعب في ميدان التبادل مع الخارج، دورا متزايدا الاهمية، بفضل العملة الصعبة التي يأتي بها السياح الاجانب. والى جانب هذا الكسب تجدر الإشارة الى أن هناك كسبا آخر يتمثل في توفير العملات، اذ الظروف السياحية المتوفرة في البلاد ستحمل العديد من الجزائريين على قضاء عطبتهم داخل البلاد .

الا انه لا شك في أن اتمام المسندة للمقطاع السياحي بالجزائر المطلوب منه اكتساب العملة عن طريق جلب السياح الاجانب، تبقى محصورة في الحدود الكفيلة بحماية المجتمع الجزائري من المساوىء التي تترتب، في البلدان النامية، على تدفق افواج كبيرة من السياح الاجانب .

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون نشاط الصحة العمومية عاملا أساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويجب أن ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محيطه أيضا.

ويمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر. وأن تطبيقه الفعلي على مستوى مجموع السكان يستلزم توسيع الهياكل الصحية وتوزيعها توزيعا عادلا عبر كل أنحاء البلاد كما يستلزم إعادة تنظيم مهنة الطب وتوزيع الأدوية التي يجب أن توجه أساسا نحو القضايا الصحية للمجتمع. ويتطلب أيضا متابعة الجهود المعتبرة الجارية وتوسيعها من أجل تخريج الأطباء وتكوين عمال الصحة وبناء المستشفيات وإنتاج الأدوية وتوفيرها. وأخيرا فإن نشاط الصحة العمومية وخاصة تطبيق وتعميم العلاج المجاني بكيفية لائقة، يتطلب اتخاذ التدابير التالية :

- مضاعفة بناء المستشفيات والمراكز الطبية الاجتماعية، والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدد الانجاز في إطار توسع الفلاحة والتصنيع وتعزيز البنية التحتية ومضاعفة الهياكل الإدارية، كما أن المؤسسات والمنشآت الماثلة الموجودة حاليا في المدن يجب توسيعها ومضاعفتها بما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن.

- توزيع الأطباء وعمال الصحة توزيعا مناسباً بكيفية يتحقق معها تأطير صحي متوازن في مجموع التراب الوطني مع إعطاء أولوية خاصة إلى المناطق التي ما تزال تعاني من نقص التأطير الطبي .

- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة، وإلى توفير فرقة على الأقل لكل بلدية صغيرة أو لكل حي بالنسبة للمدن وينبغي أن يهدف هذا التكوين إلى رفع المستوى نوعياً .

تطوير حماية الأمومة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس، والأنشطة المتعلقة بالتغذية وطب العمل، ومكافحة الآفات الاجتماعية، ونشر الطب الوقائي، بكيفية تسمح بإعطاء الصحة العمومية مضمونا اجتماعيا بارزا .

- توضع في نطاق طب العمل، هياكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تظهر مع زيادة الإصابات البدنية مثل الحرائق الحظيرة، أو النفسية مثل تلك التي تترتب على حوادث الشغل، ومثل الأمراض المهنية الكبرى التي ترتبط على وجه الخصوص ببعض الأنشطة الصناعية .

- تدخل الدولة لفائدة المتخلفين عقليا أو بدنيا بكيفية تستهدف علاجهم وإعادة دمجهم اجتماعيا، بفضل تعليم وتكوين مكيفين حسب ظروفهم الخاصة، ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالأطفال، على

- بناء جامعات ومراكز جامعية بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني، مراكز توزيع وإشعاع العلم والثقافة والتقانة.

وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية تكيف مع رقي البلاد وتطور احتياجاتها، سوف يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور وجزأة سلك الأساتذة الجامعيين وتأطير مجموع فروع الأنشطة في البلاد، وأن برامج التعليم في الجامعة ومعاهد الدراسات العليا يجب أن تخصص مكانة ممتازة للمشاكل الخاصة بالبلاد. فالبرامج المتعلقة بتعليم العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة يجب أن تعالج بكيفية معمقة المشاكل الخاصة بمجتمعنا وبتنميتنا. وسوف تتم دراسة هذه المشاكل على أساس المبادئ، والتوجيهات المحددة في الميثاق الوطني .

وسوف يوسع نطاق الدورات التدريبية العملية في الاقتصاد لتشكل، من الآن فصاعداً، أغلبية برامج التعليم، في الوقت الذي يشجع فيه استكمال التعليم والتكوين ليطبق بكيفية مطلقة، حتى تتمكن الأطارات من تجديد معارفها وتحسين تكوينها .

كما سيبذل جهد خاص لتحسين الظروف المادية لحياة الطلبة وخاصة فيما يتصل بالسكن، وعلى الأخص فيما يتعلق بأسكانهم في المدن ذات الكثافة السكانية المحدودة .

- الاضطلاع ببرنامج واسع للتكوين العالي، يتضمن إنشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على أن تخرج كل سنة كحد أدنى، مائة ألف عامل مختص، حتى يتم تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من أيد عاملة مكونة، وحتى يتمكن العمال من فرصة تحسين مداخيلهم ورفع مستواهم الاجتماعي .

- وجوب انتهاز كل مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لسياسة ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة، وبصورة تسمح بفتح آفاق واسعة أمام العمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم المهنية، واكتساب الشهادات اللازمة لارتقائهم في سلم المؤسسة .

إن الترقية الداخلية تشكل محورا هاما في تطبيق سياسة تكوين منهجية لخدمة الجماهير، وتمثل تكملة إيجابية بالغة الأهمية للكفاح ضد الأمية. ويمكن أن تعتمد في ذلك على مساعدة الجامعة ومعاهد التكوين في البلاد .

- مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق جزارة سريعة لسلك التعليم في جميع مستوياته، حتى يصبح تكوين شبيبتنا مهمة، يضطلع بها كاملة، سلك تعليمي جزائري صرف .

ب - تتكفل الدولة في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان، وبالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الصحة العمومية يجب أن يساهم في رقي الإنسان وأعداده لأن يعيش في عالم هو في تحول مستمر نفسيا واجتماعيا وثقافيا.

ومن أجل هذا فإن المؤسسات التعليمية كلها، ستتضمن المنشآت التي تغطي قطاعات واسعة من الأنشطة الرياضية، في الوقت الذي تزود فيه المدن والقرى، بمركبات رياضية تناسب مع أهمية المدينة والقرية. كما أن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ستشجع على تطوير النشاطات الرياضية في نطاق تنمية الأنشطة الاجتماعية وتنظيم وسائل التسلية لمستخدميها.

وسوف يبذل جهد خاص لتكوين مدربي وأساتذة التربية البدنية، حتى يتم تزويد كل اصناف النشاطات الرياضية بالتأطير الذي تحتاجه.

وبهذه الكيفية تندمج شببتنا ضمن شبكة رياضية حقيقية تتخلل كامل البلاد، وتتخذ الرياضة طابع نشاط جماهيري مفيد فرديا وجماعيا.

أما الاعتمادات التي يجب تخصيصها لتحقيق هذه الأهداف، فإنها لا تعتبر خسارة للبلد، إذ أنها ليست فقط تدخل ضمن السياسة الاجتماعية للثورة وللعمل الرامي إلى صهر انسان جديد في مجتمعنا، بل هي زيادة على ذلك، تساهم في تحقيق تعزيز واستثمار افضل لاحسن رسمال تملكه الامة : شببتنا ومواطنوها. ان الجهود الضخم الذي تقوم به الثورة في مجال التكوين على جميع المستويات وفي مجال الصحة يجد في ذلك تكملة الطبيعية التي تمنح للعناية بالبدن وصيانتها نفس الاهمية التي تمنحها لازدهار الفكر.

هـ - توفير سكن محترم ومريح وفقا للحد الأدنى من شروط السكن العصري، يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعاشي للجماهير. ان ظاهرة السكن الحقيق، التي برزت في شكل أكواخ واحياء قصديرية مثل ظواهر الجوع والمرض والجهل تعتبر صورة ممثلة للبؤس. ومن هنا فان زوال الاكواخ والاحياء القصديرية ستكون من بين العلامات التي تدل على انتصار الثورة ضد البؤس. ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن.

ولتنسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل ستنتجز مجموعة أعمال في ميدان السكن والعمران .

وفعلا فإن تزايد عدد السكان، مثل ضرورة تحسين مستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية، يفرضان وضع وانجاز برنامج واسع للسكن.

ان مواصلة ومضاعفة الجهود المخصصة لانجاز القرى الاشتراكية للثورة الزراعية، ستسمح بتغطية الارياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى. وبذلك فان الاكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لفقر اريافنا، تختفي الى الابد من وجه الجزائر .

اعدادهم لمهام يمكنهم الاضطلاع بها. بزيادة على هذا، يجب أن يراعى التشريع، فيما يضعه من اجراءات تتعلق باليد العاملة، المتخلفين ذهنيا وبدنيا. ويجب أن تنشأ مراكز تكوين مهني ملائمة لتعليم هؤلاء المتخلفين خاصة .

ج - في الميدان الثقافي :

- تغطية مجموع التراب الوطني بشبكة التلفزة في نفس الوقت الذي يتم فيه توجيه قناة ثانية، بهدف مضاعفة البرامج التربوية، والبرامج الهادفة الى التكوين وتعميم المعارف العملية والفنية .

- تعميم دور الثقافة في جميع انحاء البلاد، مع القيام بالاعمال اللازمة لتجديد ثقافتنا الوطنية، وتشجيع الابداع الفني، وتيسير التنشيط الثقافي ونشر الكتاب .

- بذل جهد خاص ازاء الجماهير الفلاحية بأن توضع في تناولها الوسائل السمعية البصرية الملائمة لمساعدتها على رفع مستواها الثقافي، كما تخصص لها حصص تعالج مشاكلها الخاصة ضمن برامج الاذاعة والتلفزة .

د - انماج سياسة جديدة وجريئة في ميدان الرياضة، حتى تتوفر للشبيبة الجزائرية كل الامكانيات التي تساعد على ازدهار الطاقات البدنية والمعنوية .

ان امراضا مثل سوء التغذية التي فرضها الاستعمار على مجتمعنا، تفرض بذل جهد خاص لصحة وتطوير شببتنا .

ان التربية البدنية للشبيبة وللشعب بصفة عامة، تعتبر شرطا ضروريا لصيانة الصحة وتحسينها، وتعزيز القدرة على العمل، ورفع مستوى المقدرة الدفاعية للامة، في نهاية الامر. وبهذا الصدد، فان من مبادئ الاشتراكية اعتبار التربية البدنية منفعة لا تقل ضرورة عن التعليم، وأحد الحقوق التي يتعين على الدولة أن تؤمنها للمواطنين وللشباب منهم خاصة. والثورة الجزائرية تتبنى هذا المبدأ كليا، وسوف تنفذه تدريجيا حسبما تسمح به امكانيات البلاد. وسوف تنتهج بهذا الصدد سياسة التشجيع على ممارسة الرياضة .

ان الرياضة، فضلا على المزايا التي توفرها للفرد، تيسر وتطور خصلا معنوية هامة مثل الروح الجماعية والاخوة وحس التضامن، والتعود على العلاقات الاجتماعية، وبهذه الكيفية، لا تعتبر الرياضة مجرد تسلية، بل انها تتأكد في نطاق مفاهيم العصر، بوصفها احد الفروع الاساسية لكل سياسة تناول تكوين الانسان .

لهذه الاسباب كلها، يصبح تنظيم النشاطات الرياضية، جزءا اساسيا من العمل على تكوين الشبيبة وصيانة صحتها.

وفي انتظار حل نهائي ، للمشاكل المتعلقة بنظام الرصيد العقاري الذي يتشكل من أملاك الدولة، من أجل أن تعدد نهائيا شروط تسييره وإيجاره، واحتمال بيعه ، سوف تدخل عليه تخسينات، وسوف يستفيد، في نطاق عمليات التجديد ، من الاجراءات التي تسمح بصيانتها.

غير ان مشكل السكن، نظرا لموضوعه ولما يكتسبه من ابعاد، يبقى، بقطع النظر عن الاعمال التي تتعهد بها الدولة، هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره او صيانتها. وبهذا الصدد ينبغي ان ينضم كل مجهود فردي او جماعي الى الجهد الذي تبذله الدولة ومؤسساتها.

و - وفي نطاق سياسة البلاد الاجتماعية تمنح عناية خاصة الى الاشخاص المسنين أو المعوقين الذين ليست لهم مداخيل ، بصورة تجعلهم في مأمن من البؤس والتشرد، مما يسمح بالمساهمة في القضاء على جميع عوامل التسول.

2 - مساعدة الدولة وتدخلها لرعاية الاطفال والمراهقين.

ان النسبة العالية للنمو الديموغرافي في الجزائر، تجعل نسبة الاطفال والشبان المراهقين الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مرتفعة. ان التكفل بتأمين المصاريف المترتبة على رعاية الاطفال والشبان وتربيتهم وازدهارهم الثقافي يشكل احدى امهات القضايا التي تواجهها الامة على الصعيد الاجتماعي.

ان تأمين مساهمة المجتمع في هذا الامر قد تم حتى الآن، عن طريق نظام المنح العائلية.

ان التكفل المباشر من قبل الدولة بكل ما يتعلق بالتعليم الذي هو حق مكتسب للجميع وعلى جميع المستويات ومجانية العلاج والكتب المدرسية، وكذلك العون المقدم في مجال الطعام واللباس للعديد من الاطفال قد مكن بعد من تخفيف وطأة العبء الذي كان ملقى على الاسر.

على انه لكي يجري اعداد الطفل اعدادا سليما في ظروف لائقة ولكي يتمكن من القيام بدوره في المستقبل كمواطن حر يعيش في مجتمع اشتراكي فانه يحتاج الى ان ينشأ في بيت مستقر سعيد وان يتمكن من مزاولة التعليم في المدارس والثانويات والمعاهد التقنية وان يعالج بطريقة لائقة. وهو يحتاج ايضا لكي يتفتح كلية، ان يعيش في غالب الاوقات مع امثاله من الاطفال وان يشعر منذ صغره بانه عضو في مجموعة وطنية متضامنة.

ومن جهة أخرى فان مطلب اتاحة فرصة الشغل لكل قادن على العمل في البلاد يطرح مشكل الاطفال والمراهقين الذين لا يمكن لذويهم أن يخصصوا لهم الكثير من وقتهم بسبب مقتضيات العمل .

ومن جهة أخرى فان انجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثا، يساعده بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية ويمكن العمال من الاقامة على مقربة من مكان العمل .

على أن التوصل الى تسوية نهائية لمشكل السكن على مستوى كامل البلاد، يتطلب ضبط برنامج مكثف لتجديد المساكن، وانجاز بناءات جديدة .

ان مستوى الانتاج المتوقع، في نهاية العشرية الحالية، فيما يتعلق بصناعات مواد البناء، سوف يسمح للدولة بتنفيذ سياسة جريئة في ميدان السكن. فسوف تتولى الدولة تطبيق مشروع واسع للبناء، يصل في بداية عشرية 1980 الى معدل انجاز مائة ألف مسكن في العام. وسوف يتضاعف هذا المعدل سنويا بكيفية تضمن، لكل أسرة جزائرية، خلال العشرية التالية، مسكنا محترما يتضمن العناصر الاساسية للراحة العصرية، وسوف تعبأ في نطاق هذا البرنامج وسائل معتبرة، مما يسمح بالقضاء نهائيا على الاحياء القصديرية التي تشوه معالم احياء مدننا. وزيادة على ذلك فانه سوف يحقق نتيجة أخرى ليست بأقل نتائج اعتبارا، وهي التي تتمثل في ايجاد آلاف من مناصب العمل، تمتد على مدى فترة طويلة، فيتوفر بذلك تشغيل مضمون ودائم لجزء كبير من الايدي العاملة الجزائرية .

- سوف تشجع الدولة من جهة أخرى، كل مواطن يرغب في بناء سكنه الخاص. وبهذا الصدد ستتخذ الدولة الاجراءات الملائمة كي يتمكن كل جزائري يرغب في بناء مسكنه، من حيازة قطعة الارض الضرورية في مأمن من كل مضاربة، ومن الحصول على قرض لتمويل أشغال البناء وتأمين المواد اللازمة لذلك .

وفي نفس السياق، ستتخذ الدولة اجراءات تهدف الى تمكين السكان، والعمال بصفة خاصة، من امتلاك شقة ودفع ثمنها على شكل ايجار شهري وخاصة في اطار جمعيات ذات طابع تعاوني، أو توفر لهم مساكن بايجار يتناسب مع مداخيلهم ولا يعجز مقدراتهم الشرائية .

- وينبغي التنصيص اخيرا على ان الدولة ستسهر على ادراج المباني الجديدة ضمن مجموعات تخطط وفقا لمفاهيم الاعداد الحديث، وتتلاءم مع متطلبات محيط قائم على الاهتمام بتحسين نوعي للحياة .

وبهذا الصدد ستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة بالنسبة للتجمعات السكنية بالمدن والارياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة، ولإزالة القذارة التي توجد في كثير من الاحياء .

ان التجهيزات الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الطبية والصحية ومركبات الرياضة والتسليية ، والفضاءات الخضراء، وتسيير وسائل النقل الجماعي ستدمج في المجمعات المبنية حديثا، كما ستدخل الى الاحياء الموجودة حاليا بمناسبة تجديداتها.

وذويهم. وبقدر ما تحققه البلاد من تقدم ورقي فستواصل الدولة بجميع الوسائل بذل عناية خاصة لتحسين الظروف المادية والمعنوية للمجاهدين وذوي الشهداء .

4 - توزيع منافع التنمية وصيانة المقدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية .

يجب أن تسعى السياسة الاجتماعية للثورة، بصفة خاصة، الى تأمين توزيع عادل ومتساو لتكاليف وثمار التنمية، بالسهر على أن تكون الاصناف التي ما تزال محرومة، هي صاحبة الاولوية في الاستفادة من منافع التنمية. وهذا يستلزم على الخصوص أن يقع التركيز على التخفيض من الفارق الفاصل بين مستوى الاثرياف والمدن ثم ازالته، وذلك بتطبيق السياسة المتعلقة بتوزيع الدخل القومي. وهذا يستلزم أيضا أن يطبق التقشف أولا وقبل كل شيء على الكماليات، وان لا يوجد تفاوت في المداخل يحول دون رفع المستوى المعاشي للجماهير .

وزيادة على ذلك ستتخذ تدابير ملائمة، كلما اقتضى الامر ذلك، من أجل توفير المواد والسلع التي تشكل أساس الاستهلاك الجماهيري، بأسعار تتلاءم مع صيانة المقدرة الشرائية للجماهير الشعبية، ومع مطلب تأمين تحسين مستمر في مستواها المعاشي .

وفي نفس الاطار سوف يبذل جهد خاص للبحث عن امكانيات توسيع مبدأ تكفل الدولة ببعض المستويات الجماعية، حتى يعطى مبدأ التوزيع العادل للدخل القومي، اوسع تطبيق ممكن .

ولهذا، ستقدم الدولة على اصلاح اجتماعي عميق يتمثل في اعداد مساعدة ضخمة لفائدة الطفولة منذ الصغر الباكر وذلك بفضل ما ستنتجه في طول البلاد وعرضها، تلبية لحاجات الاطفال والمراهقين من بيوت للحضانة ورياض للاطفال ومطاعم ودور للشباب ومكتبات ومجمعات رياضية ونواد ثقافية، وذلك للتمتع - زيادة على التعليم والاعداد - بوسائل الترفيه النافع لكي ينشأوا في مناخ اجتماعي مشبع بالقيم الوطنية، وسوف تتخذ اجراءات مناسبة لتأمين ملابس لائق لجميع الاطفال الجزائريين ووضعهم تحت اشراف عناية صحية مستمرة .

ومثل هذا الاصلاح لا يستلزم بأية حال النيل من وحدة الاسرة التي ستبقى الخلية الحية للمجتمع. ان هذا الاصلاح لا يعني فصل الاطفال عن ذويهم أو حرمانهم من الحنان العائلي. ان الغرض من هذا الاصلاح هو تأمين وسائل تسمح بالتخفيف من وطأة المتاعب التي يعاني منها الوالدان بفعل الاشغال اليومية، ومنح الاطفال كل ما من شأنه أن يكمل العناية العائلية .

3 - تدخل الدولة لفائدة المجاهدين وأرامل الشهداء واطفالهم وذويهم .

لقد بذلت الدولة بالفعل جهودا معتبرة لتمكين المجاهدين من العيش في ظروف ملائمة وخاصة باعادة ترتيبهم في اطار الوظيف العمومي، ودمجهم ضمن مؤسسات ووحدات مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما اتخذت التدابير الضرورية لضمان مساعدتها لارامل واطفال الشهداء

المطبعة الرسمية
7، 9 و 13 شارع
عبد القادر بن مبارك
الجزائر